وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

لواء إسكندرونة

حكاية وطن سُلب عنوة

د. حسام النايف





لـواء إسـكنـدرونـة

حكاية وطن سُلب عنوة



د. حسام النايف

لواء إسكندرونة

حكاية وطن سُلب عنوة

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٣م



لواء إسكندرونة: حكاية وطن سلب عنوة / حسام النايف .- دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٣م .- ٢٣٢ ص ؛ ٢٤ سم.

(تاريخ سورية (دراسات ونصوص)؛ ٩)

١ - ٩٥٦,١٥١ ن ا ي ل ٢ - العنوان ٣ - النايف
٤ - السلسلة

مكتبة الأسد

تاريخ سورية (دراسات ونصوص)

«٩»

m

يتناول البحث مشكلة من أهم المشاكل العالقة بين العرب والأتراك التي أفرزتها السياسة الدولية بين الحربين، وهي مشكلة لواء إسكندرونة.

إن قضية لواء إسكندرونة تقدم مثالاً واضحاً للنتائج المخزية التي نجمت عن السياسة الفرنسية في سورية خلال فترة الانتداب، ولاسيما أنها أدت دوراً كبيراً في خسارة هذا الجزء الغالي من تراب الوطن.

استحوذت مشكلة لواء إسكندرونة اهتمام الكثير من الدارسين، وصدر في هذا المجال عدد كبير من الدراسات، ولكن بالرغم من ذلك فهناك عدد كبير من الأسباب الوجيهة التي دعت إلى إجراء هذه الدراسة، ومن أهم هذه الأسباب: عدم وجود دراسة شاملة لمشكلة لواء إسكندرونة باللغة العربية، كما إن الدراسات السابقة لم تخلُ من الفجوات التاريخية والسياسية والقانونية، فقد أهملت معظم هذه الدراسات جذور الأزمة، كما أعاد معظمها هذه الجذور إلى الثلاثينيات من القرن الماضي – على الرغم من أن جذورها تعود إلى أبعد من ذلك- كما أهملت الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وإذا ذُكر فيذكر بكلمات قليلة لا تفي بالغرض.

وهذه الدراسة هي محاولة لسد الفراغ في الدراسات السابقة، وإكمال النقص، وتسليط الضوء على أثر السياسة الدولية، والمصالح الدولية المتضاربة، وفي خسارة هذا الجزء الغالي.

يتناول **الفصل الأول** لواء إسكندرونة من حيث الموقع والحدود والمساحة، وعمق صلاته بالوطن الأم سورية، كما يتناول عهد السلطان عبد

الحميد وإصلاحاته، والعلاقات العربية التركية خلال عهده، وخلال عهد الأتراك الاتحاديين وأثرها على سورية عامة و لواء إسكندرونة خاصة، كما يركز الفصل على المتغيرات والاتفاقات الدولية قبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها، وأثرها على سورية بعامة و لواء إسكندرونة بخاصة.

ويبحث **الفصل الثاني** في المقاومة العربية الباسلة في لواء إسكندرونة، والاتفاقات التركية الفرنسية، وبشكل خاص اتفاقية أنقرة التي عُدّت الأساس الذي تمت عليه معالجة القضية، كما يتناول الفصل الأوضاع العامة في لواء إسكندرونة، والسياسة الفرنسية ودورها في حسم النزاع لصالح تركية في وقت مبكر من خلال السياسة التي اتبعتها في إدارة لواء إسكندرونة لمصلحة الأتراك على حساب عرب اللواء أصحاب الحق والأكثرية، ويتناول الفصل في ختامه بدايات الأزمة وبداية طرح مشكلة لواء إسكندرونة من قبل تركية.

ويسلط **الفصل الثالث** الضوء على النزاع حول قضية لواء إسكندرونة، ورفع القضية إلى عصبة الأمم في جنيف، والإجراءات والخطوات التي اتخذتها العصبة؛ إضافة إلى المحادثات التركية الفرنسية التي جرت خارج أروقة العصبة، والدور البريطاني في حل النزاع والتخفيف من شدة التوتر التركي الفرنسي والتدخل لمصلحة تركية لضمان وقوفها إلى صف الحلفاء ولاسيما عشية الحرب العالمية الثانية، كما يعالج الفصل التنازلات الفرنسية المتكررة التي أدت في النهاية إلى حسم النزاع لصالح الأتراك خارج دهاليز العصبة، وعلى حساب الشعب العربي في اللواء، وعلى حساب الحكومة الوطنية في سورية، ويسلط الجزء الأخير من الفصل الضوء على ردود الفعل العربية والدولية على انتزاع هذا الجزء الغالي من أمه، وتقديمه هدية إلى تركية.

وأخيراً يتناول **الفصل الرابع** الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لواء إسكندرونة، مركزاً على أهميته الاقتصادية، وعمق روابطه بوطنه الأم سورية، ولاسيما بمدينة حلب التي يُعدّ لواء إسكندرونة ميناءها الوحيد والهام.

وتأتي **الخاتمة** لتلخص أثر السياسة الدولية في قضية لواء إسكندرونة ونتائج ضياعه على العلاقات السورية والتركية.

اعتمد البحث على عدد كبير من المصادر والمراجع وباللغات «العربية – الفرنسية – الإنكليزية – والتركية».

وفيما يتعلق بالمصادر والمراجع العربية فقد اكتفيت بالرئيسة منها، والتي عُدّت بمثابة الخطوط العريضة المعروفة لمعلومات ووجهات نظر الجانب العربي السوري ومفاهيمه ومواقفه تجاه اللواء، ومنها على سبيل المثال:

- ♦ مذكرات صالح السعدون، ومذكرات الشغوري، والتي تتناول النضال المسلح في الشمال، ولاسيما لواء إسكندرونة، في بداية الاحتلال الفرنسي للبلاد.
- ♦ مذكرات المجلس النيابي السوري ومواقفه من قضية فصل اللواء عن وطنه الأم.
- ♦ وثائق عن الإسكندرونة: وهي مجموعة وثائق أصدرها المكتب الثقافي لحزب البعث العربي الاشتراكي وضمّت الكثير من الوثائق الهامة حول قضية لواء إسكندرونة. من أهمها الترجمة الكاملة للتقرير المقدم من اللجنة المشرفة على الانتخابات العامة في لواء إسكندرونة إلى عصبة الأمم.

إضافة إلى الوثائق المذكورة، هناك الكثير من المؤلفات من أهمها في هذا المجال:

- ♦ كتاب «مشكلة الإسكندرونة وعصبة الأمم» للدكتور عدنان عطية الذي صدر باللغة الفرنسية، وتكمن أهمية هذا الكتاب في المعلومات

والحقائق والوقائع القيمة التي يحتويها والتي استند المؤلف فيها إلى صك الانتداب والمواثيق السياسية الدولية المتعلقة بسورية وإلى الشرعية والأعراف الدولية.

- كتاب مجيد خدوري حول قضية لواء إسكندرونة، وهو من الكتب القيمة التي عالجت هذه القضية، فقد حرص الخدوري على تقديم شرح واف لأسباب نشوء أزمة الإسكندرونة وتفاقمها، وتعرية المصالح الفرنسية التركية المتضاربة على ضوء المخططات الاغتصابية والصراعات الدبلوماسية الحادة. وأكَّد في كتابه على أن حلَّ النزاع تم تدبيره بشكل غير قانوني وأن خيوطه حيكت خلف ظهر مجلس العصبة؛ إضافة إلى أنه تم بغير إرادة الشعب العربي السوري، في اللواء والوطن، صاحب الحق الرئيس.

- أما كتاب «صوت العروبة الحق في لواء إسكندرونة» لزكي الأرسوزي، فقد احتوى على الكثير من الحقائق والوقائع وأقوال شهود عيان على درجة كبيرة من الأهمية، ولاسيما فيما يتعلق بتفاصيل حياة مختلف فئات سكان اللواء ونضالهم، والسياسة الاستعمارية التي طبقتها سلطات الانتداب في موطن الكاتب الأصلي إرضاء وتودداً لتركية.

- وتأتي أهمية كتاب «المراحل» لعبد الرحمن الكيالي في كون هذا الكاتب كان عضواً في الكتلة الوطنية ووزيراً في أول حكومة وطنية، وكان ممن شاركوا في مباحثات قضية اللواء في باريس والعصبة.

- وتأتي سلسلة الكتب التي أصدرتها لجنة الدفاع عن لواء إسكندرونة وارتباطه بوطنه الأم سورية، وتكمن أهميتها في الكمّ الهائل من المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي احتوتها.

كما حظيت قضية لواء إسكندرونة باهتمام العديد من رجال الدولة والمؤرخين الفرنسيين الذين وضعوا الكثير من المؤلفات:

فعلى الصعيد الرسمي، تم الاعتماد على وثائق وزارة الخارجية الفرنسية التي رمزت لها بالرمز "D.F.AFF"، وقد سلطت هذه الوثائق الضوء على الأهمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية لميناء إسكندرونة؛ إضافة إلى وثائق وزارة الحرب الفرنسية، وهناك أيضاً التقارير السنوية للمفوضية الفرنسية العليا في سورية ولبنان "Rapparts" التي شملت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وامتدت هذه التقارير لتغطي الفترة ما بين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٧.

أما على صعيد المؤلفات، فيأتي بالمقدمة كتاب «كارثة الإسكندرونة» لمؤلفه المؤرخ بول دوفيو، والكتاب على حدّ تعبير صاحبه عبارة عن نص التقرير المرفوع إلى اللجنة الفرعية السورية الفرنسية المنبثقة عن لجنة البحر المتوسط برئاسة عضو مجلس الشيوخ الفرنسي المسيو «غبريال غوبيز»، والكتاب حافل بالوقائع والحقائق الدالة أهمية المنطقة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتاريخية الكبيرة، ويتناول السياسة الخارجية التي اتبعتها فرنسا إزاء اللواء لصالح تركية، ويكشف بين ثناياه النزاع وخفاياه ودوافعه وبواعثه الحقيقية.

فيما يتعلق بالمصادر الإنكليزية، فقد اعتمدت على وثائق وزارة الخارجية البريطانية حول قضية لواء إسكندرونة ورمزت لها برمز "F.O" إضافة إلى وثائق وزارة الحرب البريطانية ورمزت لها بالرمز "C.O".

أما الكتب التي صدرت باللغة الإنكليزية وعالجت قضية اللواء فهي كثيرة ولعل أهمها البحث الذي أصدره المؤرخ اللوائي «**أفاريس سانجيان**»،

ويتناول لواء إسكندرونة والعلاقات الدولية في هذه الفترة، وهو من الكتب القيّمة التي عالجت هذه القضية بنزاهة، وقد اعتمد سانجيان في بحثه بشكل رئيس على عدد كبير من المصادر الإنكليزية والوثائق التي استطاع الاطلاع عليها.

وهناك عدد كبير من المصادر العربية والمعربة والمصادر العثمانية والتركية، والجرائد اليومية التي عاصرت الأحداث في اللواء وسورية وتركية.

وأخيراً:

أرجو أن أكون قد وفقت بهذا البحث، في خدمة تاريخنا العربي بهذا الجهد المتواضع، وأتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من أسهم في تقديم العون والمساعدة سواء بالنصح أو التوجيه أو بتقديم المعلومات والكتب، حتى خرج هذا الجهد المتواضع إلى النور.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول

لواء إسكندرونة خلال الحكم العثماني

أولاً- الموقع والأهمية:

أ- الموقع والحدود والمساحة:

يقع لواء إسكندرونة في الزاوية الشمالية الغربية من بلاد الشام، وتبلغ مساحته ٤٨٠٦ كم مربعاً تقريباً، وبعد منحه إلى تركيا عام ١٩٣٧م أصبحت مساحته ٥٤٠٣ كم مربعاً نتيجة ضم منطقتين إليه هما: بایاس، وإصلاحية، الواقعتين في سهل العمق.

تبدأ حدود اللواء من نقطة تقع على ساحل خليج الإسكندرونة إلى الشمال من مدينة الإسكندرونة على بعد ٥٠٠ متر جنوبي مدينة بایاس، ومنها يتجه خط الحدود شرقاً فيخترق سلسلة جبال الأمانوس، ويمر بموقعين هما فندقلي وعلي خوجة، ومن هذين الموقعين ينحدر خط الحدود على السفح الشرقي من جبال الأمانوس، ثم يتابع اتجاهه شرقاً مخترقاً سهل العمق وصولاً إلى محطة السكة الحديدية في ميدان إكبس، حيث تلتقي الحدود التركية السورية، ثم يتجه جنوباً مسايراً السفوح الغربية لجبل الأكراد وصولاً إلى مدينة حمام العرب التي عُدَّ شارعها الرئيس خطاً حدودياً فاصلاً بين حلب وأرض اللواء، ثم يتابع الخط امتداده جنوباً إلى موقع عين دلفة، حيث يتجه

بعدها نحو الغرب، فيجتاز منتجع البركة، وعلى بعد ثلاثة كيلومترات من مدينه حارم ينحرف الخط إلى الجنوب الغربي ماراً بطاحونة الحمد منحرفاً إلى الغرب قليلاً ليلتقي مع مجرى العاصي على مقربة من مدينة جسر الحديد، وعلى مقربة من قرية الزنبقية السورية يترك نهر العاصي متجهاً نحو الغرب حيث ينتهي بشاطئ البحر على الساحل السوري بين قريتي قره ضوران اللوائية والبدروسية السورية.

أما سواحله فتبدأ من نقطة الحدود الشمالية في باياس، وتنتهي عند البدروسية، وتضم النصف الجنوبي من سواحل خليج إسكندرونة، وينتهي هذا الساحل عند رأس الخنزير، مشكلاً بعده قوساً داخلياً في جوف أنطاكية.

وتتبع أهمية هذه السواحل من وقوع معظمها على خليج الإسكندرونة الواسع والعميق والبعيد عن التيارات البحرية، وأنوائها المفاجئة؛ إضافة إلى مواجهتها لسواحل قبرص يمنحها أهمية عسكرية إضافية، فهي لا تبعد عن رأس أندروس في قبرص الذي يمتد كالإصبع مشيراً إلى الخليج، سوى ٢٥٠ ميلاً بحرياً[(١)].

وبما أن حدود لواء إسكندرونة تخضع للتغير نتيجة الأوضاع السياسية فإننا سنعمد للتطرق إليها في الفصول القادمة.

ب- البنية والتضاريس:

يعود تكوين تضاريس لواء إسكندرونة إلى نهاية الزمن الجيولوجي الثالث من حيث نوعية الصخور والفوالق والتربة واتجاه التضاريس. وعلى الرغم من ضيق مساحة اللواء نسبياً، فإننا نجد فيه الظواهر الطبيعية المعروفة

---

(١) محمد علي زرقة: قضية لواء إسكندرونة (وثائق وشروح)، ٣ أجزاء، بيروت ١٩٩٣، ج ١، ص ١٩٨.

للتضاريس، ففيه الجبال الشاهقة، والوديان السحيقة، والممرات الصعبة، والمضائق المنيعة، والسفوح الجبلية المكسوة بأنواع مختلفة من الغابات والأخرى الجرداء، كما نجد فيه مختلف أنواع السهول، والسهوب ومجاري المياه والينابيع، والجنادل، والبحيرات.

ويعطي هذا التنوع في الخصائص أهمية إقليمية مميزة للواء ساعدت أهله على إقامة حياة زراعية ومعيشة جيدة قياساً بجيرانه[١].

تتألف تضاريس اللواء من السهول الساحلية في الغرب، تليها سلسلة الجبال الساحلية، ثم الهضاب والمنخفضات الداخلية في الشرق، وتتألف السهول الساحلية من: سهل باياس في الشمال، ثم سهل الإسكندرونة، وسهل أرسوز.

وتشرف هذه السهول الساحلية على ساحل طوله ١٥٢كم، ثم تليها شرقاً سلسلة جبال الأمانوس (اللكام) التي تعد من أكثر جبال المنطقة ارتفاعاً، وأشدها وعورة، فيها سلسلة التوائية مستمرة دون انقطاع تمتد من نهايات جبال طوروس من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، وهي سلسلة ضيقة في وسطها ومنسقة إلى حد ما في النهايات، ولاسيما في نهايتها الشمالية. انحداراتها شديدة شرقاً، وتشرف على حفرة انهدامية ممثلة بوادي النهر الأسود، ووهدة العمق ومنخفض أنطاكية، كما أن سفوحها الغربية شديدة الانحدار لاسيما باتجاه البحر، وفي أقصى الجنوب، وقد سبب ذلك نشوء أكبر نتوء صخري متقدم في البحر على الساحل السوري (وهو رأس الخنزير)، كما تشرف على مصب نهر العاصي، بجبل مرتفع يدعى جبل موسى، وكان لهذا الوضع أثره في ضيق الشريط الساحلي، وانعدامه في بعض الأماكن.

---

(١) المرجع نفسه: ص ٢٠٠-٢٠١.

ونظراً لشدة وعورة جبال الأمانوس وصعوبة اجتيازها في ممر بيلان[١]، فقد اكتسب شهرة تاريخية؛ لأنه المعبر الوحيد الذي تسلكه الطريق الواصلة بين أنطاكية والإسكندرونة[٢].

يمثل الجغرافيون سلسلة جبال الأمانوس بالذراع الطبيعي الذي يمتد من جسد طوروس ليطوق ساحل خليج إسكندرونة، وهي تقسم – في امتدادها- إقليم الإسكندرونة إلى قسمين: ساحلي وداخلي، أما الساحلي فيتألف من: سهول شريطية تضيق أحياناً حتى تختفي في البحر، وتتسع أحياناً ويتراوح عرضها من ٥-١٥كم، بينما يتألف القسم الداخلي من: نجود وسهول داخلية انهدامية مرتفعة أحياناً، تخفي أخفض النقاط منها السباخ والمناقع والمسطحات ذات التربة العضوية كسهل العمق، ويسود المناخ المتوسطي لواء إسكندرونة حيث الصيف الحار والجاف، والشتاء المعتدل والماطر، وتزداد الفروق الحرارية باتجاه الداخل.

رياحه جنوبية غربية وأحياناً شمالية جنوبية، ويشتهر اللواء بتعدد نباتاته، فهناك الأحراج والأدغال التي يتجاوز ارتفاع أشجارها ٤-٥م وتنمو حتى ارتفاع ٨٠٠م عن سطح البحر، تليها الغابات ذات الأوراق الإبرية في جبال الأمانوس والأقرع، أما تربته فهي متنوعة، لحقية، بركانية، مائلة بين البنية والحمراء[٣].

---

(١) **ممر بيلان**: يقع بين جبال الأمانوس وجبال قزل طاغ، ويعدُّ طريقاً طبيعية هامة بين ساحل خليج إسكندرونة وبين منخفض العمق (حيث تقع إنطاكية)، وكانت له أهمية كبيرة منذ أقدم العصور، حيث كانت تمر منه التجارة القادمة من آسيا الصغرى إلى المشرق. انظر: محمد سعيد غلاب: الساحل الفينيقي وظهيره في الجغرافية والتاريخ، بيروت ١٩٦٩، ط ١، ص ٣٣٨-٣٣٩.

(٢) مجموعة من المؤلفين: المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري، ٥ مجلدات، دمشق ١٩٩٠، ط ١، ج ١، ص ٤٦٥

(٣) المرجع نفسه: ج ٢، ص ٩٧.

وأنهار الإسكندرونة قليلة، وتقتصر على نهر كبير واحد هو نهر العاصي، وعدد من الأنهار المتوسطة مثل (عفرين وقره صو ومراد باشا) إضافة إلى أنهار كثيرة أخرى أصغر نسبياً، تنحدر من الجبال، بعضها يصب في بحيرة أنطاكية، وبعضها الآخر يصب في نهر العاصي والبحر؛ إضافة إلى عيون كثيرة مشهورة مثل (عين الطويلة، عين دفنة، عين المغاير)، والعديد من العيون الصغيرة الحجم[١].

ج- التقسيمات الإدارية وأهم المدن:

كان لواء إسكندرونة - خلال الحكم العثماني لسورية- يشكل جزءاً من ولاية حلب[٢]، واستمر تابعاً لها حتى عام ١٩٣٩م، عندما تعرض اللواء لمؤامرة فرنسية بريطانية أسفرت عن سلخه ومنحه لتركيا. وبعد ضمه إلى تركيا أضيف إليه قضاءا **(دورتيل والخاصة)**[٣]. أما أهم المدن في اللواء فهي إسكندرونة وأنطاكية.

١ - مدينة الإسكندرونة:

تحتل مدينة الإسكندرونة موقعاً استراتيجياً هاماً، لوقوعها في منطقة ساحلية يجاورها خليج الإسكندرونة، ومما يزيد من أهميتها، امتداد سهلها الساحلي باتجاه الشمال والجنوب مجاورة للبحر الأبيض المتوسط، وموقعها

---

(١) محمد علي زرقة: مرجع سابق، ج ٢، ص ٩٧.

(٢) قسمت ولاية حلب من الناحية الإدارية إلى ثلاثة سناجق (سنجق حلب، وسنجق أورفة، وسنجق مرعش)، وتألف سنجق حلب من أربعة عشر قضاء هي (حلب، عينتاب، كلس، لواء إسكندرونة، إنطاكية، إدلب، حارم، جسر الشغور، المعرة، الباب، بيلان، جبل سمعان، منبج، الرقة) انظر: سالنامة ولايت حلب سنة ١٣١٠ هـ، ص ٨٤. وانظر أيضاً: علي توفيق: ممالك عثمانية جغرافية سي، إستانبول ١٣١٥ هـ، ص ٣٠٨.

(٣) Avedis k. SANJIAN, The Sanjak of Alexandretta (Hatay)- study in France Turco-Syrian relations, Michigan 1856, p 7.

الذي يمكنها من التحكم بالبوابة الشمالية لبلاد الشام، وطريقها المتجه إلى كيليكية مروراً بمضيق بيلان الذي يسيطر على الطريق المؤدية إلى سورية الداخلية. وتعد هذه المدينة من أهم الموانئ في بلاد الشام بعد بيروت، ويعود ذلك إلى وقوع مينائها في خليج كبير محصن ضد الأخطار؛ إضافة إلى كونها نقطة ارتكاز تجارة حلب والموصل والقسم الشمالي من سورية وقسم كبير من ولايات الأناضول[١].

وتشير أغلب المصادر إلى أن الذي بناها هو أتيغون – أحد قادة الأسكندر المقدوني- بين عامي (٣١٦-٣٠٢ ق.م) تمجيداً للنصر الذي أحرزه الأسكندر في معركة أيسوس عام ٣٣٣ ق.م على ملك الفرس دارا. وقد بنيت المدينة إلى الجنوب الغربي من المدينة الفينيقية القديمة ميراندروس والتي تعد إحدى محطات القوافل الفينيقية، ومرفأ تجارياً للسفن الفينيقية[٢]. وبقيت الإسكندرونة عامرة حتى القرن الثالث الميلادي عندما خربها الفرس. وبقيت خراباً حتى ظهور الإسلام حيث أنشأت فيها زبيدة زوجة الخليفة العباسي هارون الرشيد حصناً، ظلَّ عامراً حتى قدوم الصليبيين إلى المنطقة حيث تراجعن أهمية هذا الحصن نتيجة اضطراب الأمن في تلك المناطق، وتحول الطرق التجارية إلى السويدية وطرابلس واللاذقية، ثم عادت الإسكندرونة إلى خرابها، وأصبحت ملجأ للصوص البر والبحر.

وفي القرن السادس عشر تحولت حلب إلى مركز تجاري رئيس في ظل الإدارة العثمانية، فاكتسبت مدينة الإسكندرونة، في ظل هذا التغيير،

---

(١) المعجم الجغرافي: ج ٢، ص ٩٧. وانظر أيضاً: كامل الغزي: نهر الذهب في تاريخ حلب، ٣ أجزاء، تعليق شوقي شعث، محمود فاخوري، حلب ١٩٩١، ج ١، ص ٢٩٦.

(٢)أحمد وصفي زكريا: جولة أثرية في بعض البلاد الشامية، دمشق ١٩٣٤، ص ٥٢. وانظر: سالنامة ولايت حلب سنة ١٣١٠ هـ، ص ١٩٨. وأيضاً: محمد سعيد غلاب: الساحل الفينيقي وظهيره في الجغرافية والتاريخ، بيروت ١٩٦٩، ط١، ص ٣٤٠.

اهتمام التجار الأوروبيين الذين اتخذوا محطة تجارية ما بين الموانئ الشامية والعراقية (وبشكل خاص مدينة الموصل)، مما أهّل مدينة الإسكندرونة أن تغدو ميناء لحلب حتى عام ١٨٠٣م.

وفيما بعد تعرضت المدينة إلى زلزال دمر معظمها، وبعد ترميمها أصبحت مخزناً عاماً لجماعة من تجار الإنكليز ومحطة لهم على طريق الهند.

وفي عام ١٨٢٩م نقل إليها إبراهيم باشا المصري عتاد جيوشه، وقطع من جبال الأمانوس (اللكام) المجاورة لها الأخشاب الكبيرة، وأنشأ فيها مصنعاً للسفن، فارتفع شأنها، واتسعت تجارتها، وازداد عدد سكانها، وتطور عمرانها، لاسيما بعد أن جعلتها الحكومة العثمانية عام ١٨٦٧م مركز ناحية تتتبع بيلان.

وفي عام ١٨٨٠م أصبحت قضاء تابعاً لحلب، وجففت مستنقعاتها، وعبدت طريق حلب- إسكندرونة للمركبات، فأصبحت منذ ذلك الحين ميناء هاماً للصادر والوارد من البضائع(١).

٢ - مدينة أنطاكية:

تقع أنطاكية في أسفل السفح الغربي لجبل سيلبوس (حبيب النجار)، يخترقها نهر العاصي، ويجاورها شمالاً سهل العمق، وغرباً جبل موسى.

اكتسب موقعها أهمية استراتيجية كبيرة، إذ شكلت على مر العصور معبراً تجارياً هاماً، ومركز تقاطع طرق القوافل الذاهبة من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب، وغدت ممراً فريداً للجيوش، ومقراً هاماً للتجارة بين الشرق والغرب.

---

(١) وصفي زكريا: مرجع سابق ، ص ٥٢. وانظر: كامل الغزي: مرجع سابق ، ج ١، ص ٢٩٦.

بنيت في عهد سلوقس نيكاتور عام ٣٠٠ق.م، والذي بناها تكريماً لذكرى أبيه أنطيوخوس، وأطلق عليها اسم أنطاكية، وأصبحت فيما بعد عاصمة الدولة السلوقية[١].

وفي العصر الروماني أصبحت من أهم المدن الرومانية بعد مدينة روما والإسكندرية، وخضعت خلال الحكم الروماني لحكم الملكة زنوبيا ملكة تدمر عام ٢٧٤ق.م، وبقيت تحت الحكم التدمري إلى أن قضى الإمبراطور الروماني أورليانوس على زنوبيا عام ٢٦٦ق.م وعادت للسيطرة الرومانية[٢].

واحتلت أنطاكية مكانة رفيعة لدى الكنيسة المسيحية حيث كان لها دورٌ فاعل في تاريخ تأسيس الكنيسة المسيحية، فمنها تم نشر المسيحية على يد رعاتها الأوائل (بولس وبطرس وبرنابا)، واستمر بطريك الكنيسة الأنطاكية حتى اليوم يحمل لقب **(بطريك أنطاكية وسائر المشرق للطوائف المسيحية)**[٣].

فتحها المسلمون عام ٦٣٨م بقيادة أبي عبيدة ابن الجراح، بعد حصار انتهى بعقد الصلح مع أهلها، وتحولت المدينة إلى ثغر من ثغور المسلمين، فشهدت عهداً من الرخاء والسلام ولاسيما في عهد الأمويين، ولم يعكر صفوها سوى زلزال عام ٧١٢م الذي دمر جزءاً كبيراً من المدينة.

---

(١) المعجم الجغرافي: ج ٢، ص ١٨٣. وانظر: سالنامة ولايت حلب سنة ١٣١٠ هـ، ص ٢٠٠. وانظر أيضاً: متري حاجي أثناسيو: موسوعة بطريركية إنطاكية التاريخية والأثرية، ٦ مجلدات، دمشق ١٩٩٧، ط ١، المجلد الأول /سورية الشمالية/، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) وصفي زكريا مرجع سابق، ص ٩١. وانظر: متري حاجي أثناسيو: مرجع سابق، ص ٢٠٤.

(٣) انتقل الكرسي الرسولي الإنطاكي إلى دمشق عام ١٣٤٢، بعد سلسلة من الزلازل التي ضربت مدينة إنطاكية، ولكن هذا الكرسي بقي صورياً تابعاً للكنيسة الإنطاكية. انظر: نخلة ورد: حضارة إنطاكية عبر العصور، البرازيل ١٩٥٦، ص ١٥٩-١٦١.

وبقيت أنطاكية تحت الحكم الإسلامي إلى أن استولى عليها البيزنطيون عام ٩٦٩م، واستمروا في حكمها حتى عام ١٠٨٥م، حيث حررها السلاجقة بقيادة سليمان بن قتلمش، ثم دهمتها الحملة الصليبية الأولى عام ١٠٩٧م، وبقيت بيد الصليبيين قرابة مئة وسبعين عاماً، حيث تحولت إلى إمارة صليبية حملت اسمها. وفي عام ١٢٦٨م حررها المماليك بقيادة الظاهر بيبرس، وتحولت في عهدهم إلى ولاية صغيرة تتبع حلب(١).

وفي عام ١٥١٦م احتلها العثمانيون فأهملوا شأنها، وتحولت إلى بلدة صغيرة، ثم غابت عن التاريخ إلى أن دخلها القائد المصري إبراهيم باشا عام ١٨٣١م، وقام بتجفيف مستنقعاتها، وبنى لها المصارف الصحية، فشهدت المدينة في عهده ازدهاراً ورخاء، ولكن العثمانيين استعادوها بمساندة الأسطول الإنكليزي عام ١٨٤٠م.

وفي عام ١٨٧٢م ضربها زلزال دمر ثلثي أبنيتها، وأهلك الكثير من سكانها(٢).

د- عمق صلات لواء إسكندرونة بسورية:

شكّلت سورية - في مختلف العصور- وحدة جغرافية متناسقة بحدود طبيعية، حدها الشمالي جبال طوروس، وأكد هذه الحقيقة معظم علماء الجغرافية العرب والأجانب ومنذ أقدم العصور. وهناك العديد من الشهادات والأدلة تؤكد استحالة فصل لواء إسكندرونة عن بقية أجزاء سورية، نتيجة للترابط الجغرافي والتجاري، وارتباطه بممر بيلان الذي

---

(١) وصفي زكريا: مرجع سابق، ص ٩٧-٩٩. وانظر: كامل الغزي: مرجع سابق ، ج ١، ص ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) نخلة ورد: مرجع سابق، ص ١٥٩-١٦١.

يعد بوابة سورية منذ أقدم عهود التاريخ، ومدخلاً إلى سورية الشمالية التي كانت أنطاكية عاصمة لها[(١)].

ومنذ تأسيس مدينتي أنطاكية والإسكندرونة كان مصيرهما معلقاً بمصير سورية. كما أن الوثائق تذكرهما دائماً كمدينتين سوريتين، فالسلوقيون كانوا يطلقون على أنطاكية لقب «أنطاكية السورية» لتميزها عن المدن الأخرى التي تحمل الاسم نفسه. وعندما احتل الرومان سورية جعلوا منها ولاية رومانية عاصمتها أنطاكية[(٢)].

وقبيل الفتح الإسلامي كانت القبائل العربية مثل (تنوخ والبهرة وبني كلاب) تقيم في المنطقة الممتدة من شمالي حلب حتى جبال طوروس. وبعد الفتح الإسلامي حلّت الجيوش العربية في أنطاكية محل اليونانيين والبيزنطيين الذين هاجروا هجرة عامة نحو الشمال.

ويعود أصل العرب المسيحيين المقيمين في هذه المنطقة منذ أقدم العهود إلى قبيلة الغساسنة العربية المعروفة التي احتلت المنطقة حرباً وأقامت فيها[(٣)].

ونظراً لأهمية اللواء الجغرافية، ومناعة جباله التي تشكل حصناً طبيعياً، فقد حاول العثمانيون في عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) تتريك هذه المنطقة، حيث استقدم السلطان سليم قبائل التركمان، ونشرها على طرق اللواء ومفارزه، ولكن هذا العدد الكبير من التركمان الذين استقدموا إلى المنطقة ذاب أغلبهم في بوتقتها، ولم يستطيعوا التأثير على عروبة اللواء وعمق صلاته بالوطن الأم[(٤)].

---

(١) عبد الرحمن الكيالي: المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٢٦-١٩٣٦، ٤ أجزاء، حلب ١٩٦٠، ج ٤، ص ٣٩١-٣٩٢.

(٢) المرجع نفسه: ص ٣٩٦.

(٣) المرجع نفسه: ص ٣٩٤ - ٣٩٥.

(٤) محمد علي زرقة: مرجع سابق، ج ١، ص ٣٦١.

ومنذ دخول العثمانيين إلى سورية، حتى نهاية حكمهم، كانت منطقة اللواء جزءاً من سورية، فقد اتخذ العثمانيون من سلسلة جبال طوروس حداً فاصلاً بين الأناضول وبلاد الشام[1]. وكان اللواء يتبع لباشوية حلب، وعندما باشرت الدولة العثمانية بمحاولات إصلاحية امتدت خلال أعوام (١٨٦٤-١٨٧٠-١٨٨٠م). لم تؤثر هذه المحاولات في ارتباط اللواء الذي بقي مرتبطاً بولاية حلب التي وصلت حدودها إلى هضاب جبال طوروس الجنوبية[2].

ويعد ميناء الإسكندرونة المرفأ الطبيعي الوحيد لولاية حلب، والطريق الطبيعية للتجارة مع أوروبا[3]، حيث يمر منه القسم الأعظم من التجارة الخارجية الصادرة والواردة إلى حلب.

إضافة إلى الارتباط الاقتصادي بين حلب واللواء، حيث تعد حلب أهم أسواق المنتجات القادمة من اللواء من محاصيل زراعية وأخشاب وفحم خشبي، إضافة إلى الحرير الطبيعي الذي ينسج ويغزل في أنطاكية إسكندرونة، ويستخدم بمجمله في مصانع حلب.

كما يمد اللواء حلب بالسمك البحري وسمك بحيرة أنطاكية، وبالمقابل فإن حلب تؤمن كل الاحتياجات الاقتصادية للواء من قطن، ونسيج، وغنم، وحبوب، كما تعد مناطق اللواء مركز اصطياف لأهالي حلب[4].

---

(١) محمد كرد علي: خطط الشام، ٦ أجزاء، دمشق ١٩٢٧، ج ١، ص ٤٩.

(٢) عبد الرحمن كيالي: مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٩٧. وانظر: محمد علي زرقة: مرجع سابق، ج ١، ص ٣٦٠-٣٦١.

(٣) كامل الغزي: مرجع سابق، ج ١ ، ص ٤٠. وانظر: سالنامة ولايت حلب سنة ١٣١٠ هـ، ص ١١٩. وانظر أيضاً: محمد كرد علي: مرجع سابق، ج ٥، ص ١٧٥.

(٤) عبد الرحمن كيالي: مرجع سابق، ج ٤، ص ٤٠٤-٤٠٥.

ثانياً- لواء إسكندرونة خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م):

أ- التنظيمات العثمانية قبل عهد السلطان عبد الحميد الثاني:

أطلق اسم التنظيمات على حركة الإصلاح التي قامت في الدولة العثمانية منذ صدور خط كلخانة عام ١٨٣٩م، وحتى إعلان الدستور العثماني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٨٧٦م[١]، وتعود حركة الإصلاح إلى عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م) الذي شعر بأن سبيل الإصلاح الوحيد هو إعادة بناء الدولة على أسس غربية أوروبية، وتشكيل جيش جديد حسب الأنظمة الفرنسية[٢].

وقدر للسلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) أن يضع القاعدة الأولى للإصلاح، فقد قام بالقضاء على الانكشارية، وأسس النظام الجديد وأسماه العساكر المحمدية المنصورية، وقام بإنشاء وزارتي الخارجية والداخلية، لتقوية سلطته المركزية وتحسين مركزه تجاه الغرب، وليظهر بمظهر الحاكم القوي، كما أدخل نظام الإدارة المحلية والمخاتير وشكّل مجلس الأشغال العامة[٣].

ومهما يكن من إصلاح في عهد السلطان محمود الثاني، ومدى انعكاساته على الدولة العثمانية وإيالاتها، فإن هناك حقيقة هامة لابد من الإشارة إليها، وهي: أن هذا العهد كان قاعدة صلبة وأساساً قوياً لما عرف بالتنظيمات العثمانية التي بدأت مع اعتلاء ولده السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١م) العرش، وامتدت حتى إعلان الدستور العثماني عام ١٨٧٦م.

---

(١) جميل موسى النجار: الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، القاهرة ١٩٩١، ط ١، ص ٢٣.

(٢) عبد الكريم غرايبة: سورية في القرن التاسع عشر (١٨٤٠-١٨٧٦)، معهد الدراسات العربية العالمية ١٩٦٢، ص ٢٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٢-٢٥.

وتمت هذه التنظيمات بتأثير دافعين أساسيين: أولهما اقتناع رجال الدولة المستنيرين بضرورة إصلاح الدولة، والثاني للحد من التدخل الأجنبي في شؤون السلطنة، تحت شعار إصلاح أحوال الرعايا المسيحيين[١]، وكانت أول خطوة في عهد التنظيمات إصدار خط كلخانة في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩م الذي وعد بإدخال إصلاحات معينة، وتعهد باحترام الممتلكات والأشخاص، بصرف النظر عن معتقداتهم الدينية وأصلهم القومي؛ إضافة إلى تنظيم جباية الضرائب وإبطال الالتزام في جبايتها[٢].

لكن هذه الإصلاحات لم تؤد إلى تحسين الأوضاع المتدهورة في السلطنة، والتي بدأت تبشر بنهايتها بتخطيط بريطاني- فرنسي - روسي، يؤيدها عدم قيام السلاطين العثمانيين بتطوير أنظمة إمبراطوريتهم، ولاسيما أن الإصلاحات لم تكن إلا محاولة لإرضاء الدول الأوروبية، ومحاولة السلاطين تلافي الهزائم، بعد الثورات التي أطلت برأسها منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بغية السماح للدولة العثمانية بالاشتراك في مؤتمر الصلح، كدولة أوروبية متمدنة تحافظ أوروبة على كيانها، وتحترم سيادتها على أرضها.

وفي ١٨ شباط ١٨٥٦م، صدر مرسوم خط همايون الذي اشتمل على المساواة التامة بين المواطنين أمام القانون من دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو اللغة، ومنح حرية العبادة للجميع، وحماية أرواحهم وممتلكاتهم[٣]، كما وعد المرسوم بإصلاح نظام جباية الضرائب، وإلغاء نظام الالتزام في جبايتها، والعمل على إصلاح الدولة، وتنظيم سجلاتها، والقضاء على الفساد والرشوة والظلم[٤].

---

(١) جميل موسى النجار: مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) **نظام الالتزام**: هو أن تنيط الدولة عملية جمع ضريبة معينة من المكلفين بدفعها لشخص يسمى الملتزم مقابل تعهده بدفع مبلغ محدد لخزينة الدولة، ولاشك في أن معظم الملتزمين كانوا يبتزون الناس ويحاولون الحصول على مبالغ أكثر من تلك التي يفترض دفعها. انظر: جميل موسى النجار: مرجع سابق، هامش ص ٢٥-٢٦.

(٣) عبد الكريم غرايبة: مرجع سابق، ص ٢٧.

(٤) جميل موسى النجار: مرجع سابق، ص ٤٠

وقد تميزت حركة الإصلاح في عهد التنظيمات بأمور عديدة، أهمها: قيادة المصلحين من رجال الدولة لها بعدما تبناها بعض السلاطين؛ إضافة إلى تعاظم التأثيرات الغربية في عملية الإصلاح، حيث كانت الغالبية العظمى من القوانين والأنظمة التي صدرت في عهد التنظيمات تستمد من القوانين والأنظمة الأوروبية، وإضافة إلى تبني أنظمة وقوانين عهد التنظيمات لنظام الحكم والإدارة المركزية والمغالاة في تطبيقها، وأدت المركزية الشديدة للإدارة إلى ظهور الإرباك والفوضى في مختلف ولايات الدولة العثمانية، والتي فقدت سيطرتها عليها(١).

فشلت المحاولات الإصلاحية للسلطنة، وتعرضت الدولة لكارثة الإفلاس فاضطرت للجوء إلى القروض، لتغطية العجز المالي، فعقدت أول قرض في ٢٤ آب عام ١٨٥١م، ومنذ ذلك الحين فتحت باب القروض على مصراعيه، وانتهى الأمر بعجز الدولة عن سدادها(٢).

استهل السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦م) حكمه ببداية موفقة، وبدا أنه يعتزم اتباع خطى أسلافه في الإصلاح، كي لا يعطي للدول الأوروبية أية ذريعة للتدخل في شؤون الدولة، فقد كان نظام الولايات الصادر أواخر عام ١٨٦٤م أهم ما صدر في عهده من تشريعات في مجال التنظيم، وتحسين الإدارة الحكومية في الولايات، وتأكيد سيطرة الدولة عليها(٣).

وقد سار نظام الولايات على النمط الفرنسي في إدارة المقاطعات، مع تعديل طفيف له، ولاسيما فيما يتعلق بالأسس الجغرافية، ومنح الولاة حرية أكبر في التصرف وفقاً للنظام الجديد المعتمد.

قسمت ولايات الدولة إلى وحدات إدارية أكبر، بلغ مجموعها سبعاً وعشرين ولاية، لكل ولاية منها والٍ، وقسمت كل ولاية بدورها إلى وحدات أصغر تعرف بالسناجق، وقسمت السناجق إلى أقضية، والأقضية قسمت إلى نواح وقرى.

---

(١) المرجع نفسه: ص ٣١-٣٢.
(٢) عبد الكريم غرايبة: مرجع سابق، ص ٣١-٣٢.
(٣) محمد سهيل طقوش: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، بيروت ١٩٩٥، ط١، ص ٤١٨.

حدد نظام الولايات وظائف واختصاصات كل من الولاة والمتصرفين والمخاتير وقائمي المقام ورؤساء الدوائر القضائية والمالية[١].

كما عمل السلطان عبد العزيز على تقوية الجيش وتعزيزه، فعمم الخدمة العسكرية في أنحاء السلطنة كلها، ونسق قوانينها، واعتنى بالأسطول العثماني، واستجلب له المعدات والمدمرات، وأوصله إلى درجة كبيرة من التقدم، كما نظم المعاملات البريدية، وأجرى إصلاحاً وتنظيماً لمجلس الشورى وديوان الأحكام العدلية[٢]، ومن أهم الجهود التشريعية في عهده: القانون الصادر في ١٦ حزيران ١٨٦٧م الذي أجاز للأجانب امتلاك العقارات مع تمتعهم بالحقوق العينية والتصرف بها[٣]، كما أنشأ مجلساً للدولة ومحكمة عليا[٤].

لكن تبذير السلطان عبد العزيز وإسرافه دفع الدولة إلى شفير الخراب[٥]، وسارت الدولة في طريق التجزئة والإفلاس، وخسرت أغلب ممتلكاتها البلقانية؛ إضافة إلى زيادة القروض الخارجية.

أعلنت الدولة إفلاسها في ٦ تشرين الأول عام ١٨٧٥م، وشكل مجلس دين عام يضم ممثلي الدول الأوروبية (فرنسا- بريطانيا – إيطاليا - والنمسا)؛ إضافة إلى الدولة العثمانية[٦]، وفي عام ١٨٧٦م، شُكِّل حزب سري بزعامة مدحت باشا ضمَّ الوزراء والعلماء وكبار الموظفين، كان هدفه

---

(١) جميل موسى النجار: مرجع سابق، ص ٤٨-٥٠.

(٢) عبد العزيز العظمة: مرآة الشام، تحقيق نجدة فتحي صفوة، لندن ١٩٨٧، ط ١، ص ١٨٢-١٨٣.

(٣) تعد هذه التشريعات من أسوأ ما أصدره السلطان عبد العزيز؛ لأنها أدت إلى سيطرة المبشرين واليهود على فلسطين فيما بعد.

(٤) محمد سهيل طقوش: مرجع سابق، ص ٤٢٠.

(٥) حسين لبيب: تاريخ المسألة الشرقية، مصر ١٩٢١، ص ٦٥.

(٦) عبد الكريم غرايبة: مرجع سابق. وانظر: آرنست رامزور: تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨م، ترجمة صالح العلي، بيروت ١٩٦٠، ص ٤٣.

الأساسي خلع السلطان عبد العزيز[1]، وفي ٣٠ أيار عام ١٨٧٦م تمكن الحزب من تحقيق هدفه في خلع السلطان عبد العزيز وتولي السلطان مراد الخامس ابن عبد المجيد في العام نفسه[2]، والذي بقي في الحكم لمدة ٩٣ يوماً ثم تم عزله عن العرش بتهمة الاختلال العقلي وأفتي بخلعه، وتسلم الحكم بعده أخوه السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م).

ب- التنظيمات العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وأثرها على لواء إسكندرونة:

في الوقت الذي جرى فيه عزل السلطان مراد الخامس واعتلاء السلطان عبد الحميد عرش السلطنة كانت الدولة العثمانية تعاني من مصاعب داخلية وخارجية، أما المصاعب الداخلية فقد تمثلت بالصراع بين الأحرار والحميدين حول قضية الدستور في الأستانة؛ إضافة إلى تأزم الوضع في البلقان، واشتداد الحرب بين الصرب والدولة العثمانية.

وتمثلت المصاعب الخارجية بالتهديد الروسي للممتلكات العثمانية في البوسفور والدردنيل، وسعي روسيا لاستغلال الفرص، وإعلان الحرب على الدولة العثمانية بعد أن حشدت جيوشها على الحدود.

أمام تأزم الوضع بين روسية والدولة العثمانية، اتخذت إنكلترا المبادرة لدعوة الدول العظمى (روسيا- النمسا- إيطاليا- فرنسا- ألمانيا)؛ إضافة إلى الدولة العثمانية إلى عقد مؤتمر دولي في الأستانة يعيد السلم إلى البلقان[3].

تجاه هذا الوضع الذي فرض على السلطان عبد الحميد، بعد ارتقائه العرش بثلاثة أشهر، وجد أنه من الأفضل أن يدرس المشروع الذي أقترحه

---

(١) عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية، ١٥ جزءاً، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٣٩، ج ١، ص ١٧.

(٢) عصر السلطان عبد الحميد، ج ١، ص ٣٠.

(٣) عصر السلطان عبد الحميد، ج ١، ص ١٤١-١٤٢.

مدحت باشا بتقديم دستور للشعب، يمنح المساواة والحرية لسائر شعوب الإمبراطورية العثمانية، فيقضي بذلك نهائياً على ذرائع الروس، ويفشل اجتماع الأستانة، ولكن اتخاذ قرار الموافقة كان من الصعوبة بمكان على السلطان عبد الحميد الذي كان يسعى خلال الأشهر الثلاثة لإسقاط مشروع مدحت باشا الرامي إلى إصلاح حكمه بالدستور. لكن مدحت باشا ودستوره أصبحا يمثلان الوسيلة الوحيدة لإنقاذ كرامة السلطان ونفوذه. لذلك وقبل ثلاثة أيام من الافتتاح الرسمي للمؤتمر، عين مدحت باشا صدراً أعظم.

وفي صباح ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦م، اجتمع ممثلو الدول العظمى لتقرير مصير تركيا، ولم تكد التشكيلات الأولى لإعلان المقررات تنتهي، حتى سمع دوي طلقات تعلن أن السلطان عبد الحميد الثاني أعلن الدستور الجديد الذي يضمن المساواة في الحقوق والحريات لرعاياه جميعهم(١). واستطاع السلطان بإعلان الدستور قطع أعمال المؤتمر ثم أخبر السفراء بأدب أن عملهم لم يعد ضرورياً.

دعي البرلمان للانعقاد وبدت الإمبراطورية العثمانية سائرة على طريق الإصلاح(٢). استطاع السلطان عبد الحميد التصرف بذكاء حينما تظاهر بالاستجابة للأحرار، وعندما اطمأن على عرشه، وأدرك قدرته على القيام بأعباء الحكم دونهم، عمد إلى التخلص منهم الواحد تلو الآخر. فبدأ أولاً بمدحت باشا، فعزله من منصبه دون ضجة، ثم نفاه – لأنه لم يكن مستعداً للاحتفاظ بالرجل الذي خلع سلطانين - ثم استقدمه بعد فترة، وحاكمه بتهمة الاشتراك بقتل السلطان عبد العزيز، ونفاه إلى الحجاز، وأرسل من يقتله هناك، وبعد التخلص من مدحت باشا، لاحق أنصاره وقضى عليهم خلال سنة من الزمن(٣).

---

(١) جون هاسلب: السلطان الأحمر (قصة حياة السلطان عبد الحميد)، تعريب فيليب عطا الله، بيروت ١٩٧٠، ص ١٢٣-١٢٤. وانظر: عصر السلطان عبد الحميد، ج ٥، ص ١٥٤.

(٢) أرنست رامزور: تركية الفتاة، ص ٤٣-٤٤.

(٣) عصر السلطان عبد الحميد، ج ٥، ص ١٣٢. وانظر: أرنست رامزور: تركية الفتاة، ص ٤٤. وانظر أيضاً: جون هاسلب: مرجع سابق، ص ١٣١-١٣٣.

وفي ٢٤ نيسان ١٨٧٧م أعلنت روسيا الحرب على تركية، بعد فقدانها الأمل في الحصول على الإصلاحات المنشودة بالطرق السلمية، وانتهز عبد الحميد الثاني فرصة إعلانها الحرب على تركية لتأجيل البرلمان الذي لم يعقد اجتماعاً حتى عام ١٩٠٨م، وعلق الدستور.

انتهت الحرب الروسية التركية بتوقيع معاهدة أيا استيفانوس[١] التي لاقت معارضة بريطانية، أنكرت المعاهدة ولم تعترف بها، وطلبت عرض المسألة على مؤتمر دولي.

عقد المؤتمر في برلين وأسفر عن توقيع معاهدة برلين عام ١٨٧٨م، وخسرت الدولة العثمانية بموجبها أغلب الممتلكات الأوروبية[٢].

عمل السلطان عبد الحميد – في السنوات التي تلت الحرب مع روسية- كل ما بوسعه لإغلاق حدود الإمبراطورية إغلاقاً تاماً بوجه المؤثرات الأوروبية الغربية. وكان همه الوحيد مشكلة الحفاظ على عرشه، ولهذا كرس كل طاقاته، وإمكاناته، فنشر عيونه[٣] في كل مكان وشكل شبكة من الجواسيس، وكان المال هو الواسطة الوحيدة لاسترضائهم؛ مما مكنه خلال بضع سنوات أن يجمع بيده السلطات كافة، بما فيها سلطة الصدر الأعظم،

---

(١) كان من أهم شروط هذه المعاهدة:

١- اعتراف الباب العالي باستقلال رومانيا والصرب والجبل الأسود.

٢- منح البوسنة والهرسك الاستقلال الإداري تحت إشراف روسية والنمسا.

٣- أن تكون بلغاريا إمارة مستقلة استقلالاً داخلياً تاماً.

٤- إزالة الحصون العثمانية على الطونة، وإصلاح حكم وإدارة ألبانيا وتساليا وغيرها من الأقاليم التركية الأوروبية، مع تعهد الدولة العثمانية بإجراء الإصلاح في أرمينية. انظر: حسين لبيب: مرجع سابق، هامش ص ٨٢.

(٢) عصر السلطان عبد الحميد، ج ١٣، ص ٤٠٦-٤١٠. وانظر: أرنست رامزور: تركية الفتاة، ص ٤٤.

(٣) آرنست رامزور: مرجع سابق، ص ٤٦-٤٧.

كما فرض الرقابة على المطبوعات[١]، ومن أجل هذا الغرض، قام بتحويل القسم الأكبر من موارد خزينة الدولة إلى خزينته الخاصة[٢].

على الرغم من أن السلطان عبد الحميد كان من أنصار الحكم المطلق، فقد شهدت الدولة العثمانية، خلال سنوات حكمه الطويل، إجراءات تنظيمية كثيرة، فالقوانين التي سنت هدفت إلى إكمال النقص في التنظيمات، وتقوية قبضته على البلاد. واستطاعت الدولة العثمانية في عهده فرض سيطرتها وسيادتها على ولاياتها أكثر من ذي قبل، وربط الولاة معها بشكل أكثر مركزية.

وهكذا شدد السلطان على قضية الولاء للعرش، وضرب بشدة معارضيه، فغدت الدولة بكل نظمها وقوانينها مقرونة بشخصه. كما هيمن عبد الحميد على دولته بواسطة أجهزة بوليسية سرية، بحيث عبأ الدوائر ومختلف المؤسسات بعيونه، وكذلك الأمر في الولايات البعيدة والقريبة[٣].

علاوة على ذلك فقد أدخلت تطورات كثيرة على نظم الحكم العثماني خلال عهده، وكانت سورية من أكثر الولايات العثمانية التي تعرضت إلى تغيرات إدارية، فقد قسمت خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، إلى ثلاث ولايات، وهي (ولاية دمشق، ولاية حلب، ولاية بيروت)؛ إضافة إلى متصرفيات: القدس وجبل لبنان ودير الزور[٤].

بقي لواء إسكندرونة الذي ضم ثلاثة أقضية هي (بيلان وأنطاكية وإسكندرونة) – في ظل هذه التغيرات - تابعاً لولاية حلب التي قسمت إلى ثلاثة

---

(١) روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، جزءين، ترجمة بشير السباعي، القاهرة ١٩٩٣، ط١، ج١، ص ١٦٩-١٧٢. وانظر: عصر السلطان عبد الحميد، ج ٥، ص ١٣٢.

(٢) عصر السلطان عبد الحميد، ج ٥، ص ١٣٢.

(٣) عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية (١٨٦٤-١٨٧٦)، مصر ١٩٦٩، ص ٣٩-٤٠.

(٤) عبد الكريم غرايبة: مرجع سابق، ص ٣٩، ٥٩-٦٠.

سناجق (ألوية)[1]، وهي سنجق حلب، وسنجق مرعش، وسنجق أورفه، كما تألف سنجق حلب من أربعة عشر قضاء، وهي: (حلب، أنطاكية، عينتاب، كلس، إسكندرونة، إدلب، حارم، الباب، جسر الشغور، معرة النعمان، بيلان، جبل سمعان، منبج، الرقة)[2].

وقد شهد اللواء في نهاية القرن التاسع عشر اهتماماً عثمانياً أسهم في إقامة حركة عمرانية واسعة، وفرض هذا على الدولة العثمانية تجفيف المستنقعات، وتعبيد الطريق الواصلة بين حلب واللواء عام ١٨٨٦م، ومنذ ذلك الوقت أصبح ميناء هاماً وعظيماً لاستيراد البضائع وتصديرها بين البحر وحلب والعراق والأناضول[3]، وبدا يثير اهتمام الدول الأوروبية، ولاسيما إنكلترا وألمانية.

قامت الإدارة الإنكليزية بدراسة إمكانية الملاحة النهرية في نهر الفرات، وهي دراسة قديمة للإدارة الإنكليزية، كانت قد عهدت لشركتها المؤسسة عام ١٨٥١م بدراسة المشروع إضافة إلى إنشاء خط حديدي بين السويدية وخليج الإسكندرونة ينتهي في الخليج العربي، إلا أن الشركة أوقفت المشروع بسبب عدم تقديم الدعم المالي لها.

في حين تقدمت شركة ألمانية بمشروع إلى السلطان عبد الحميد الثاني لإنشاء خط حديدي ما بين إسكندرونة وبغداد[4].

---

(١) مع نهاية الوجود العثماني في سورية، خسرت ولاية حلب لواءي أورفه ومرعش وأقضيتهما؛ إضافة إلى قضاء عينتاب، وخسرت لواء إسكندرونة وأقضيته الثلاثة خلال الانتداب الفرنسي. انظر: عبد الكريم غرايبة: مرجع سابق، ص ٨١.

(٢) سالنامة ولايت حلب عام ١٣١٠هـ: ص ١٨٤. وانظر: علي توفيق: ممالك عثمانية جغرافية سي، ص ٣٠٧-٣٠٨.

(٣) كامل الغزي: مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩٦.

(٤) وصفي زكريا: مرجع سابق، ص ٥٣. وانظر: محمد كرد علي: مرجع سابق، ج٥، ص ٢٠٨-٢٠٩.

ثالثاً- لواء إسكندرونة خلال حكم الأتراك الاتحاديين (١٩٠٩-١٩١٨):

١- المتغيرات الدولية في هذه الفترة:

أ- تولي الاتحاديين للسلطة والصراع الدولي قبيل الحرب العالمية الأولى:

أعلن الجيش الثالث في مقدونية الثورة على الحكومة في ٢٣ تموز ١٩٠٨م، وهدد بالتقدم نحو العاصمة، إذا لم تعلن الحكومة إعادة العمل بالدستور الذي وضعه مدحت باشا عام ١٨٧٦م. وفي اليوم التالي صدرت الإرادة السنية بإعادة العمل بالدستور، وإعادة مجلس المبعوثان.

كانت هذه الثورة ثمرة عدة عقود من النشاط، قامت به لجنة الاتحاد والترقي – التي تجمع أغلب المصادر أن تكوينها يعود إلى أصول ماسونية[1]- فقد دأب أعضاؤها للوصول إلى دفة الحكم، من خلال تنظيماتهم السرية المنتشرة

---

(١) اتفق معظم المؤرخين، عرب وأتراك، على أن الماسونية، التهمة الجاهزة لإلحاقها بأي فئة أو مجموعة أو فرد، لم تكن في ذلك الوقت واضحة الأهداف، وكانت آنذاك أفضل تنظيم يمكن للأشخاص أو الفئات الانتساب إليها. ومما لاشك فيه أن غالبية جمعية الاتحاد والترقي من يهود الدونمة حيث نصت مذكرات أدهم باشا، وجمال باشا، وطلعت باشا، أن اهتماماتهم الشخصية كانت منصبة على الإطاحة بالسلطان عبد الحميد ودكتاتوريته المتشددة حيال القوى القومية التركية.

ويضيف المؤرخ التركي إسماعيل حقي أوزون تشارشلي: «إن أعضاء جمعية الاتحاد والترقي تطلعوا إلى نقل تركية من العثمنة إلى تركية الحديثة، وإذا كان اليهود قد لعبوا دوراً بارزاً في بلورة أهداف الجمعية فهذا لا يعني بأنهم انساقوا وراء تحقيق أهداف اليهود ومطامعهم، لكنهم خدعوا ولم يدركوا أهدافهم إلا بعد توقف الحرب العالمية الأولى». للمزيد انظر: التاريخ العثماني، ج ٣، ص ٢٥٤. أما بشأن الماسونية انظر أيضاً:

حسان الحلاق: دراسات في المجتمع العربي، بيروت ١٩٩١، ص ٣٤٧-٣٤٨. وأيضاً:

آرنست رامزور: تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة صالح العلي، بيروت ١٩٦٠، ص ١١٧-١٥١.

في بعض المدن التركية، وأدركوا أن حركتهم تهدف إلى اتخاذ خطوات إيجابية حيال الانهيار الذي تعانيه سلطنة عبد الحميد الثاني الدكتاتورية، ومحاولته جمع السلطة بيده[١].

عقد المجلس أولى جلساته يوم الخميس ١٧ كانون الأول عام ١٩٠٨م بحضور السلطان والأمراء العثمانيين، وما إن انتهى المجلس من جلسته الأولى حتى بدأت القوى القومية التركية تتغنى بانتصاراتها التي حققتها على السلطان عبد الحميد الثاني. في حين شعر السلطان بأن تلك القوى طوقته، وحدّت من تصرفاته الفردية، فبدأ بانتزاع السلطات من معاونيه والقوى القومية.

ولينفرد باتخاذ القرار، أبعد كل الأشخاص الذين يشكلون مصدر قلق وإزعاج له، وراح يفكر بالتخلص من الدستور والبرلمان بآن واحد[٢].

شهدت العاصمة محاولة ثورة مضادة في ١٣ نيسان ١٩٠٩م، تزعمتها جمعيات دينية مثل (الحزب المحمدي – درويش وحدتي) كان هدفها إلغاء القانون الأساسي، والعودة إلى الشريعة المحمدية[٣].

إزاء الأحداث التي استجدت في العاصمة سارع محمود شوكت المتمركز مع قواته في مقدونيا بالتوجه إلى إستانبول حيث فرض حصاراً محكماً على قصر السلطان عبد الحميد، وطلب من مجلس المبعوثان الانعقاد، واتخاذ القرار الحاسم، وصوّت أعضاء المجلس بالإجماع على خلع السلطان عبد الحميد الثاني وتعيين أخيه محمد رشاد الذي عرف بالسلطان محمد الخامس.

---

(١) رضا نوري: تورك تاريخي، ١٩٥٦، ج٣، ص ١٥٤.

(٢) زين الدين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق وولادة دولتي سورية ولبنان، بيروت ١٩٧١، ص ٥٥.

(٣) ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت ١٩٦٥، ط٣، ص ١١٠-١١١.

وفي ٢٧ نيسان ١٩٠٩م نفي السلطان عبد الحميد إلى سالونيك، وبسقوطه أنهى عهوداً عثمانية، ومراحل تاريخية، ارتبطتا مع آسيا وأوروبا وإفريقيا لمدة ٣٩٥ عاماً، وقيام مرحلة جديدة تعرضت فيها علاقتها مع تلك الدول إلى اضطراب سياسي تحكمه ظروف دولية.

والجدير بالذكر: أن أهم النتائج التي أسفرت عن الانقلاب الذي أطاح بالسلطان عبد الحميد الثاني بروز المد القومي الذي تنامى منذ منتصف القرن التاسع عشر بغية تطبيق ديمقراطية مصطنعة في ظل دكتاتورية فردية سعى السلطان لتطبيقها مستغلاً مختلف الوسائل، ولاسيما الأطر الدينية بهدف بلورتها، وتعميقها على حساب المد القومي الطوراني.

كما حفلت الفترة التي تلت الانقلاب، وسبقت الحرب العالمية الأولى بإحداث هامة، وبارزة، أثرت في جوهر السياسة الدولية، وفرضت مستجدات زادت من تأزم الوضع الدولي، وعمقت الصراع الدولي، لاسيما المسألة الشرقية[١] التي دخلت مرحلة جديدة، أسفر عنها وقوع رجال السياسة الأوروبيين في حيرة وإرباك شديدين، واضطروا على إثرها إلى تبني خطط جديدة تتناسب والمرحلة الجديدة التي شهدتها الإمبراطورية العثمانية التي وضعتها على مفترق طرق ذات انزلاقات حادة.

تخوفت الدول الأوروبية من تسارع الأحداث التي قد تسلبها -عقب الانقلاب على السلطان عبد الحميد- بعض المميزات التي تخولها أحقية

---

(١) **المسألة الشرقية**: ظهر مصطلح المسألة الشرقية في أثناء انعقاد مؤتمر فيرونا عام ١٨٢٢م، ليشمل المشكلات الدولية التي كان ينطوي عليها انحلال الإمبراطورية العثمانية الوشيك، حيث اتخذت هذه المسألة شديدة التعقيد اهتماماً واسع النطاق، ومرت بأطوار متعددة الجوانب حتى أصبح من المستحيل حصرها في إطار واحد من التعريف، ويمكننا القول بالدرجة الأولى: إنها مسألة تتناول الإمبراطورية العثمانية منذ ظهور الأتراك العثمانيين في آسيا الصغرى وفي جنوب أوروبا والشرق الأدنى. انظر: زين: مرجع سابق، ص ٢٢:.

التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية التي خططت لها منذ عدة سنوات، فقد شعر الساسة الأوروبيون بضياع جهود سنوات خلت، خططوا لها لتطويق الإمبراطورية العثمانية.

ومما ساهم في تعميق الصراع الأوروبي وصول القيصر غليوم الثاني (١٨٨١-١٩٤١م) صاحب النزعة الاستعمارية إلى عرش ألمانيا، واعتماده سياسة الزحف شرقاً، بعد إقالة المستشار بسمارك[١]. فقد أدى ضغط رجال الصناعة والاقتصاد الألمان؛ إضافة إلى طموح غليوم الثاني إلى دفع ألمانيا إلى ميدان السباق الاستعماري.

أخذ التغلغل الألماني أشكالاً متعددة، وظهر بأسماء مستعارة، وكان أخطرها التغلغل الاقتصادي الذي لعب دوراً كبيراً في إخافة الدول الأوروبية التي كانت تعنى بالمسألة الشرقية. وكان أشدها خطراً توصل ألمانيا إلى تبني مشروع الخط الحديدي الذي يربط بلاد الأناضول ببغداد[٢]، وقد استطاعت في عام ١٨٩٥م إنشاء شركة حديد الأناضول، بإمكانات ألمانية بحتة.

وترافق نشاط ألمانيا الاقتصادي مع النشاط السياسي الذي دعمه الإمبراطور غليوم الثاني عام ١٨٩٨م، بزيارة السلطات عبد الحميد الثاني، ونتج عن هذه الزيارة حصول شركة حديد الأناضول على امتياز يخولها إنشاء مرفأ حيدر باشا.

كما استطاعت ألمانيا تحويل خط بغداد إلى امتياز، وعُدَّ هذا الامتياز فوزاً عظيماً لألمانيا[٣]، التي كانت تهدف إلى إيصال هذا الخط إلى البصرة،

---

(١) اعتمدت سياسة بسمارك على تقوية الوحدة الألمانية حديثة العهد، وإبعاد ألمانيا عن أي نشاط سياسي استعماري يؤلب الدول الأوروبية عليها، وكان يرى أن المجال الحقيقي لألمانيا هو أوروبا.

(٢) حسين فوزي النجار: الشرق العربي بين حربين، د ت، ص ١٤.

(٣) جان بيشون: بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى، ترجمة محمد عزة دروزة، بيروت، ١٩٤٦، ط ١، ص ٩٥.

وإنشاء فرعين له، يمتد أحدهما من حلب إلى الإسكندرونة، والثاني من حلب إلى مسكنة.

إلا أن الأهداف الألمانية اصطدمت بمعارضة بريطانية- فرنسية، حيث سارعت هاتان الدولتان لتقديم احتجاج دولي، فاضطرت الدولة العثمانية إلى إقناع شركة الخطوط الألمانية بضرورة التساهل في مسألة نقطة انتهاء خط بغداد على خليج البصرة.

وبغية تخفيف حدّة التوتر الإنكليزي – الفرنسي، وافق غليوم الثاني على رغبة الباب العالي، وكنتيجة لهذا التنازل نالت ألمانية امتياز مرفأ إسكندرونة، وإنشاء فرع حديدي يربط هذا المرفأ بمحطة «مدينة» العثمانية[١].

إن حصول ألمانيا على هذه الامتيازات أقصى فرنسا عن كيليكية، ولاسيما أن فرنسا كانت أسبق الدول إلى الاتصال بسورية، والاهتمام بها. فقد أنشأت فيها عدداً كبيراً من المؤسسات الثقافية، وأقامت صلات وثيقة مع كنائسها، وسعت بجدية لتنشيط التجارة معها، وأنشأت مؤسسات اقتصادية فيها. وحققت من جراء ذلك مكاسب مادية كبيرة في سورية، وجعلت أمر تعميق النفوذ وتقويته من أهم أهداف سياستها، ولاسيما أنها كانت تعد سورية منطقة نفوذ خاصة بها.

ثم أخذت تستعد بشكل حثيث لاستكمال الوسائل للاستيلاء عليها، عندما تجد الظروف الملائمة لذلك[٢]، فقد صرح بونكاريه رئيس الوزراء الفرنسي ووزير خارجيتها في مجلس النواب، على إثر أزمة البلقان: «**بأنه لسنا بحاجة إلى القول: إن لنا مصالح تقليدية في سورية ولبنان، وإننا عازمون على تأمين رعاية واحترام هذه المصالح، وإني أستطيع أن أذكر مع هذا أن ما يذاع عن**

---

(١) المرجع نفسه: ص ١٣٢-١٣٣. وانظر أيضاً: ساطع الحصري: مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٢) ساطع الحصري: مرجع سابق، ص ١٩٤.

وجود خلاف بيننا وبين البريطانيين ليس إلا تلفيقاً، وليس له أساس من الصحة، فقد صرحت لنا إنكلترا بلسان ودي صريح، أنها لا تعتزم القيام بأي عمل في هذه المنطقة، وأنها لا تحمل أي مطمح سياسي فيها، كذلك إننا عازمون على الاستمرار في سياسة احترام ملك الإمبراطورية العثمانية في آسيا، غير أننا لن نرفض انعطافاً يوجه إلينا نتيجة لتصرفاتنا وجهودنا، كما أننا لن نسكت عن مسِّ مصالحنا بأي ضرر»(١).

وقّعت فرنسا ما بين عامي (١٩١٣-١٩١٤) عدة اتفاقيات مع الدولة العثمانية، منها اتفاقية السكك الحديدية التي نصّت على منح الشركات الفرنسية امتيازات لمد خطوط سكك جديدة، واتفاقية المؤسسات الفرنسية على أن تصدر الحكومة العثمانية فرمانات تخولها إنشاءها على الفور(٢).

وهكذا نلاحظ أن فرنسا استطاعت تثبيت مركزها ونفوذها في سورية، قبل الحرب العالمية الأولى باتفاقات محكمة زادت من نفوذها وتدخلها في المنطقة.

أما إنكلترا فقد صرحت بوضوح: بأنها لن تسمح لأي دولة أوروبية أخرى، ولاسيما فرنسا، بادعاء أي حق في طرق النقل الكبرى الواقعة بين أوروبا وإمبراطورية الهند. فقد استطاع الضابط الإنكليزي فرانسيس شيسي خلال الأعوام (١٨٢٨-١٨٣٢م)، وبعد عدة تجارب تقديم اقتراح حول خطوط النقل السريع، وأكد أن السكة الحديدية والسفينة التجارية معاً في آن واحد، هي الطريق التي رأى أنها الأفضل نوعاً ما بالنسبة للمستقبل.

وفي عام ١٨٣٧م، وبعد دراسة دقيقة وعميقة، أُقترح إنشاء خط حديدي يبدأ من السويدية، الواقعة بين اللاذقية والإسكندرونة، وينتهي بمسكنة، الواقعة

---

(١) جان بيشون: مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٢) ساطع الحصري: مرجع سابق، ص ٢١٩-٢٢٠.

على نهر الفرات ماراً بحلب، وتأسيس رحلة نقل نهري بين مسكنة والبصرة، إتماماً لهذا المشروع[١].

بعد استقرار الإنكليز في قبرص عام ١٨٧٨م، تصوروا إمكانية مد خط حديدي يربط خليج إسكندرونة بخليج البصرة، وكانت خطة شيسي قد استبعدت وحلّت محلها الخطة التي اقترحها «لوفوت كامرون»، وتقوم على أساس مدّ الخط بين طرابلس الشام، مروراً بحمص، وحلب، وأورفه، ونصبين، والموصل وبغداد، ومنها ينتهي إلى البصرة.

ولكن احتلالهم لمصر عام ١٨٨٢م، ودخول قناة السويس فعلياً تحت إشرافهم، جعل حكومة لندن تحول أنظارها مؤقتاً عن الأناضول[٢].

أما روسيا فقد بدأت بعد استقرار الإنكليز في قبرص البحث عن اتفاقات لتحقيق مصالحها في شمال سورية، بما فيها الإسكندرونة، حتى يكون لها قوة موازية لوجود الإنكليز في قبرص، لكنها إذا كانت لا تريد أن تشق طريقاً لها من القوقاز حتى خليج الإسكندرونة، فهي في الوقت نفسه لا تريد أن ترى هذه المدينة تقع تحت إدارة دولة أخرى غير صديقة[٣].

بعد الحرب الإيطالية ضد الدولة العثمانية عام ١٩١١، وتوقيع معاهدة أوشي في تشرين الأول ١٩١٢ التي تخلت فيها الدولة العثمانية عن إقليمي (طرابلس وبنغازي) لإيطاليا، بدأت الصحف الإيطالية منذ عام ١٩١٣م تشير إلى احتمال قيام إيطاليا بحركة سلمية تجاه مدينة أنطاكية، والأقسام المواجهة لجزيرة رودوس من إقليمها، وسرعان ما توضح معنى هذا الكلام، حيث تقدمت إيطاليا إلى الدولة العثمانية بطلب امتياز إنشاء

---

(١) جان بيشون:: مرجع سابق، ص ٦٢-٦٣.

(٢) المرجع نفسه: ص ٩٨.

(٣) F. O 371/1790 NO 47 DEC 1913.

مرفأ للمدينة المذكورة، وخط حديدي يربطها بمدينة بوردو، وكان من المتصور أن يتصل هذا الخط بخط حديد الإنكليز الممتد من بوردو، واكريد، وأزمير، وإيدن.

ثم أخذ هذا الكلام يدور حول امتياز خط آخر بين أنطاكية وأريكلي، لوصل هذه الشبكة بخط بغداد.

وفي شباط ١٩١٤، أخذت الصحف الإيطالية تومئ إلى أن جلاء القوات الإيطالية عن الجزر الإثنتي عشر منوطٌ بامتيازي مرفأ أنطاكية، وخط حديد بوردو، ودفع غرامة حربية(١).

ولكن سرعان ما بدأت الحرب العالمية الأولى التي استمرت ما يقارب الأربع سنوات، حيث جرى خلالها تمرير المعاهدات السرية لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية.

ب- الاتفاقات السرية خلال الحرب العالمية الأولى:

إن دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانية والنمسا ضد فرنسا وإنكلترا وروسيا، وهيأ لهذه الدول فرصة تحقيق أطماعهم في البلاد العربية، فبدأت مفاوضات سياسية بين الدول الثلاث لاقتسام ميراث الدولة العثمانية على ضوء المستجدات الجديدة(٢).

وقد واجهت فرنسا خلال هذه المفاوضات مشروعين بريطانيين، رأت فيهما تعارضاً مع مصالحها في سورية، وتهديداً لتواجدها الفعلي، كان المشروع الأول: مشروع احتلال الإسكندرونة، والثاني: مشروع الاتفاق مع الشريف حسين؛ لضمان قيامه ضد الدولة العثمانية.

---

(١) جان بيشون:: مرجع سابق، ص ١٠٨-١٠٩.

(٢) ساطع الحصري: يوم ميسلون، بيروت ١٩٤٥، ط٢، ص ٣٥-٣٦.

- **مشروع احتلال الإسكندرونة:**

كانت قضية إنزال قوات عسكرية حليفة في الإسكندرونة؛ لقطع الدولة العثمانية في الوسط، أولى القضايا الحساسة بين بريطانيا وفرنسا(١).

فقد وضع الحلفاء لأنفسهم في بداية الحرب سلسلة طويلة من المشاريع والخطط، حسبوا فيها لكل احتمال حسابه، وقرروا ما يجب أن يعملوه لتنظيم التعاون فيما بينهم عند تحقق كل احتمال من هذه الاحتمالات. وكان من جملة المشاريع المذكورة؛ مشروع إنزال قوات عسكرية في ميناء الإسكندرونة، والتغلغل في سورية بدأ من الميناء المذكور(٢).

وكان هذا المشروع مُعدّاً للتنفيذ في السنة الثانية من الحرب؛ لأن الحلفاء - وبناء على طلب روسيا- قرروا ضرب الدولة العثمانية عن طريق الدردنيل واستانبول، وجهزوا حملة عسكرية كبيرة من أجل ذلك.

إلا أن كتشنر القائد الإنكليزي، قام بزيارة للدردنيل، للاطلاع والتأكد من نجاح الحملة، وبفضل خبرته العسكرية، ارتأى التوجه نحو الإسكندرونة مباشرة؛ لأن إنزال حملة عسكرية فيها يضمن قطع طرق المواصلات العثمانية من وسطها، ويحقق نتائج خطيرة جداً(٣).

ومن أجل هذا الغرض قام البريطانيون بالاتصال مع الضباط السوريين؛ لإقناعهم بالقيام بحركة عسكرية مسلحة في سورية ضد الدولة العثمانية، عندما يقوم الإنكليز بإنزال قواتهم في الإسكندرونة(٤).

لكن الفرنسيين عارضوا هذا الأمر بشدة؛ خشية تأثير ذلك على مستقبل سورية، ولاسيما أنهم كانوا عاجزين عن تأمين قوات كبيرة لهذه الحملة،

---

(١) F.O. 371/2480/004866 9 JON 1915.

(٢) ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ٣٧.

(٣) المرجع نفسه: ص ٣٧-٣٨.

(٤) F.O. 371/12490/139665 27 SEP 1915.

بسبب الأوضاع العسكرية القائمة على الجبهة الغربية، وكان من الطبيعي أن تقع حملة الإسكندرونة على عاتق الجيش والأسطول البريطاني، واعتقد الفرنسيون أن ذلك يعرض مصالح فرنسا إلى خطر عظيم؛ لأن احتلال سورية من قبل الجيش البريطاني، يقلل من نفوذ فرنسا في تلك البلاد، ويدفع بالسوريين إلى أحضان الإنكليز، ولهذا عارضه الفرنسيون بشدة، ونجحوا في حمل الحكومة البريطانية على التخلي عنه[١].

- **مشروع الاتفاق مع الشريف حسين**

أقامت بريطانيا سياستها تجاه الشرق الأدنى على اعتبارات عدة من أهمها: أن هذه البلدان تقع في منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لمتابعة الأعمال الحربية، وبما أن العرب كانوا قد عبروا عن عدم رضاهم عن الحكم العثماني، فقد كان من الطبيعي أن تهاجم بريطانيا الإمبراطورية العثمانية من خلال مؤيديها العرب[٢]؛ لذلك باشرت وزارة الخارجية البريطانية اتصالاتها مع الشريف حسين بواسطة السير هنري مكماهون المعتمد البريطاني في مصر، ونجم عن هذه الاتصالات مراسلات جرت بين المعتمد البريطاني، والشريف حسين استمرت من ١٤ تموز ١٩١٥ وحتى ١٠ آذار ١٩١٦، وأصبحت تعرف باسم **«مراسلات حسين مكماهون»**[٣].

في رسالته الأولى بتاريخ ١٤ تموز ١٩١٥، طلب الشريف حسين من بريطانيا، أن تعترف باستقلال البلاد العربية، من مرسين وأضنة، حتى الخليج العربي شمالاً، ومن بلاد فارس، حتى خليج البصرة شرقاً، ومن المحيط

---

(١) ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ٣٨-٣٩.

(٢) زين نور الدين زين: مرجع سابق، ص ٦٠.

(٣) للاطلاع على نص هذه المراسلات انظر:

أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، ثلاث مجلدات، مصر ١٩٣٤، المجلد الأول /النضال بين العرب والترك/، ص ١٣٠-١٤٤.

الهندي حتى الجزيرة جنوباً – ويستثنى من ذلك عدن- ومن البحر الأحمر والمتوسط حتى سيناء غرباً، أما مكماهون فقد رد بضرورة تأجيل قضية الحدود؛ لأن الحرب لم تنته بعد، ولاسيما أن تركية مازالت تحتل قسماً من الأراضي التي أشار إليها الشريف حسين في رسالته.

لكن مع الإصرار الذي أبداه الشريف حسين في قضية الحدود، فقد جاءت مذكرة مكماهون في ٢٤ تشرين الأول التي اشتملت على العهود التي دعت العرب لإعلان اشتراكهم في الحرب إلى جانب الحلفاء.

في الواقع أن مكماهون لم يحدد المنطقة العربية المستقلة التي تتعهد بريطانيا بالاعتراف بها ودعمها، بل قبل بالحدود التي وضعها الشريف حسين، عدا بعض التحفظات: «**إن مرسين وإسكندرونة وبعض الأقسام الواقعة غربي دمشق، وحماة، وحلب، لا يمكن اعتبارها عربية محضة، فيجب أن تستثنى من الحدود**»[١]، وإنكلترا مستعدة للموافقة على تلك الحدود على أساس هذه التعديلات.

وفي رسالته بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩١٥، وافق الشريف حسين على إخراج مرسين وأضنة من الحدود، ولكنه أصر على عروبة حلب وبيروت وسواحلها، فقد أكد: «**أن بيروت وحلب وسواحلهما هي عربية صرفة، وليس هناك فرق بين العربي المسلم، والعربي المسيحي، فكلاهما من نسل واحد**»؟

وفي ١٣ كانون الأول ١٩١٥، أشار مكماهون: بأن قضية حلب وبيروت تحتاج إلى بعض التريث؛ لأن مصالح حليفتها فرنسا داخلة فيها.

ثم جاء رد الشريف حسين: «**إنه في الوقت الحاضر، سيعمل على مجانبة كل ما من شأنه أن يؤثر في التحالف القائم بين بريطانيا وفرنسا، ولكن عند أول فرصة بعد أن تضع الحرب أوزارها، سنطالبكم بما نغض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها**»[٢].

---

(١) خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق /١٩١٨-١٩٢٠/، دار المعارف مصر ١٩٧١، ص ٢٩.

(٢) أمين سعيد: مرجع سابق، ج ١، ص ١٤١.

يعد أشهر قليلة من انتهاء المفاوضات بين الشريف حسين، والسير مكماهون، انتهت المفاوضات بين فرنسا وإنكلترا، بتوقيع المعاهدة التي عرفت باسم «**اتفاقية سايكس بيكو**».

فقد عينت الحكومة الفرنسية في ٩ تشرين الأول ١٩١٥ المسيو جورج بيكو قنصلها العام في بيروت سابقاً مندوباً سامياً لمتابعة شؤون الشرق الأدنى، ولمفاوضة الحكومة البريطانية في مستقبل البلاد العربية، فاجتمع مع السير مارك سايكس النائب في مجلس النواب البريطاني والمندوب السامي لشؤون الشرق الأدنى، ودارت المفاوضات في القاهرة بإشراف المعتمد الروسي[(١)].

وبنهاية المفاوضات بتاريخ ١٦ أيار ١٨١٦، أرسل السير إدوارد غراي وزير الخارجية البريطاني في مذكرة إلى السفير الفرنسي في لندن المسيو بول كاميون، يعلمه بموافقة الحكومة البريطانية النهائية، وتضمنت المذكرة بنود الاتفاقية التي سميت باسم اتفاقية سايكس بيكو[(٢)].

شملت أحكام هذه الاتفاقية كلاً من كيليكية، وفلسطين، والعراق، وقسمت هذه البلاد إلى خمس مناطق: ثلاث منها ساحلية، واثنتان داخليتان، ولونت المنطقة الساحلية، في الخريطة الملحقة بالاتفاقية، باللون الأحمر، والأزرق، والأسمر، والمنطقتان الداخليتان، تركتا بدون ألوان، وعرفتا باسم المنطقة «أ» والمنطقة «**ب**». وكان التقسيم على الشكل الآتي:

١ - **المنطقة الحمراء**: كانت من نصيب بريطانيا، وشملت البصرة وبغداد.

---

(١) المرجع نفسه: ج١، ص ١٨٨.

(٢) للاطلاع على نص الاتفاقية انظر: أمين سعيد: مرجع سابق، ج ١، ص ١٨٨-١٩٣.
وانظر أيضاً:
جريدة الأيام: الوثائق والمعاهدات في البلاد العربية، ص ٦٢-٦٥.

٢ - **المنطقة الزرقاء**: كانت من نصيب فرنسا، وشملت البلاد الساحلية الممتدة من الناقورة إلى الإسكندرونة.

٣ - **المنطقة السمراء**: انحصرت في فلسطين، وجعلت حيادية.

٤ - **المناطق «أ» و «ب»**: نصّت الاتفاقية على أن تؤلف فيها دولة عربية مستقلة، أو حلف دول عربية برئاسة رئيس عربي، على أن يكون لفرنسا مقام ممتاز في المنطقة «أ»، ولإنكلترا مقام ممتاز في المنطقة «**ب**».

ونصّت الاتفاقية في المادة الخامسة: «**أن الإسكندرونة ميناء حرٌّ لتجارة الإمبراطورية البريطانية، ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء، ولا ترفض التسهيلات الخاصة بالملاحة البريطانية، والسماح بحرية نقل البضائع الإنكليزية عن طريق الإسكندرونة، وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء، سواء أكانت واردة إلى المنطقة الحمراء أم إلى المنطقة (أ) و(ب)، أم الصادرة منها، وبالمقابل تكون حيفا ميناء حرّاً للتجارة الفرنسية ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها**»[(١)].

والجدير بالذكر أن الاتفاقية كانت مخالفة لاتفاق بريطانيا مع الشريف حسين؛ لأنها لم تشرك أحداً من العرب، في مباحثات الاتفاقية التي تحدد مصير الأرض العربية، فقد تصرفت بمفردها، وكانت تطلع فرنسا على جزء من مفاوضاتها مع الشريف حسين، وأخفتها عن العرب.

وإذا كان العرب قد علموا بها؛ فإن معرفتهم بالمفاوضات فرضتها بعض الصعوبات التي أصابت الموقف الدولي، وتمثل ذلك بكشفها من قبل الثورة البلشفية عام ١٩١٧.

---

(١) أمين سعيد: مرجع سابق، ج ١، ص ١٨٩.

٢- العلاقات العربية التركية:

أ- المرحلة الأولى (١٩٠٩-١٩١٢):

عمّت الفرحة سائر أرجاء السلطنة العثمانية على إثر إعلان الدستور العثماني، واندفعت جموع الشعب في الشوارع، تحركها موجة من الفرح، يهتفون للحرية، والمساواة، والعدالة، والإخاء، مرددين الشعارات التي نادى بها العهد الجديد.

وكانت الأشهر الأولى من عودة الدستور مليئة بروح الحماسة، والمحبة، والأخوة بين مختلف الطوائف، والفئات العثمانية، وعبرت الجماعات والأفراد عن شعورها بمختلف الوسائل[١].

ولكن سرعان ما حل سوء التفاهم والارتياب محل الثقة والوفاق بين العرب والأتراك، وظهر ذلك من خلال:

- **الانتخابات ومجلس المبعوثان:**

كانت الانتخابات الأولى للبرلمان في ظل الدستور الجديد الصدمة الأولى التي هزت التحالف التركي، فقد كانت جمعية الاتحاد والترقي تسيطر على الآلية الانتخابية، حيث وجهتها بشكل يضمن انتخاب الأكثرية الساحقة من مرشحيها، ومما زاد في غرابة الأمر أن المناطق الانتخابية وزعت بطريقة ترجح كفة العنصر التركي على حساب الأجناس الأخرى.

وكان هذا التدبير الأول من سلسلة التدابير التي شرع الأتراك باتخاذها، فأقاموا من خلالها البرهان على وجود فارق كبير بين ما ادعوه من إقامة المساواة بين الأجناس، وما طبقوه بالفعل[٢].

---

(١) توفيق برو: العرب والترك، دمشق ١٩٩١، ط١، ص ٨١-٨٢.

(٢) جورج انطونيوس: يقظة العرب، ترجمة علي حيدر الركابي، دمشق ١٩٤٦، ص ١١٠-١١١.

وامتد الخلاف بين العرب والترك إلى مجلس المبعوثان، فقد وجد العرب أنفسهم بعد انقلاب ١٩٠٩م أمام جلسات مجلس المبعوثان أشبه بمداولات مجلس من المجالس الإدارية، تعرض فيه المشاريع التي تقدمها الحكومة، ومن خلفها جمعية الاتحاد والترقي، فيجري التصديق عليها من دون تدقيق أو مناقشة؛ إلا ما ندر منها، وأصبحت الحكومة لا تحفل بالمجلس ومناقشاته، لأن مجرد تصديق نوابها الاتحاديين على أي مشروع، كان كفيلاً بأن ينال الأكثرية اللازمة لإقراره، وأصبح الحل والعقد بأيديهم من دون منازع[١].

وحاول النواب العرب مواجهة السياسة التركية العنصرية بسياسة عثمانية، فقاموا بتوحيد جهود التكتلات، وشكّلوا في ٢١ تشرين الثاني ١٩٠٩، الحزب المعتدل (الأحرار المعتدلون) الذي ضمَّ عناصر عثمانية من جميع الأجناس التي تسترت تحت شعار (جمع العناصر العثمانية في وحدة راسخة والمساواة بين بعضها مساواة تامة)[٢].

♦ **سوء الإدارة وفقدان الأمن:**

اتبعت الحكومة الجديدة سياسة التميز واللامساواة في الولايات العثمانية؛ مما أدى إلى توسيع الخلاف بيت العرب والأتراك، فلم تراع الحكومة تعيين موظفين من العرب، ولاسيما في المناصب العالية كالمتصرفين، وكانت نسبة الأعيان العرب غير صحيح في مجلس المبعوثان، حتى أنه من بين الأربع وعشرين والياً من مجموع الدولة العثمانية، لم يكن هناك سوى اثنين من العرب، ولم يكن لهم سوى خمسين نائباً من أصل ٢٧٣ نائباً، ولم يحسب حسابهم سوى بوزارة واحدة، هي وزارة الأوقاف، ثم حُرموا منها لفترة طويلة، ولم يكن لهم سوى أربعة أو خمسة أعضاء في مجلس

---

(١) توفيق برو: مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٢) المرجع نفسه: ص ٢٢٦-٢٢٧.

الأعيان، البالغ عددهم خمسين عضواً ، على الرغم من أنهم يشكلون نصف سكان الدولة[١].

ومما زاد في شك العرب، وحرج موقفهم، أنه بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني، امتدت يد العزل إلى كبار الموظفين العرب دون سواهم[٢].

وهذا بالإضافة إلى فقدان الأمن في عهد الاتحاديين، فقد جرت حوادث في أضنة، وكسب، وأنطاكية، بين أنصار السلطان عبد الحميد الثاني (الارتجاعيين) والأرمن، على إثر الثورة المضادة التي قام بها أنصار السلطان عبد الحميد في ٣١ آذار ١٩٠٩، فرَّ بنتيجتها الكثير من الأرمن[٣].

ولكن الحكومة استطاعت فرض النظام بالقوة بعد القضاء على الثورة المضادة، وبعد فترة عادت الحوادث للظهور من جديد، ولاسيما بعد إطلاق سراح الكثير من المساجين المتهمين بمشاركتهم بمذابح الأرمن[٤].

كما ساءت الأمور في حلب ومناطقها، واختل الأمن لدرجة أن الأعراب استطاعوا السطو على عربة البريد بين الإسكندرونة وحلب، ونهبوا أموالها، وامتدت مظاهر العصيان والتمرد لتشمل أغلب المدن والمحافظات السورية.

- **الصحافة:**

إن إطلاق حريات الكلام والتعبير - ولاسيما في الصحف - كان من أهم المميزات التي أحدثها انقلاب عام ١٩٠٨م على الجو العام السياسي، حيث ظهر الخلاف بين العرب والترك بشكل واضح عن طريق الصحف[٥]، فقد بدأت الصحف الموالية للاتحاديين في العاصمة بنشر المقالات المعادية للعرب، ولم

---

(١) المرجع نفسه: ص ١٤٨.

(٢) حسان الحلاق: مرجع سابق، ص ٤٠٣.

(٣) F.O. 371/781 25 NOV 1909.

(٤) F.O. 371/1007, 5 MAR 1910, p 127.

(٥) أمين سعيد: مرجع سابق، ج١، ص ٥.

تقتصر حملاتها على أشخاص العرب الحميديين، بل شملت كل العرب، حيث قرنت اسم العرب، بلفظة (بيّس) التركية (وتعني القذر)، وأصبحت عبارة (بيّس عرب) ينادي بها باعة الصحف بأعلى أصواتهم في شوارع العاصمة[١].

أدّت الصحافة التركية دوراً كبيراً في متابعة تحريك التوتر العربي- التركي، لاسيما إقدام وطنين، فقد هاجمت (طنين) الصحف العربية، واتهمتها بأنها تتبنى أفكار العامة المعادية للترك، واتهمت العرب بالخيانة، كما نشرت صحيفة (إقدام) مقالات تطعن فيها بأعراض العرب.

وتجلى الرد العربي من خلال عدد كبير من الكتّاب العرب الذين بدؤوا بنشر مقالات يتعرضون فيها إلى حقوق العناصر في المساهمة بمسؤولية الحكم، فقد نشر شكري الغانم[٢] مقالة في صحيفة «الطان» الفرنسية، هاجم فيها الأتراك، وتعصبهم لقوميتهم، وظلمهم للعرب، ومما جاء في مقالته: «**لم يهتم الترك منذ استولوا على البلاد العربية، وعلى الخلافة، بالتفاهم مع العناصر التي يحكمونها، ولاسيما العنصر العربي**» كما دافع في مقالته عن اللغة العربية فقال: «**إن لغتنا لغة عبقرية، إنها لغة نصف القارة الآسيوية وأكثرية القارة الإفريقية، فضلاً عن كونها لغة القرآن، مع ذلك فليس لها من الاعتبار أكثر ما لأية لهجة إقليمية، بينما اللغة الرسمية هي التركية، هذه اللغة الضعيفة التي تدين لغة العربية بكونها تقدم لها النجدة كلما اقتضى الأمر، أفليس في ذلك إنكار مزدوج لحقوق العرب؟**»[٣].

---

(١) حسان حلاق: مرجع سابق، ص ٣٠٤.

(٢) **شكري الغانم**: كاتب وشاعر عربي مسيحي من لبنان، من أشهر أعماله مسرحية «عنترة» الشعرية التي كتبها بالفرنسية وعرضت في باريس في ١٢ شباط ١٩١٠، ضرب فيها على الوتر القومي، وهو مؤسس جمعية الوطن العثماني في باريس. انظر: توفيق برو: مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٣) توفيق برو: مرجع سابق، ص ١٥٠-١٥١.

ولم تكد صحف الاتحاديين تقرأ ما كتبه شكري غانم، حتى اندفعت، ولاسيما «طنين»، تهاجم الكاتب والجريدة معاً، فاتهمته بأنه انتهازي وطامع في وظيفة، واتهمت الصحيفة الفرنسية بأنها انتهازية، ولا تعبر عن الرأي العام الفرنسي.

أما الصحف العربية فقد تلقت مقالة شكري غانم بالترحيب والحماسة، فنشرت صحيفة المؤيد مقالة للسيد شكري غانم، يرد فيها على حملات صحيفة طنين والصحف التركية تحت عنوان: «**العرب والترك**»[(١)]، وضاق الاتحاديون ذرعاً بالصحافة العربية، ولاسيما المؤيد؛ لأنها كانت تنتقد حكمهم، وتفتح المجال واسعاً للكتّاب العرب الذين يهاجمون حكمهم، وحاولوا مجابهة هذه الصحف بصحف أخرى؛ عربية الاسم وتركية المظهر والتوجه، مثل: (صحيفة العرب، والهلال العثماني، والحق يعلو)[(٢)].

والجدير بالذكر أن الصحف التركية كانت الأوسع انتشاراً، والأكثر دعماً من الحكومة؛ مما كان يعطيها دفعاً قوياً في مهاجمتها للعرب وصحافتهم.

♦ نشوء الجمعيات العربية:

بعد إعلان الدستور بفترة قصيرة، تأسست في استانبول جمعية الإخاء العربي العثماني التي كان هدفها إعلاء شأن الأمة العربية، والتعاون مع الاتحاد والترقي في النهوض بكيان الأمة[(٣)]، وحماية الدستور، وتوحيد جميع الأجناس في ولائها للسلطان، وتحسين حالة الأجزاء العربية على أساس من

---

(١) توفيق برو: مرجع سابق، ص ١٥١-١٥٢، نقلاً عن جريدة المؤيد : العدد ٢٠٧٧ بتاريخ ١٩١٠/٥/٢٦.

(٢) توفيق برو: مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٣) أمين سعيد: مرجع سابق، ج١، ص٧.

المساواة الصحيحة بين العرب والملل الأخرى في الإمبراطورية العثمانية، ونشر التعليم باللغة العربية، وتشجيع المحافظة على العادات العربية.

ولكن بعد الانقلاب الثاني، كان أول عمل للاتحاديين هو إلغاء الجمعيات التي أسستها العناصر غير التركية، ومن بينها جمعية الإخاء، على الرغم من أنه لم تنقض مدة ثمانية أشهر على افتتاحها[١]، ويعود ذلك إلى شك الاتحادين بأعضاء هذه الجمعية ولاسيما بعد تأييدهم لحركة العصيان التي قام بها أنصار عبد الحميد الثاني.

ودفع تعطيل الاتحاديين لجمعية الإخاء بالزعماء العرب إلى العمل السري، فتشكل عدد من الجمعيات السرية من دون أن يتوصل الترك إلى معرفة بعضها، ومن أشهرها «**الجمعية القحطانية**» التي تأسست في أواخر عام ١٩٠٩، وجمعية «**الفتاة العربية**»، التي تأسست في باريس عام ١٩١١، وأدّت دوراً كبيراً في تقرير مصير الحركة القومية العربية[٢].

ب - المرحلة الثانية(١٩١٢-١٩١٤):

أدّت الأحداث السياسية والظروف الدولية عام ١٩١٢م دوراً هاناً في العلاقات العربية التركية، فبعد تخلي الحكومة التركية عن متابعة الحرب ضد الاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب، اتهمها العرب بأنها سحبت قواتها من أجل حرب اليمن وعسير؛ أي لمحاربة العرب، وإزاء عجز الحكومة عن متابعة الحرب، قامت بحلِّ مجلس المبعوثان في ٢٥ كانون الثاني ١٩١٢، تمهيداً لعقد الصلح مع إيطاليا، وبعد حلِّ المجلس، سارع الاتحاديون إلى

---

(١) المرجع نفسه: ص ١١٢.

(٢) للاطلاع على أسماء هذه الجمعيات ونشاطاتها انظر: أمين السعيد: مرجع سابق، ج١، ص ٩-٥٠. وانظر أيضاً:

جورج أنطونيوس: مرجع سابق، ص ١٠٩-١٣١.

إجراء انتخابات جديدة وسريعة، استخدموا فيها كل أساليب الضغط، وحصلوا على الأكثرية الساحقة من مقاعد المجلس، بحيث لم يخرج من غير حزبهم سوى أربعة، واطمأنوا إلى أن المجلس الذي سيديرون البلاد من خلاله أصبح متجانساً، ولا يعرقل أعمالهم وأساليبهم في الحكم[1].

ولكن الفشل أمام إيطاليا، وثورة الألبان في هذا العام، أديا إلى نفور الرأي العام من الاتحاديين، وإلى حدوث عصيان ضدهم في الجيش، فاضطرت وزارة الاتحاديين للاستقالة، وتولت محلها وزارة تألفت من الائتلافيين والمعتدلين.

وكان أول عمل قامت به الوزارة الجديدة، هو حلّ مجلس المبعوثان، ثم تقدمت ببرنامجها الذي شمل العزم على التحقيق في المحالفات، ومنع الجيش من التدخل بالسياسة، واحترام جميع الحقوق، والامتيازات المثبتة، والممنوحة للعناصر العثمانية المختلفة دون تفريق بين الأجناس والمذاهب، والسعي لتوثيق روابط الإخاء بين العثمانيين، كما حاولت تطبيق الإصلاح في الولايات على أساس اللامركزية[2].

إن تسلم الائتلافيين الحكم بدلاً من الاتحاديين، منح العرب متنفساً كبيراً، أشعرهم بأن الأمور تحسنت، وأخذت تسير في الاتجاه الصحيح والطبيعي، وأن العرب سينالون حقوقهم في الحكم المركزي، ولكن الفرحة بهذه الحكومة لم تدم طويلاً، فقد استطاع الاتحاديون الإطاحة بها في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣، وألفت حكومة جديدة اتحادية، ترأسها محمود شوكت باشا[3]، فعاد اليأس من جديد، وعدم الاتفاق بين العرب والترك.

---

(١) سليمان موسى: الحركة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤، بيروت ١٩٧٧، ط١، ص ٢٨-٢٩.

(٢) توفيق برو: مرجع سابق، ص ٣١٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٧٦.

في هذا الجو سعت الجمعية العربية الفتاة لإيجاد حل لعرض القضية العربية، وقرر أعضاؤها عقد مؤتمر باريس، ودعوا إليه أغلب الجمعيات العربية، وما إن انتشرت فكرة المؤتمر بين أبناء الأمة العربية، حتى اندفع الناس لتأييدهم، بالرسائل، والبرقيات، وعندما علم الاتحاديون بعزم العرب على عقد المؤتمر، وجهوا جرائدهم لتشويه أهدافه، ومحاولة زرع الخلاف بين القائمين عليه[١].

كما حاولت حكومة الاتحاديين إقناع الحكومة الفرنسية بمنع عقد المؤتمر في عاصمتها، وعندما فشلت في إنجاح دسائسها، غيرت خطتها إلى التظاهر بالميل للعرب، فكلفت مدحت باشا شكري سكرتير جمعية الاتحاد والترقي مهمة الذهاب إلى باريس؛ للاتفاق مع أعضاء المؤتمر، ومفاوضته فيما يطلبونه من الإصلاح للبلاد العربية.

توصل الطرفان إلى عقد اتفاق، كان من أهم شروطه: أن يكون التعليم الابتدائي والإعدادي باللغة العربية في البلدان العربية جميعها، وأن يكون الموظفين جميعهم من البلاد العربية، عدا الولاة، المتقنين للغة العربية، وأن تكون الخدمة العسكرية أوقات السلم داخل البلاد العربية[٢].

أصدرت حكومة الاتحاديين قراراً بذلك، ونشرته في الصحف، وتضمن الشروط المتفق عليها، وادعت حكومة الاتحاد والترقي أنها ستعمل على تحقيق تلك الإصلاحات[٣].

---

(١) جورج أنطونيوس: مرجع سابق، ص ١٢٤-١٢٦. وانظر: توفيق برو: مرجع سابق، ص ٤١٦.

(٢) ثورة العرب الكبرى: بقلم أحد أعضاء الجمعيات السرية (تشير أغلب الدراسات إلى أن صاحب الكتاب هو أسعد داغر)، مصر ١٩١٦، ص ٣٨. وانظر: جورج أنطونيوس: مرجع سابق، ص ١٢٦.

وانظر أيضاً: F.O. /371/ 177/ NO 40583 p 58.

(٣) أحمد قدري: مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق ١٩٩٣، ط١، ص ١٢٦.

وعلى إثر ذلك أرسل عبد الكريم الخليل[1] برقية إلى باريس يدعو أعضاء المؤتمر إلى الحضور لمراقبة تنفيذ الإصلاحات، فأوفد المؤتمر ثلاثة من أعضائه؛ وهم: (سليم أفندي سلام، والشيخ أحمد طبارة، ومختار بك أيهم)، فوصلوا إلى الأستانة يوم الجمعة ١٥ أيار ١٩١٣[2].

تظاهر الاتحاديون بالإخلاص للعرب، واستقبلوا زعماءهم الثلاثة بحفاوة بالغة لدى وصولهم من باريس، وأقيمت الحفلات على شرفهم[3].

استمرت علاقات العرب بالاتحاديين ما بين أواخر عام ١٩١٣، وأوائل عام ١٩١٤، علاقة صداقة ظاهرة فيها تودد من الاتحاديين، ومماطلة في تنفيذ الإصلاحات حتى جاء الفصل على يد جمال باشا ومشانقه.

ج- المرحلة الثالثة (١٩١٤-١٩١٨):

١- جمال باشا في سورية:

بعد دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، أصبحت سورية ذات أهمية استراتيجية خاصة بالنسبة لها؛ لأنها أصبحت الممر الوحيد الواصل بين الأناضول والمنطقة العربية – لاسيما بعد أن حاصر الحلفاء سواحل سورية- وكانت ممراً ما بين العراق والأناضول عن طريق حلب وخطها الحديدي، لذلك لابد من حراستها والحفاظ عليها بقوة وشدة. وكان هذا أحد الأسباب

---

(١) **عبد الكريم الخليل**: وهو من أبناء جبل عامل في لبنان، أسس مع عدد من رفاقه جمعية المنتدى الأدبي، والتي دعت إلى فكرة التآخي بين الشباب العرب والعثمانيين، وأصبح رئيساً للمنتدى الأدبي حتى إغلاقه عام ١٩١٥. انظر:

توفيق برو: مرجع سابق، ص ٢٦١-٢٦٢. وانظر أيضاً: أحمد قدري: مرجع سابق، ص ١٠-١١.

(٢) أسعد داغر: مرجع سابق، ص ٤١.

(٣) جورج أنطونيوس: مرجع سابق، ص ١٢٧.

الهامة التي دعت حكومة الاتحاديين لتعين جمال باشا[١] حاكماً عسكرياً لها، كونه أحد الثلاثة الأقوياء الذين يحكمون تركيا.

غادر جمال باشا الأستانة في أواخر عام ١٩١٤، ومنذ مغادرته الأستانة بدأ يشير بتصريحاته وخطبه إلى ضرورة تعزيز الصلات بين العرب والترك، وإلى حسن نوايا الحكومة العثمانية تجاه البلاد العربية، فاستقبله الناس بالحماسة[٢]، ومنذ وصوله تقرب من الإصلاحيين، وسعى إلى استمالتهم، فاتصل برجالهم وزعمائهم وقرّبهم إليه، فعين الدكتور عبد الرحمن الشهبندر طبيباً خاصاً، وكان عبد الكريم الخليل من أحد المقربين إليه. ولكنه في الوقت نفسه، كان يبيت النية للعرب، فقام بحلّ كتيبة الضباط العرب الشبان، وفرّقها، وأرسل رجالها إلى ميادين القتال، وتمكن من إبعاد الأحرار العرب وزعمائهم، بإعطائهم مناصب عسكرية وملكية، خارج البلاد العربية ثم أظهر حقيقته للعرب فنصب المشانق، وفتح أبواب السجون، وبدأ ينفذ مجازره، وكان أول ما فعله هو اعتقال القوميين العرب، وعلى رأسهم عبد الكريم الخليل، وإحالتهم إلى ديوان حرب عاليه الذي كانت مهمته التوقيع على

---

(١) **جمال باشا (١٨٧٢-١٩٢٢)**: هو أحمد جمال باشا ولد عام ١٨٧٢ في استانبول، تخرج في المدرسة الحربية، وخاض غمار السياسة في سن مبكرة، انتمى إلى حزب الاتحاد والترقي، وقام بدور فعال في تهيئة انقلاب المشروطية الثانية عام ١٩٠٨، فأصبح أكثر رجال الحزب نفوذاً،عين والياً عسكرياً في أضنة عام ١٩٠٩، ثم عين وزيراً للبحرية في إستانبول، وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى عُين قائداً للجيش الرابع ووالياً عسكرياً على سورية، وهناك نكّل بالأحرار العرب وأَعدم عدداً كبيراً منهم ولُقب بالسفاح، عاد إلى تركيا وعندما انتهت الحرب بخسارة ألمانيا وتركيا هرب على باخرة ألمانية، وفي عام ١٩٢٢ قتله شخص أرمني وهو عائد من باريس ممثلاً للأفغان في مدينة تفليس. انظر: مذكرات جمال باشا: ترجمة على أحمد شكري، القاهرة ١٩٢٣. وانظر أيضاً: عبد العزيز العظمة: مرجع سابق، ص ٢٢٦.

(٢) أحمد قدري: مرجع سابق، ص ٣٠٩.

أحكام الإعدام التي تصدرها جمعية الاتحاد والترقي في الأستانة، وحكم عليهم بالإعدام[1] بناء على أمرين أولهما: الانتساب إلى إحدى الجمعيات السرية العربية، والثاني: الرسائل السياسية التي اختلقها الاتحاديون، وعزوا بعضها إلى زعماء الأحزاب العربية[2].

بعد تنفيذ أحكام الإعدام، بدأ جمال باشا بإقامة الولائم والمآدب لعلية القوم والمشايخ، ورجال الدين، وأصحاب المقامات، ووزع عليهم الهدايا والأعطيات، لاستمالتهم وليأمن جانبهم، محاولاً تهدئة الأفكار والأعصاب.

في حين أمر بإقصاء الضباط العرب عن سورية ولم يُبقِ أحداً منهم، وأرسلهم إلى جبهات القتال[3]، ولم تنقضِ بضعة أشهر حتى أتم جميع التدابير، منها: إقصاء الوحدات العربية، ونفي معظم الأسر الكبيرة إلى الأناضول، واستقدم مكانهم أُسراً تركية، كما ملأ السجون بالمعتقلين، وبث الرعب في القلوب[4]، ثم نفذ جريمته الثانية، فلم تشرق شمس السادس من أيار ١٩١٦، حتى نفذ حكم الإعدام في القافلة الثانية من شهداء الأمة العربية، وكانت التهم الموجهة إليهم هي : اتصالهم بالقنصل الفرنسي، والتآمر ضد الدولة لفصل سورية[5].

---

(١) للاطلاع على مجريات المحاكمات وديوان عاليه، انظر: أمين سعيد: مرجع سابق، ج ١، ص ٦١-٩٥. وانظر أيضاً:

أحمد جمال باشا: إيضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعليه، مطبعة طنين ١٣٣٤ هـ.

(٢) أسعد داغر: مرجع سابق، ص ٧٧.

(٣) أمين سعيد: مرجع سابق، ج١، ص ٦٩. وانظر أيضاً: أحمد قدري: مرجع سابق، ص ٤٩-٥٠.

(٤) أمين سعيد: مرجع سابق، ج١، ص ٧٠.

(٥) أحمد قدري: مرجع سابق، ص ٥٥. وانظر: أنطونيوس: مرجع سابق، ص ٧٣-٧٤.

اقترنت أحكام الإعدام والسجن بأحكام النفي والإبعاد، التي شملت أكثر من ٣٠ أسرة من أسر الشام، حيث قُبض على أعضائها نساء، ورجالاً، وأطفالاً، بأمر من جمال باشا، وأرسلوا إلى الأناضول، بقصد إضعاف العصبية العربية في بلاد الشام، واقتطاع هذه العناصر القوية من أمتها، لتفقد قوميتها(١).

لم تكن الإعدامات، وسياسة البطش والنفي، هي الكارثة الوحيدة التي حلّت على سورية، فقد انتشر وباء التيفوس والكوليرا في مختلف أنحائها، وفتك بالآلاف(٢)، إضافة إلى المجاعة التي حلّت على سورية بسبب أفواج الجراد الوافدة من أنحاء الصحراء التي لم تشهد سورية مثيلاً لها منذ أربعين عاماً، فدمرت المزروعات، وأتلفت الأشجار، ثم أعقبها حلول موجة من الحر الشديد قضى على ما تبقى من المواسم(٣).

وأخيراً، توجت الحكومة العثمانية المصائب التي نزلت بالبلاد بمصادرة الحيوانات، والمواد الغذائية، بحيث جردت البلاد من كل مقومات الحياة.

هكذا أدت سياسة جمال باشا في سورية من جهة - والكوارث الطبيعية من جهة أخرى- دوراً كبيراً في القضاء على عدد كبير من سكان سورية.

---

(١) أمين سعيد: مرجع سابق، ج١، ص ٧٣-٧٤.

(٢) فرديناد توتل اليسوعي: وثائق تاريخية عن حلب /أخبار اللاتين والروم وما إليهم ١٨٥٥-١٩٦٣/، بيروت ١٩٦٣، ص ١٠٨.

وانظر: .F:O. 371/2781/ N619 25 SEP 1916

(٣) .F.O. 371/2783/ N 221220 4 NOV 1916

٢ - الثورة العربية الكبرى:

أسفرت المفاوضات البريطانية مع الشريف حسين عن قيام الثورة العربية في العاشر من حزيران عام ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين، وبمعاونة مالية وعسكرية بريطانية، وبمشاركة عدد كبير من الضباط العرب الذين كانوا في الجيش التركي، كان من أبرز المشاركين في الثورة أبناء الشريف حسين الأربعة: (فيصل وعلي وعبد الله وزيد)[١].

ولكن الثورة قامت على مقياس أضيق بكثير مما كان الشريف حسين يستعد له، فقد كان مشروعه يقضي بإثارة الفتن في بلاد الشام والحجاز، ويرافق ذلك إنزال من القوات الحليفة في نقطة قريبة من الإسكندرونة، وبهذا يقع الأتراك بين نارين، فتُشل حركة قواتهم المرابطة بين حلب ومكة، ثم تمتد الثورة شرقاً لتضربهم في العراق.

لكن رفض الحلفاء فكرة الإنزال، لأسباب شرحناها سابقاً من طرف، وسياسة جمال باشا في سورية، وتفريقه للقوات العربية، وإعدامه للقوميين العرب من طرف آخر، كل هذا قضى على أمل الشريف حسين باشتراك سورية بالثورة، واضطر للاكتفاء بإعلان الثورة في الحجاز.

أذهل نبأ الثورة[٢] تركيا فحاولت إخفاءه عن الجمهور لعدة أسابيع، كما كانت البلاغات التركية تكذّب نبأ قيام الثورة في الحجاز، ثم

---

(١) زين نور الدين زين: مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) تناول العديد من المؤلفين الثورة العربية الكبرى لذلك سأكتفي بعرض أحداث هذه الثورة، وبما يخص سورية فقط، أما عن تفصيلات الثورة وأحداثها انظر: أمين السعيد: مرجع سابق، ج١، ص ١٤٥-٢٨٦. وانظر أيضاً:
جورج أنطونيوس: مرجع سابق، ص ٢٠٨-٢٦٩.

صدر أول اعتراف في ٢٩ حزيران في جريدة الشرق في سورية قالت فيه: «**إن بعض القبائل هاجمت عدداً ضئيلاً من المواقع بجوار المدينة**»، فقد حاول الأتراك تشويه الثورة وتصغيرها، ولاسيما في بلاد الشام، وبدأ جمال باشا يتشفى بمن بقي من زعماء العرب الذين نجوا منه حتى ذلك الوقت، فأصدر أوامره باعتقال الناس بالجملة، وقبض على عدد كبير من الوجهاء، وزج بهم في السجن، حيث كان الموت ينتظرهم هناك، ولكن الأمير فيصل بن الشريف حسين تدخل في الوقت المناسب، وأنذر جمال باشا بأنه سيعدم عشرة من الضباط الأتراك الأسرى في الحجاز مقابل كل عربي يذهب ضحية إرهاب جمال باشا، وقد كان لهذا التهديد أثره في إطلاق سراح الكثير من المتهمين، لكنهم وضعوا تحت مراقبة شديدة(١).

كانت الآمال معقودة منذ بداية الثورة على جيش الشمال، أو المفرزة الشمالية التي تولى قيادتها الأمير فيصل؛ للوصول إلى سورية وتحريرها، حتى أن الشريف حسين نفسه كان يعد التحركات العسكرية، والثورة في الحجاز ليست سوى مقدمة لتحرير سورية.

استطاعت قوات الثورة دخول دمشق في الأول من تشرين الأول عام ١٩١٨، وتابعت القوات العربية أعمالها، لتحرير باقي المناطق السورية، وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩١٨، انسحب الأتراك نهائياً من سورية، وخرجوا من مرج دابق، وهو المكان نفسه الذي دخلوا منه بقيادة سليم الأول قبل أربعة قرون خلت.

---

(١) جورج أنطونيوس: مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٢٩.

٣- لواء إسكندرونة والثورة العربية:

تألفت عام ١٩١٥ جمعية سرية عربية في أنطاكية للمساهمة في تحرير البلاد العربية من الحكم العثماني، كانت تضم وجهاء المدينة أمثال: (صبحي بركات وأديب الأرسوزي ومحمد الأطه لي)؛ إضافة إلى الضابط العربي أمين لطفي بك[١]، ثم أصبحت هذه الجمعية مع الزمن فرعاً من الجمعيات العربية السرية.

ولكن تصرفات الوجهاء العرب في أنطاكية أثارت شكوك أحد النواب الأتراك في استانبول[٢] الذي قام بإطلاع أنور باشا وجمال باشا بشكوكه، عندما كانا يتفقدان الجبهة المتوقع فتحها في الإسكندرونة، وقد أكد هذه الشكوك قائد موقع أنطاكية «نافذ بك»، الذي أخبرهما بأنه كان يراقب باهتمام ما يجري في المنطقة، وأنه قام باعتقال عضوين من الجمعية[٣]، وأرسلهما إلى دمشق، ثم إلى قونية.

بعد وقت قصير دهمت فرقة الجيش العثماني المرابط في بيلان أنطاكية، وقبضت على قسم من أعضاء الجمعية، أما القسم الآخر فقد فرَّ إلى داخل سورية، ثم قبض على الضابط العربي أمين لطفي بك، وأحيل إلى الديوان العرفي في مدينة عاليه، حيث حكم عليه بالإعدام، ونفذ به الحكم مع شهداء السادس من أيار ١٩١٦[٤].

---

(١) **أمين لطفي بك:** هو قائد الحامية التركية في الإسكندرونة، كان على اتصال مع الإنكليز للقيام بحركة عسكرية مسلحة ضد تركيا، عندما يقوم الإنكليز بإنزال قواتهم في الإسكندرونة. انظر: F.O. 371/ 2490/ NO 139665 28 SEP 1915

(٢) هذا النائب هو أحمد بك التركمان.

(٣) أحد هذين العضوين كان أديب الأرسوزي، ولم يذكر اسم الآخر.

(٤) زكي الأرسوزي: صوت العروبة الحق في لواء إسكندرونة، دمشق ١٩٦١، ص ٢٥-٢٦. وانظر: أمين السعيد: مرجع سابق، ج١، ص ٩٩-١٠٠.

بعد رحيل الجيش عادت اللجنة المركزية للاجتماع، وأخذت تقيم العلاقات مع المدن السورية الأخرى، مثل حلب، وجسر الشغور، فبدأ المتطوعون العرب بالقدوم إلى أنطاكية من كل النواحي[١]، حيث استطاعت هذه العناصر العربية القيام بثورة على الحكم العثماني عام ١٩١٨، وطرد موظفي الدولة العثمانية، واستولت على دار الحكومة، ورفعت فوقها العلم العربي[٢].

كان على رأس هذه العناصر العربية المجاهد العربي إبراهيم هنانو الذي استطاع تشكيل حكومة وجيش في شمال سورية، وجعل مركزها كفر تخاريم، ووضع نفسه تحت تصرف الشريف ناصر قائد القوة العربية الذي التقى به في مطلع تشرين الثاني عام ١٩١٨، في قضاء المعرة، ففوضه بتحرير حارم، وأنطاكية، وتشكيل إدارة محلية فيها مركزها الريحانة، كلفه بتوطيد الأمن وتثبيت النظام[٣].

حاول الجيش التركي المرابط في بيلان استعادة أنطاكية والإسكندرونة، لكنه لم يفلح، فقد هوجم من قِبل سكان أنطاكية، وأُعلنت الحكومة العربية رسمياً في أنطاكية، في أواخر تشرين الثاني عام ١٩١٨، وفي الوقت نفسه، أرسلت فرنسا بعض قطعها البحرية، واستولت على ميناء الإسكندرونة، وأنزلت قواتها في المدينة[٤].

---

(١) زكي الأرسوزي: صوت العروبة الحق، ص ٢٦.

(٢) محمد علي زرقة: حقائق عن مأساة لواء إسكندرونة السليب، دمشق ١٩٥٨، ص ٩.

(٣) مذكرات إبراهيم الشغوري: دار الوثائق التاريخية بدمشق، القسم الخاص، رقم ٢٢، ص ١.

(٤) محمد علي زرقة: حقائق، ص ٩.

وهكذا نرى أنه مع نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت هناك ثلاث قوى تتنازع في لواء إسكندرونة في آن معاً، وهي:

- الحكومة العربية في أنطاكية.
- القطع البحرية الفرنسية في ميناء إسكندرونة.
- الجيش التركي في بيلان.

الفصل الثاني

لواء إسكندرونة خلال الانتداب الفرنسي

(١٩١٨-١٩٣٩)

أولاً- المرحلة الأولى (١٩١٨-١٩٣٦)

١- المقاومة المسلحة (١٩١٨-١٩٢١):

إن وصول قوات الثورة العربية إلى دمشق قوبل في أنحاء سورية جميعها بحماس كبير، فسارعت المدن السورية كافة إلى رفع الأعلام العربية، وإعلان التحاقها بالثورة، والتزامها بأوامر القيادة العربية.

لكن من سوء حظ الأمة العربية أن يحدث كل ذلك في أواخر أيام الحرب العالمية الأولى، ففي الوقت الذي كانت فيه القوات العربية تنتشر في المدن السورية، انهارت جبهة البلقان باستسلام البلغار، كما بدأ الألمان بالبحث عن الوسائل التي توصلهم إلى الهدنة والسلام، وعندما علمت فرنسا بمساعي ألمانية لعقد الهدنة، وشعرت بزوال الخطر عن بلادها، سارعت لإظهار أطماعها بشدة[١]، فتوصلت إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية وقِّع في لندن في ٣٠ أيلول عام ١٩١٨م لحماية المصالح الفرنسية في المنطقة، والتي خولتها لها اتفاقية سايكس بيكو[٢].

---

(١) ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ٧٣، ٧٤.

(٢) خيرية قاسمية: مرجع سابق، ص ٥٣.

بناء على ذلك عُدّت سورية جزءاً من أراضي العدو المحتل، وقُسمت إلى ثلاث مناطق إدارية تحت إشراف اللنبي تتبع الخطوط الكبرى للإدارة العثمانية:

١ - **المنطقة الجنوبية**: تشمل متصرفية القدس المستقلة ولواء عكا ونابلس وأقضيتها، وهي تحت الإدارة البريطانية.

٢ - **المنطقة الشمالية**: التي أصبحت تُعرف فيما بعد باسم المنطقة الغربية، وتشمل جبل لبنان، والمنطقة الساحلية الممتدة من عكا حتى الإسكندرونة، تحت الإدارة الفرنسية.

٣ - **المنطقة الشرقية**: وشملت ولاية سورية، والقسم الجنوبي من ولاية حلب، وضعت تحت إدارة الحكومة العربية[١].

كان اللنبي قد أبلغ قيادته في لندن أنه، تبعاً لسلطته العسكرية العليا، سيقبل وجود مستشارين فرنسيين للتعامل مع الإدارة المدنية في المناطق التي لفرنسا اهتمام خاص بها، بشرط أن تحدد لندن هذه المناطق، وهل هي محددة في اتفاقية سايكس بيكو؟.

ثبتت وزارة الخارجية البريطانية الاتفاقية بواسطة توجيه اللنبي إلى اتباع الخطوط الإقليمية التي رسمتها.

وفي ٢٥ أيلول ١٩١٨ أصدرت وزارة الحربية تعليماتها إلى اللنبي في مقر قيادته، تقضي في حال وقوع سورية ضمن نطاق نفوذ أية دولة أوروبية، أن تكون هذه الدولة هي فرنسا، وصدرت التعليمات إلى اللنبي باستخدام ضباط فرنسيين في جميع مناطق الإدارة المدنية[٢].

---

(١) ج.دي.ف. لودر: القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق، ترجمة نزيه مؤيد العظم، دمشق ١٩٢٥، ص ٤٢. وانظر: يوسف الحكيم: سورية والعهد الفيصلي، بيروت ١٩٨٦، ط٣، ص ٣٣.

(٢) دافيد فرومكين: سلام ما بعد سلام / ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤-١٩٢٢/، ترجمة أسعد كامل إلياس، قبرص ١٩٩٢/ ط١، ص ٣٧٣.

نصّت اتفاقية سايكس بيكو على منح فرنسا السيطرة المباشرة على الخط الساحلي، وبناء على ذلك عمل اللنبي على قمع كل محاولة عربية للإشراف على المنطقة الساحلية، ولاسيما الإدارات العربية المؤقتة التي تسلمت الحكم من القوات التركية المنسحبة قبل وصول القوات العربية[١]، ورفعت الأعلام العربية، وعدّت نفسها جزءاً من الحكومة العربية الموحدة، وشكّلت هيئات مسؤولة مؤقتة لتأمين راحة السكان، ومنع الفوضى إلى حين وصول القوات العربية، ولاسيما في شمال سورية، حيث شكّل إبراهيم هنانو على رأس عدد من الرجال حكومة مؤقتة، وحرر أنطاكية وحارم، وشكّل إدارة محلية مركزها الريحانة، وعمل على تأمين النظام والأمن[٢]؛ مما أدى إلى احتجاج الحكومة الفرنسية بسبب استيلاء العرب على منطقة خصصتها اتفاقية سايكس بيكو كجزء من المنطقة الفرنسية[٣]، ولاسيما بعد وصول القوات الفرنسية إلى الإسكندرونة في ١٢ تشرين الثاني ١٩١٨، وتحركها في ٧ كانون الأول ١٩١٨ لاحتلال أنطاكية، بموافقة اللنبي وإقراره، فاصطدموا بمقاومة قوات التحرير العربية الموجودة في أنطاكية، وحارم، وقبل وصول المفارز الفرنسية، ورفضت التخلي عنها.

أصدر اللنبي أوامره للركابي بانسحاب كل القوات العربية فوراً من منطقة أنطاكية، وفي شباط ١٩١٩ غادر ممثلو الشريف حسين المنطقة وسلم اللنبي إدارة الساحل السوري كيليكية رسمياً للمندوب السامي الفرنسي الجنرال غورو[٤].

---

(١) ستيفن هامسلي لونغريغ: سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، بيروت ١٩٧٨، ط١، ص ١٠٠.

(٢) إبراهيم الشغوري: المذكرات، دار الوثائق الإسلامية، القسم الخاص، ملف ٢٢، ص ١.

(٣) خيرية قاسمية: مرجع سابق، ص ٥٨.

(٤) Walter c. BANDAZIAN: The crisis of Alexandaretta, Michigan 1985, p 15.

بعد أن تسلم الفرنسيون كيليكية وسورية، بناءً على الاتفاق الإنكليزي الفرنسي الموقع في ١٥ أيلول ١٩١٩[١]، قاموا بتقسيم المنطقة الغربية إلى ثلاث حكومات مراكزها: بيروت، واللاذقية، وأنطاكية، كما ضموا أقضية أنطاكية وبيلان وحارم، وكوّنوا منها لواء إسكندرونة، ومنحوه الحكم الذاتي، وتم تعيين متصرف عربي تحت إشراف قائد ومندوب فرنسي[٢].

لكن السيطرة الفرنسية المباشرة على كيليكية وسورية اصطدمت بمقاومة مسلحة من قِبل الحركة الوطنية العربية والتركية[٣]، حيث بدأت الأعمال الثورية على شكل مجموعات مسلحة قامت بمهاجمة المواقع والحاميات الفرنسية، انطلقت من منطقة القصير بقيادة صبحي بركات، وأخيه ثريا، وأقاربه عاصم بك، وحقي زاده، وانتشرت في جهات أنطاكية، وقرقخان، ومنطقة الحمامات، والعمق، وباب الهوى، حيث شنّت الغارات على المراكز الفرنسية في تلم البقاع وأحرزت النجاح في أكثر مواجهاتها الحربية، وكبدت الفرنسيين خسارة فادحة في الأرواح والأموال، وأجبرتهم على التراجع إلى أنطاكية - بعد معركة السويدية - التي جرت قرب مصب نهر العاصي[٤].

بدأت الأعمال الثورية تتوسع بشكل واضح بعد تشكيل عدد من المجموعات الثورية، على رأسها جماعة المجاهد «**محو**»، التي استطاعت

---

(١) للاطلاع على نص الاتفاق الفرنسي الإنكليزي الموقع في ١٥ أيلول ١٩١٩، والمذكرة البريطانية بتاريخ ١٣ أيلول ١٩١٩ بشأن الاحتلال المؤقت لسورية انظر: حسن حكيم: الوثائق التاريخية، بيروت ١٩٧٢، ص ١٥٩.

(٢) Stefaanos YEARSIMOS: Milliyetter Va sinirlar, Istanbul 1994, p 185.

وانظر أيضاً: يوسف حكيم: العهد الفيصلي، ص ٤٨

(٣) Stefaanos YEARSIMOS. Op. Cit, p 184.

(٤) غالب العياشي: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية، بيروت ١٩٥٥، ص ١٨٠-١٨١. وانظر أيضاً: على رضا: قصة الكفاح الوطني في سورية /١٩١٨-١٩٤٦/، حلب ١٩٥٦، ص ٥٦.

القضاء على قافلة نقل عسكرية قادمة من الإسكندرونة إلى الجيش المرابط في حارم قرب قرقخان، بعد أن حاصروها في سهل العمق، وأشعلوا النيران بها من الأطراف كلها، ثم ظهرت مجموعة أخرى بقيادة المجاهد **«تك بيق حاجي»**، فاتحدت المجموعتان، وساهمتا في القضاء على الحامية الفرنسية في منطقة الحمام(١).

أخذت الأعمال الثورية في منطقة الإسكندرونة شكلاً أكثر تنظيماً وشمولاً بتولي إبراهيم هنانو قيادة ثورة منظمة في شمال سورية، بعد أن تقدم إلى والي حلب رشيد بك طليع بطلب لتشكيل فرق صغيرة تمارس حرباً متقطعة أشبه بحرب العصابات، لضرب الأعداء في كل مكان، وللتنقل بسرعة بحيث تعرقل كل تحركات القوات الفرنسية؛ لتتمكن من ضربهم ضرباً موجعاً(٢).

قام هنانو بتشكيل فئات قليلة العدد سريعة الحركة، تعمل على خلق الاضطراب في منطقة الاحتلال الفرنسي، وبث الذعر في نفوس الفرنسيين، والمرتزقة من أتباعهم، وحضّ الأهالي على التمرد، وعدم دفع الضرائب، وقطع المخابرات البرقية، والهاتفية، وتخريب طرق المواصلات.

شُكلت أول الفئات في كفر تخاريم، وكانت بمثابة قيادة مؤقتة للثورة، وسُلحت بالبنادق والقنابل اليدوية، وقامت بأعمال بطولية، فألقت الرعب في قلوب الفرنسيين، وكان لنجاحهم دور كبير في نجاح الثورة، وتوسيع رقعة أعمالها الثورية(٣).

---

(١) أدهم آل جندي: تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، دمشق ١٩٦٠، ص ١٢.

(٢) علي رضا: مرجع سابق، ص ٥٦.

(٣) مذكرات الشغوري، ص ٢.

لكن عندما شعر الفرنسيون باتساع نطاق الثورة عملوا على التفاهم مع قادتها، فحاولوا في البداية استمالة صبحي بركات، وبعد عدة محاولات فوجئت ثورة الشمال باستسلامه وانسحابه مع عدد من الثوار إلى حلب، حيث سُهلت له مقابلة المندوب السامي غورو في بيروت، وهناك تعهد بركات بالعمل على إقناع الثوار بالعدول عن التمادي بمهاجمة الوحدات الفرنسية، ومقاومة الانتداب، ولكنه فشل في محاولاته واستمرت الثورة[١].

بعد انسحاب صبحي بركات وجماعته، عمل الثوار على تنظيم ثورتهم بقيادة المجاهد يوسف السعدون، ونسقوا مع ثوار كفر تخاريم، حيث كانوا يتبادلون النجدات في الكثير من الاشتباكات والمعارك، وكانت ثورة هنانو تمدهم بما يتوفر لديها من أسلحة وعتاد، وقد كانت ثورة القصير وأنطاكية جزءاً لا يتجزأ من ثورة هنانو وتسير بوحي من قائدها[٢].

شنَّ الثوار عدة معارك كان أهمها مهاجمة أنطاكية واحتلالها، وفتح أبواب السجن وإخراج المساجين، ثم الاستيلاء على المخافر التي في المدينة، وقتل عدد من رجال تلك المخافر، كما هاجم الثوار ثكنات الجيش الفرنسي، لكنها امتنعت عليهم لشدة المقاومة، وحصانة الموقع، فارتدوا عنها وبقوا خارج المدينة إلى آخر النهار، يناوشون الفرنسيين قبل مغادرة المدينة[٣]، كما هاجم الثوار مخفر الحمام، وأسروا الحامية الفرنسية فيها، وقتلوا عدداً من رجالها.

توالت المعارك بين الثوار وجنود الاحتلال، سجل فيها الثوار بطولات رائعة، وأرغموا الفرنسيين على البقاء في ثكناتهم لفترات طويلة[٤].

---

(١) غالب عياشي: مرجع سابق، ص ١٨٢، ١٩٧-١٩٨.

(٢) مذكرات الشغوري، ص ٤. وانظر أيضاً: جميل علواني: نضال شعب سجل خلود، دمشق ١٩٧٣، ط١، ص٤٤.

(٣) صالح السعدون: المذكرات، غير منشورة، دار الوثائق الإسلامية، القسم الخاص، رقم الملف ٢١، ص٧.

(٤) المرجع نفسه: ص ٩-١١.

عملت الحكومة العربية في حلب على مدّ الثوار بالسلاح والمال والضباط لتدريب الرجال في محاولة منها لتنظيمهم وتوجيههم، فأوفدت الملازم إبراهيم الشغوري، وهو من أبناء كفر تخاريم، إلى منطقة العمليات، ليكون همزة الوصل بين الحكومة وثورة هنانو؛ وليدرب الثوار على استخدام القنابل[١]، كما انضم إلى الثوار الكثير من الضباط السوريين، ولاسيما الذين استقالوا من الجيش العثماني ليشاركوا الثوار في تحرير البلاد والحصول على الاستقلال[٢].

بدأت الأعمال الثورية تتصاعد بشكل ملفت للنظر في أنطاكية بدءاً من مطلع عام ١٩٢٠، حيث تكررت التقارير الفرنسية عن مجموعات مسلحة تقوم بالتعرض للقوافل الفرنسية، وتقطع طرق المواصلات بين إدلب وحارم وتنسحب إلى أنطاكية والإسكندرون[٣] وراحت هذه التقارير تتهم الحكومة العربية بتنظيم وتسليح هذه المجموعات المسلحة، فقد أشار أحد هذه التقارير إلى أن حلب قد أصبحت مركز اضطراب يتوافد عليه العرب المسرحون من الجيش[٤].

أكدت الوثائق الفرنسية أن المجموعات الثورية المنطلقة من حلب تواصل جهودها متكاتفة مع جهود المجموعات التي تهاجم كلس وقطمة وعينتاب، وتحتل طريق إسكندرونة-حلب، واستطاعت هذه المجموعات السيطرة على طريق إسكندرونة – أنطاكية بحيث أصبحت ضواحي حارم وأنطاكية خارج متناول السلطة الفرنسية[٥].

كانت ردود الفعل الفرنسية عنيفة جداً، فقد جردت الحملات الفرنسية المتتالية على قرى منطقة الإسكندرونة، حيث قصف عدداً كبيراً من القرى

---

(١) المرجع نفسه: ص ٢-٣.

(٢) أحمد قدري: مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(٣) D.F.AFF.ETR, LEVENT, 19,BERYUT 14 SEP 1920.

(٤) D.F.AFF.ETR, LEVENT, 19,BERYUT 14 SEP 1919.

(٥) D.F.AFF.ETR, LEVENT, 27, p 210.

الثائرة بالمدافع الضخمة، ومنها قرية جسر الحديد والشيخ حسن، واستهدفت القوات الفرنسية في القصف معاقل الثوار؛ مما اضطرهم إلى إخلاء تلك القرى، والنزوح عنها بعد أن دمر الفرنسيون أغلب بيوتها[١].

بدأ الفرنسيون منذ منتصف عام ١٩٢٠، بالعمل على استكمال احتلال سورية الداخلية، فدخلوا حلب عن طريق كيليكية، واستطاعوا احتلالها من دون مقاومة تذكر، ثم دخلوا دمشق في ٢٤ تموز ١٩٢٠م بعد معركة ميسلون[٢].

ثم بدأت القوات الفرنسية تعمل على نزع سلاح الثوار، وحملهم على الاستسلام من دون قتال، كما سيروا حملة عسكرية نحو كفر تخاريم، مستغلين غياب القائد العربي إبراهيم هنانو الذي كان يسعى لتنظيم المقاومة في أنطاكية، واستطاعوا احتلالها في ٢٣ آب ١٩٢٠، وأمام هذا الوضع قرر الثوار بقيادة هنانو الاتصال بالأتراك[٣]، الذين كانوا يحاربون الفرنسيين في كيليكية، للاتفاق مع قادتها على تزويد الثورة بالسلاح والعتاد لمواصلة الثورة.

سافر إبراهيم هنانو في ١٧ آب ١٩٢٠، مع وفد من الثوار على رأسهم نجيب عويد إلى تركيا، وبعد المفاوضات وافق الأتراك على توحيد الأعمال الحربية بين الجانبين ضد العدو المشترك[٤]، ووقّعت بين الطرفين اتفاقية في ٧ أيلول ١٩٢٠، واتُفق أن ما يقوم به هنانو من أعمال حربية هو باسم الحكومة السورية، أي أن تركيا عدّت هنانو استمراراً للحكومة السورية، وأن ما يعطى للجانب السوري من عتاد وسلاح يكون هدية لا قيمة لها في

---

(١) مذكرات السعدون، ص ١١.

(٢) للتوسع في عمليات الاحتلال الفرنسي لدمشق وحلب. انظر: ساطع الحصري: يوم ميسلون.

(٣) علي رضا: مرجع سابق، ص ٥٩-٦٠. وانظر: فارس زرزور: معارك الحرية في سورية، دمشق ١٩٦٢، ص ٩٢.

(٤) جميل علوني: مرجع سابق، ص ٥٠. وانظر: فارس زرزور: مرجع سابق، ص ٩٢-٩٣.

الحاضر والمستقبل، كما تقرر أن تبقى الحدود بين سورية وتركيا مفتوحة لتبادل التعاون العسكري عند الحاجة(١)، ومن جملة بنود الاتفاقية: أن تقدم تركيا الخرطوش ومدفعاً واحداً أو أكثر حسب اللازم، وألا تحدد الحدود بين الجانبين لجنة مشتركة لوضع الحدود، كما تقدم تركيا بعض الجنود المدربين على المدفعية لتدريب الثوار(٢).

عاد هنانو ورفاقه إلى الأراضي السورية - بعد الاتفاق مع الأتراك - حاملين معهم ما قدم إليهم من عتاد، وفي ١٦ أيار ١٩٢٠، أذاع هنانو بيانه معلناً الثورة رسمياً في الشمال(٣)، وبعد أيام قليلة وصلت سرية تركية بقيادة الضابط بدري الشركسي ومعها مدفع جبلي واحد، ثم اتصل هنانو، بعد إعلان الثورة رسمياً، بثورة الشيخ صالح العلي في المنطقة الساحلية؛ للعمل على سد الثغرات بين الداخل والساحل، ودمج الثورات مع بعضها(٤).

كانت منطقة جسر الشغور صلة الوصل بين هذه الثورات، فتحرك مجاهدو الشمال في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٠م؛ للسيطرة على هذه المدينة، من أجل تأمين الاتصال بين ثورة الشمال والساحل، وخاضوا معركة مع القوات الفرنسية انتهت بهزيمة الفرنسيين، وهروب جنود الحامية الفرنسية، واستسلام البقية(٥).

أمام هذا الوضع المتردي، أدرك الفرنسيون استحالة السيطرة على تلك البلاد جميعها ، مع محاولة العرب والأتراك في وقت واحد، فقرروا التخلي

---

(١) مذكرات الشغوري: ص ١٠-١١.

(٢) مذكرات السعدون: ص ١٣.

(٣) علي رضا: مرجع سابق، ص ٦٠.

(٤) أدهم آل جندي: مرجع سابق، ص ٨٣.

(٥) جميل علوني: مرجع سابق، ص ٥١-٥٢. وانظر: فارس زرزور: مرجع سابق، ص ٩٧.

وانظر أيضاً: .F.O. 371/6453,A/ 2013/ BERUT 13 DES 1920

عن أحد القطرين إما سورية أو كيليكية، ولأن فرنسا تعد أمر السيطرة على سورية بمنزلة إتمام مهمة تاريخية؛ إضافة إلى وجود عامل آخر دفعها إلى اتباع هذه السياسية، وهو عودة التنافس الفرنسي الإنكليزي للظهور في أنحاء الشرق الأدنى جميعه[١]، فصممت على بسط سيطرتها على سورية الداخلية مهما كلفها الأمر، ومن أجل ذلك لم تتردد فرنسا في التضحية بقسم من مطامعها في البلاد الأخرى، فقررت التخلي عن كيليكية.

وبغية إزالة العوائق التي تعرقل عملها في سورية، تنازلت عن الموصل لبريطانيا، ووافقت على وضع فلسطين تحت الانتداب الإنكليزي وحده، وبدأت مفاوضات مع الأتراك للجلاء عن كيليكية وضمنت بذلك عدم معارضة إنكلترا في كل ما ستقوم به من الأعمال والحركات في سورية[٢]، ثم وقعت هدنة مع الأتراك تكون مقدمة للصلح معهم ليتم لها بعد ذلك القضاء على الثورة في سورية.

توصلت فرنسا، بعد المفاوضات مع تركيا في لندن، إلى توقيع بخصوص كيليكية التي تشكل مع غيرها من المقاطعات الحدود الشمالية لسورية[٣]، ثم وقعت فرنسا وتركيا اتفاقية **فرانكلين بويون** في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١، تعهدت فرنسا بموجبها بالجلاء عن كيليكية، وتسليمها للأتراك، مقابل التزام الحكومة التركية بعدم تقديم المساعدة للثوار السوريين، بما يضر مصالح فرنسا في سورية، وبناءً على هذا كلفت الحكومة التركية أزدشير قائد القوات التركية في ثورة هنانو والمفتش العام للثورة، بالعمل على إنهاء الثورة وإقناع زعمائها بالتخلي عنها، واللجوء إلى تركيا[٤].

---

(١) ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ٦٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٧٠.

(٣) F.O. 371/6455/ A/ 2013 7 JUL 1921.

(٤) مذكرات السعدون، ص٤٥. وانظر:
أدهم آل جندي: مرجع سابق، ص ٩٢،

على إثر توقيع الهدنة مع تركيا، وصلت نجدات فرنسية تزيد على خمسين ألف جندي جلبت من كيليكية، فرفعت عدد الجيش الفرنسي الذي يقاتل الثوار السوريين إلى خمسة وسبعين ألف جندي، وبذلك ازدادت القدرات العسكرية الفرنسية، وقويت ضد الثوار، وأصبح من الصعب الانتصار على الفرنسيين[١].

كان لتخلي القوة التركية عن ثورة هنانو أثر كبير، وحاسم على مجرى الثورة، وكان من أكبر العوامل التي أدت إلى وقوع الوهن والضعف في الثورة، حيث بدأ الانحلال في الثورة، ولاسيما بعد أن استطاعت القوات الفرنسية الزحف عن طريق إسكندرونة وأنطاكية إلى حارم، وكفر تخاريم، وجسر الشغور، وإدلب، واتخذت من هذه المناطق قواعد حصينة[٢]، ثم أعلن الفرنسيون العفو العام عن المجاهدين الذين يلقون سلاحهم ويستسلمون، فدبَّ اليأس في قلوب المجاهدين، وانقسموا إلى ثلاث فئات:

- **الأولى**: وافقت على رأي هنانو بالاستسلام والالتحاق بالأردن، لتأليف جيش عربي لإنقاذ سورية.
- **الثانية**: أصرت على مواصلة القتال وعدم الاستسلام للفرنسيين، وعلى رأسهم المجاهدان نجيب عويد، وصالح السعدون.
- **أما الفئة الثالثة**: والتي أقعدها كبر العائلة وكثرة الأولاد، فأبدت رغبة في الاستسلام[٣].

وهكذا استطاع الفرنسيون تفكيك عرى الثورة، وتهديمها، والقضاء عليها.

---

(١) F.O. 371/6450, E 5715 BERUT 3 JON 1921.
وانظر أيضاً: مذكرات الشغوري.

(٢) أدهم آل جندي: مرجع سابق، ص ٩٢.

(٣) جميل علواني: مرجع سابق، ص ٨١-٨٢.

٢- العلاقات الفرنسية التركية، وأثرها على لواء إسكندرونة /١٩٢١-١٩٢٩/:

كان الهدف الأساسي الذي شغل السلطان محمد السادس بعد وصوله إلى عرش السلطنة العثمانية خلفاً للسلطان محمد الخامس في حزيران ١٩١٨، هو الحفاظ على العرش، وتحقيقاً لهذه الغاية اتبع سياسة السعي لإرضاء الحلفاء(١)، فوقّع هدنة مودرس مع الحلفاء في ٣ تشرين الأول ١٩١٨، على أن تصبح سارية المفعول في اليوم التالي.

اضطر الأتراك بموجب هذه الهدنة إلى فتح المضائق، وإطلاق سراح أسرى الحلفاء، وتسريح الجيوش التركية، ووضع الأراضي التركية تحت تصرف الحلفاء من أجل العمليات الحربية، وفي ١٣ تشرين الثاني اخترق أسطول الحلفاء الدردنيل، ووصل إلى القسطنطينية(٢).

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، عقد الحلفاء عدة معاهدات، كان من أهم أهدافها القضاء على السيادة التركية، وتحرير الشعوب التي طال عهد خضوعها لنير الأتراك، كما فرضوا على السلطان التركي الموجود في القسطنطينية تحت رحمة الحلفاء، توقيع معاهدة سيفر(٣) التي نصّت على فصل الأجزاء العربية عن الدولة العثمانية، وضمّ معظم جزر بحر إيجة وتركيا الأوروبية /تراقية/ إلى اليونان، إضافة إلى منح اليونان إدارة مدينة أزمير، ومنطقة غربي الأناضول لمدة خمس سنوات، وبذلك أصبحت اليونان على بعد بضعة أميال من القسطنطينية (استانبول)، كما فرضت المعاهدة تدويل المضائق بدءاً من الدردنيل إلى بحر مرمرة مع نزع السلاح منها.

---

(١) دافيد فرومكين: مرجع سابق، ص ٤٥٢.

(٢) وليام لانجر: موسوعة تاريخ العالم، ٨ أجزاء، ترجمة محمد مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٦٩، ج ٧، ص ٢٤٧٣.

(٣) رمزي ميور: النتائج السياسية للحرب العظمى، ترجمة محمد بدران، مصر ١٩٣٦، ص ١٢٠-١٢١.

كانت هذه الترتيبات كافية لتمكن أسطول الحلفاء من الوصول إلى القسطنطينية ومهاجمتها عند الضرورة[1]، وقد أجبرت تركيا على منح أرمينية الاستقلال، وإعطاء كردستان الحكم الذاتي، ووفقاً لهذه الشروط والقيود بقي لتركيا جزء صغير من الأناضول مستقلاً استقلالاً اسمياً على رأسه السلطان العثماني[2].

لكن هذه التسوية أثارت حماس القوميين الأتراك، فاستعدوا للمقاومة، والتفوا حول القائد التركي مصطفى كمال[3]، واتخذوا من أنقرة مركزاً

---

(١) أ.ج. جرانت، هارولد تمبرلي: أوروبة في القرن التاسع عشر والعشرين /١٧٨٩-١٩٥٠/، جزءين، ترجمه محمد علي أبو درة ولويس اسكندر، القاهرة ١٩٦٧، ج ٢، ص ٣٠٠-٣٠١. وانظر:

لانجر: مرجع سابق، ص ٢٤٩١.

(٢) فرومكين: مرجع سابق، ص ٤٥٨.

(٣) **مصطفى كمال (١٨٨١-١٩٣٨)**: هو مؤسس الجمهورية التركية وأول رئيس لها، ولد في سالونيك والتحق بمدرسة دينية، إلا انه لم يبد اهتماماً بالدراسة، ولم يكد ينهي عامه الأول حتى رفض العودة إلى المدرسة، وانتقل إلى مدرسة للعلوم الحديثة. تلقى علومه العسكرية في سالونيك، ثم موناستير في مقدونيا، ثم انخرط في الجمعيات السرية، وتخرج ضابطاً في الجيش التركي برتبة يوزباشي عام ١٩٠٥. كوّن جمعية الوطن السرية، وفي عام ١٩٠٨ انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي، وأصبح واحداً من رجالها.

رقي إلى رتبة لواء، واشتهر بدوره في هزيمة الحلفاء في جزيرة جاليري، كما نظم الحركة الوطنية التركية، وقاوم خطة الحلفاء لتقسيم آسيا الصغرى، وأجبر الحلفاء على توقيع معاهدة لوزان، والاعتراف باستقلال تركيا عام ١٩٢٣، وأصبح رئيساً لتركيا منذ عام ١٩٢٣ حتى وفاته،

تبنت تركية تحت قيادته نهجاً علمانياً غربياً، وأحدث تغيرات جذرية في أوضاع تركيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقام بتبديل نظام الكتابة التركية من الأحرف العربية إلى اللاتينية، ومنع الاحتفالات الدينية. توفي عام ١٩٣٨.

انظر: Ali KAZANCIGL: Ataturk Founder of A modern State, London 1981.

لقيادتهم، وبعد إحرازهم النصر الساحق في الانتخابات النيابية التركية، وقعوا على الميثاق الذي وضعه مصطفى كمال، والذي عُرف بالميثاق الوطني التركي، وأعلن بالميثاق: أن الأتراك لن يقبلوا أية قيود تُفرض على استقلالهم، وفصل أية ولاية يسكنها الأتراك عن الإمبراطورية العثمانية.

كما ادعى الأتراك، من خلال الميثاق ملكية جميع الأراضي الواقعة شمالي الخط المستقيم بين جنوبي الموصل، وميناء الإسكندرونة، أما حلب وبقية أجزاء لواء إسكندرونة فتقع إلى جنوب هذا الخط، وهكذا فإن كلاً من منطقة اللواء وحلب مستثناة من الأراضي التي شملها الميثاق[١].

في الوقت نفسه تنازل الأتراك بشكل صريح عن جميع ادعاءات الملكية التركية على أجزاء الإمبراطورية العثمانية التي تقطنها أغلبية عربية[٢].

بدأت المقاومة التركية بقيادة «مصطفى كمال، في أوائل عام ١٩٢٠، حيث نشب القتال في كيليكية بين القوات الفرنسية والمقاومة التركية، وقد ألحقت القوات التركية هزائم متتالية بالفرنسيين، واستولوا على الكثير من مواقعهم، وأخذت آلاف الأسرى الفرنسيين.

وأمام هذا الوضع تدخل الإنكليز، واحتلوا القسطنطينية رسمياً، وأعلنوا الحكم العسكري فيها، وحلَّ مجلس النواب، ولكن احتلال القسطنطينية لم يزعزع مصطفى كمال، إذ قرر إنشاء برلمان جديد في أنقرة، وإنشاء حكومة الجمعية الوطنية الكبيرة التي انتخب مصطفى كمال رئيساً لها، أما السلطان العثماني وحكومته فقد عُدّوا أسرى للحلفاء، وعُدّت أعمالهم باطلة.

عندما أدرك الفرنسيون أنه من المستحيل الاحتفاظ بالمقاطعات في كيليكية، اقترحوا أن تعدل حدودهم في سورية للاحتفاظ بالمكاسب المادية والاقتصادية

---

(١) Avedis k. SANJIAN, Op.Cit., p 40-41.

(٢) للاطلاع على نص الميثاق الوطني انظر: جمال أركبي: مشكلة السنجق، تركية ١٩٤٧، ص ٢٠٣.

والثقافية في تركيا، وبناء على ذلك دخلوا في مفاوضات مع الأتراك، انتهت بتاريخ ٩ آذار ١٩٢١، بتوقيع رئيس وزراء فرنسا أرشيد بريان اتفاقاً مع ممثل حكومة أنقرة بكير سامي بك؛ ليضع حداً للاشتباكات في كيليكية.

وكان من أهم بنود الاتفاق: أن تشكل الحكومة إدارة خاصة في منطقة الإسكندرونة، وتقدم للسكان الأتراك كل التسهيلات لتطوير ثقافتهم، واستخدام اللغة التركية بصورة رسمية بالمساواة مع اللغة العربية والفرنسية، كما نصَّ الاتفاق على رسم حدود سورية وتركيا من نقطة يجري تحديدها على خليج الإسكندرونة مباشرة جنوب باياس، تبعد خمسة عشر ميلاً شمالي الإسكندرونة، وتمر في ميدان إكبس، ومنها باتجاه الجنوب الشرقي نحو كلس، ثم شرقاً على طول الخط الحديدي حتى نصبين، وقد أُعطي الفرنسيون حق تشغيل الخط الحديدي من باياس وميدان أكبس لتأمين المواصلات بين حلب والإسكندرونة[١].

ولكن هذا الاتفاق لم يرض الحكومة التركية في أنقرة، فقد أكدت التقارير الإنكليزية على استمرار الأعمال القتالية في كيليكية، على الرغم من توقيع الاتفاق، واستمرار الأتراك في تحضيراتهم لمهاجمة حلب، واستمرار تحريضهم للثوار السوريين في كفر تخاريم والقصير وأنطاكية[٢].

وفي أواخر أيار ١٩٢١ بلّغ الأتراك الجنرال غورو أن هذا الاتفاق ليس في صالحهم، وطالبوا بمناطق أخرى جنوبي الحدود تشمل حلب والإسكندرونة، وأتبعوا طلباتهم هذه بتحريك ثلاث فرق عسكرية يبلغ عدد أفرادها ١٢ ألف جندي عسكروا في المنطقة، وقد رافق ذلك إرسال الوفود التركية إلى الشمال الشرقي من حلب، وإلى الغرب من الخط الحديدي بين حلب وحماة لإثارة المشاكل ضد الفرنسيين[٣].

---

(١) D.F.AFF.ETR,LEVENT, 33, 1 MARS 921, p 185-187.

(٢) C.O. 371/2 A/268/ 117189 NO 51 BEROUT 14 APRIL 1921.

(٣) F.O. 371/6455 A / 2013 NO 1516 /6001/ 45, 7 JUNE 1921.

وأمام هذا الوضع كان على الحكومة الفرنسية أن تختار أحد سبيلين للعمل: إما أن تدعم جيشها في المتوسط، كي تدافع عن جميع حدودها في وقت واحد، لاسيما لوجود عدوها الملك فيصل على الحدود الشرقية لسورية، والملك عبد الله على الحدود الجنوبية؛ إضافة إلى المقاومة الوطنية داخل سورية، وإما أن تختار السبيل الثاني وهو: إرضاء الأتراك على حساب العرب، فاختارت مسالمة الأتراك والتفاهم معهم، وذلك من أجل مصالحها المتعددة وعميقة الجذور في منطقة حوض المتوسط الشرقي، ولاسيما أن عداوة تركيا لفرنسا غير مناسبة لنجاح المخططات الفرنسية التي تسعى لوراثة مكانة ألمانيا الاقتصادية والسياسية في تركيا؛ إضافة إلى أن استخدام فرنسا للحركة الوطنية التركية سيُفشل الأطماع السياسية للقوى الأوروبية، وبشكل خاص الأطماع الإنكليزية في المنطقة[١].

لذلك عمدت الحكومة الفرنسية إلى توقيع اتفاقية شاملة مع حكومة مصطفى كمال في أنقرة بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١، عُرفت باسم «**اتفاقية أنقرة**»، وقعها عن الجانب الفرنسي فرانكلين بويون الوزير الفرنسي السابق، والسيد يوسف كمال بك وزير الخارجية التركي، بتوقيع هذه الاتفاقية تجاهلت فرنسا كلياً معاهدة سيفر، واعترفت فعلياً بحكومة أنقرة الكمالية[٢].

نصّت الاتفاقية في مادتها الأولى والثانية على إيقاف الأعمال القتالية بين الطرفين وإطلاق سراح الأسرى، وفي مادتها السابعة أكدت على «**وضع نظام إداري خاص لمنطقة الإسكندرونة، وتمتع سكان المنطقة الأتراك بكافة التسهيلات الضرورية لإنماء وزراعتهم، وتكون للغة التركية في هذه المنطقة**

(١) Avedis k. SANJIAN, Op.Cit., p 20.

(٢) Walter c. BANDAZIAN, Op.Cit., p 36.

صفة رسمية»[١]، أما البند الثامن من الاتفاقية، فقد رسم الحدود التركية السورية بدقة وذلك على الشكل الآتي: «**يبدأ خط الحدود من نقطة تنتخب فوق خليج إسكندرونة مباشرة جنوب ناحية باياس، ويتجه قليلاً نحو ميدان إكبس، على أن تبقى سكة الحديد والناحية السورية، ومن هناك ينحني نحو الجنوب ثم يتبع خط بغداد الحديدي الذي تبقى مساحته فوق الأراضي التركية حتى نصيبين، ثم يتجه على الطريق القديمة بين نصيبين وجزيرة ابن عمر حيث يلتقي بنهر دجلة، وتبقى ناحية نصيبين وجزيرة ابن عمر والطريق لتركيا، على أن يتمتع البلدان بنفس الحقوق فيما يتعلق باستخدام هذا الطريق**». كما نصَّ البند السابع على: «**أن تؤلف لجنة مشتركة بين الطرفين خلال مدة شهر من توقيع الاتفاقية لتحديد الخط المبين أعلاه**»[٢].

حصلت فرنسا بالمقابل على تصريح من الحكومة التركية، يمنح شركاتها امتيازات اقتصادية بقصد استخراج معادن الحديد والكروم والفضة الموجودة في وادي هاريست (الخرطوش) التركي لمدة تسعة وتسعين عاماً، على أن يساهم الأتراك بنسبة خمسين بالمائة من رأس المال المستثمر[٣].

وتؤكد الوثائق البريطانية وجود ملحق سري في الاتفاقية ينص على: تخلي الانتداب الفرنسي عن كامل اللواء لتركية في موعد يحدد مستقبلاً، وتكون عملية التخلي هذه عن طريق التشديد على الاستقلال الشخصي للواء إسكندرونة عن سورية، ثم عندما يصبح الوقت أكثر ملاءمة يصبح هذا اللواء خارجاً عن إدارة السلطات الفرنسية في بيروت، وفي مرحلة لاحقة يمكن ضمه إلى تركيا[٤].

---

(١) ذوقان قرقوط: تطور الحركة الوطنية في سورية /١٩٢٠-١٩٣٩/، بيروت، ملحق نص الاتفاقية رقم ٢٤، نقلاً عن وزارة الخارجية السورية، ص ٢٩٨.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) مجيد خدوري: قضية الإسكندرونة، دمشق ١٩٩٢، ط٢، ص ١٣. وانظر: ذوقان قرقوط: مرجع سابق، ملحق ٢٥، ص ٣٠٠.

(٤) F.O. 371/ 1060 A/ 2174 NO 30, ALEPPO 17 FEB 1924.

عدّت فرنسا هذه الاتفاقية ظفراً دبلوماسياً لها، فقد استطاعت إحباط السياسة البريطانية في الشرق الأدنى بتأييدها للحركة الكمالية، كما ساعدت على إيقاف الجيوش اليونانية عند حدها، وبالتالي قلصت النفوذ البريطاني، كما ساعدت الاتفاقية على تقوية مركز فرنسا في الشرق الأدنى، وتفرغها للقضاء على المقاومة الوطنية السورية[١].

لكن هذه الاتفاقية لم تحظ بالقبول والرضا عند الجميع، ولاسيما عند بعض رجال السياسة الفرنسيين، فقد صرّح الجنرال روفيو، القائد العام لقوات فرنسا في الشرق الأدنى، بأن : «**الاتفاقية تنبئ بفقدان الإسكندرونة وأنطاكية**»، كما قال وزير الخارجية الفرنسية السابق فراورد بأن: «**الاتفاقية تمهد لمطالب تركية جديدة وتخلي فرنسا عن منطقة الإسكندرونة**»[٢].

كما أثار إعلان الاتفاقية احتجاجات بريطانية شديدة، فقد أرسل اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطاني مذكرة احتجاج رسمية في ٥ تشرين الثاني ١٩٢١، قال فيها: إنه فهم أنَّ بويون سيفاوض فقط بشأن الجلاء عن كيليكية، وتبادل الأسرى، وحماية الأقليات، واحتج بأنها تبدو برأيه كأنها معاهدة سلام كاملة، إذ تشكل اعترافاً بالجمعية الوطنية التركية[٣]؛ إضافة إلى أنها تشكل نقضاً للاتفاقية الفرنسية - الإنكليزية الموقعة في ١٤ أيلول ١٩١٤، ولمعاهدة لندن ١٩١٥م اللتين نصّتا على أنه لا يحق لأي من الحلفاء عقد سلام منفرد مع تركيا[٤]، كما أنه لا يحق لفرنسا تعديل حدود معاهدة سيفر، ولاسيما أنها تصرفت بأراضٍ أخضعتها القوات البريطانية، واعترض اللورد

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 23.

(٣) Walter c. BANDAZIAN, *Op.Cit.*, p 39-40.

(٤) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 27.

كيرزون أيضاً على المادة السابعة الخاصة بلواء إسكندرونة حيث قال: **«من المفروض أن هذه المادة تعطي الأتراك حقوقاً خاصة في منطقة الإسكندرونة، كما أتاحت لهم استخدام اللغة التركية رسمياً، تستلزم بعض التعديلات، أو إضافة تمهيدات للانتداب على سورية»**[١].

كان الرد الفرنسي حول موضوع اللواء: بان النظام الإداري المتعلق بلواء إسكندرونة الوارد في المادة السابعة، لا يتعارض ونظام الانتداب الذي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار التباين الشديد للأجناس في سورية، وأن يتوافق والنظام العام في البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، وأن يسمح بالوقت نفسه بدرجة من الحكم الذاتي للعناصر متعددة الأجناس، وأكثر من ذلك، فإن المادة السابعة من معاهدة أنقرة لم تعط تركيا أي حق سياسي أو اقتصادي، وإنما تبحث في استخدام اللغة التركية ، ومدى تلاقيها مع اللغة العربية والفرنسية[٢].

لكن الخلاف البريطاني الفرنسي استمر حتى ٢٠ أيلول ١٩٢٣، حيث ذهب اللورد كيرزون بنفسه للتفاهم مع السيد بونكاريه رئيس الوزراء الفرنسي، لإيقاف التقدم التركي في تراقية، وإنهاء الحرب بين تركيا واليونان[٣].

والجدير بالذكر أن اتفاقية أنقرة عام ١٩٢١، وإبرام الصلح بين فرنسا وتركيا لم ينجحا في تأمين أوضاع هادئة في شمالي سورية، فقد تذمر الفرنسيون من الغارات المتواصلة على القرى السورية التي تشنها عصابات من القوات التركية غير النظامية المسماة "**Cheteh**".

---

(١) Walter c. BANDAZIAN, *Op.Cit*., p 42.

(٢) *Ibid*., p 42.

(٣) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٤.

لقد أساءت هذه الأعمال إلى حالة الأمن بصورة متواصلة، وعلى الرغم من الاحتجاجات الرسمية الفرنسية لدى حكومة أنقرة، فإن النتيجة الوحيدة التي توصل إليها الفرنسيون هي: أن ممارسات هذه المجموعات كانت منظمة بشكل مسؤول من قِبل حكومة الكماليين(1).

وفي الوقت نفسه لم تستطع الحكومة التركية في أنقرة السيطرة على الغلاة من الكماليين في مناطق الحدود - لاسيما اللجان التركية المتطرفة في عينتاب وكلس وأورفه - التي كانت غير راضية عن الامتيازات التي منحتها فرنسا لتركية، لذا كانت تدعم الثوار السوريين اللاجئين إلى تركيا لاستئناف نشاطهم ضد الفرنسيين في سورية، وقد نظرت هذه اللجان إلى اتفاقية أنقرة على أنها مجرد قصاصة ورق، وأعلنت أنها تتطلع إلى اليوم الذي تسلم فيه حلب والإسكندرونة إلى تركيا(2).

من جهة أخرى تمكن الأتراك بعد فشلهم في تعديل معاهدة سيفر، من مهاجمة القوات اليونانية، وطردهم من الأناضول، وقد نتج عن ذلك انشقاق في صفوف الحلفاء حول موقفهم من الحرب التركية-اليونانية.

وفي ١٠ آب ١٩٢١، أعلن المجلس الأعلى للحلفاء أن الحرب التركية اليونانية هي حرب خاصة بينهما، كما أعلنت بريطانية وفرنسا وإيطاليا واليابان الحياد، وفي ٢١ تشرين الأول ١٩٢٢، طلبت بريطانية وفرنسا وإيطاليا توقيع الهدنة بين الطرفين، وعقد مؤتمر في مودانيه.

وفي المؤتمر أصر مصطفى كمال على اعتبار الميثاق الوطني التركي الحد الأقصى من التضحيات التركية، والحد الأدنى من لائحة الحقوق التركية،

---

(١) F.O. 371/7847 A/ 2714 C.R 3866/III CAIRO 6Th June 1922, p 1.

(٢) F.O. 371/7847 A/ 2714 C.R 3866/III CAIRO 6Th June 1922, p 2.

كما طالب باسترجاع بعض الأراضي، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، والاعتراف بسيادة تركية التامة[1].

وفي ١٧ تشرين الأول ١٩٢٢، دعت بريطانية وفرنسا وإيطالية إلى عقد مؤتمر لوزان الذي يضمهم، ويضم حكومات الولايات المتحدة، واليابان، ورومانية، ويوغسلافية، وحكومة القسطنطينية العثمانية، وحكومة المجلس الوطني في أنقرة، لإنهاء الحرب التركية اليونانية، كما دعيت روسيا وبلغاريا للاشتراك في مناقشات المضائق.

ولكن في أول تشرين الثاني ١٩٢٢، أعلن المجلس الوطني الكبير في أنقرة إلغاء السلطنة، وعدَّ نفسه السلطة العليا الوحيدة، بعدما ضمن موافقة مندوبي الحلفاء في القسطنطينية.

وفي ١٧ تشرين الثاني هرب السلطان العثماني محمد السادس إلى مالطة، وبهروبه أصبحت حكومة المجلس الوطني الكبير الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا، ومثلت الأتراك في مؤتمر لوزان.

افتتح المؤتمر أعماله في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢، واستمرت اجتماعاته حتى ٤ شباط ١٩٢٣، ثم توقفت بعد ذلك بسبب رفض الحكومة التركية قبول مشروع الصلح، لمخالفته للميثاق الوطني التركي.

أستأنف المؤتمر أعماله، بعد عدة مفاوضات، في ٢٣ نيسان، حيث استطاع المشاركون في النهاية توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣[2].

---

(١) فاضل حسين: محاضرات في مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، بغداد ١٩٦٧، ط٢، ص١٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٤-١٥.

يعود الانتصار الساحق الذي حققته في المؤتمر إلى التمزق الذي حصل في صفوف الحلفاء حيال سياستهم مع تركيا، لاسيما فرنسا وبريطانية. ففي رسم حدود تركيا: أكدت المادة الثالثة من المعاهدة على رسم الحدود مع سورية وفقاً للمادة الثامنة من معاهدة أنقرة، الموقعة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١، تاركة لواء إسكندرونة لسورية[١].

وقد تخلت تركية بموجب المادة (١٦) عن كل الحقوق والصفات، مهما كانت طبيعتها، المتعلقة بالأراضي الواقعة خلف الحدود التي نصت عليها المعاهدة الحالية[٢]، وأكدت المادة (٢٧) من المعاهدة: أنه لن تستعمل أية سلطة أو حق شرعي في الأمور السياسية والتشريعية والإدارية خارج الإقليم التركي - من قبل الحكومة التركية - لأي سبب ومهما كان، على مواطني إقليم فُصل عن تركيا[٣].

ولم تنص معاهدة لوزان على اتفاقية أنقرة، ولا على السلطة الإدارية الخاصة التي شكلتها، وعندما جرى التوقيع على المعاهدة سلم المندوب الفرنسي بيليه تصريحاً إلى رئيس وفد تركيا عصمت باشا نصّ على : «**أن معاهدة السلام التي تحمل تاريخ اليوم لا تحمل أي إساءة لشروط الاتفاق التركي- الفرنسي الموقع في أنقرة بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١**»[٤].

عن تأكيدات معاهدة لوزان وشمولها للمادة الثامنة من اتفاقية أنقرة أضفت الصفة الدولية على الحدود التركية السورية، كما نزعت من تركيا كل سيادة أو

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 23.

(٢) جمال أركبي: مرجع سابق، ملحق رقم ٧، ص ٢١٨.

(٣) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 23.

(٤) جمال أركبي: مرجع سابق، ملحق رقم ٧، ص ٢١٩، لوزان ٢٤ تموز ١٩٢٣.

وانظر: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 52.

حقوق سياسية أو مصالح أو ادعاءات بالملكية لأراضٍ مفصولة عنها، بما في ذلك لواء إسكندرونة، كما أن المعاهدة التي تنص على شروط أو تدابير معينة تحدد مصير الإسكندرونة عند نهاية الانتداب الفرنسي على سورية.

يتبين مما سبق: أن الحكومة الفرنسية أوفت بتعهداتها تجاه الأتراك فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية أنقرة، ولكن العلاقات بين تركيا وفرنسا لم تشهد تحسناً ملحوظاً، فقد وجهت الحكومة التركية بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٢٣ مذكرة إلى الحكومة الفرنسية، تتذمر فيها من عدم تطبيق النظام الخاص المتفق عليه في اتفاق أنقرة، فأجابت الحكومة الفرنسية في العشرينيات من الشهر نفسه: إن لواء إسكندرونة قد حدد كي يضم كافة المقاطعات التي فيها أقلية تركية؛ لأنها في الواقع أقلية تركية، ولا تمتلك مقاطعة واحدة أكثرية تركية[١].

وبالوقت نفسه ، لم تتوقف الحركات العسكرية التي كانت تقوم بها العصابات التركية «**الجيتا**»، عن الإغارة على الحدود السورية؛ بل راحت تزداد بدءاً من صيف عام ١٩٢٤.

أما الحكومة التركية، فقد أنكرت مسؤوليتها عن هذه الهجمات، وأكدت أنها تتألف من سكان المناطق الفرنسية المتذمرة، ومن الذين نزحوا إلى تركيا.

ولكن في حقيقة الأمر، لم تكن تصريحات النفي هذه إلا قناعاً، إذ تمكن الفرنسيون من إثبات التورط التركي الرسمي في هذه الغارات على الحدود، ومن أجل ذلك فقد تألفت لجنة لتعين الحدود المختلطة التي نصت عليها اتفاقية أنقرة في المادة الثامنة.

اجتمعت اللجنة للعمل في أيلول ١٩٢٥، طلب الأتراك ببضعة مراكز جنوبي خط فرانكلين بويون، كمحطة سكة حديد باياس، وبعض القرى العربية

---

(١) Stefaanos YEARSIMOS, *Op.Cit.*, p 187.

التابعة لمدينة كلس، وبعض الأقسام في البقعة الواقعة على الحدود الشرقية، ولكن تم إيقاف هذه اللجنة وعرقلت أعمالها حتى وصول المفوض السامي الجديد لسورية المسيو **دي جوفنيل** الذي أدرك خطورة الوضع، ولاسيما في أثناء قيام الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧)، وخشي من انضمام الشمال إلى الثورة، فرأى ضرورة حسم القضية، لذلك ذهب بنفسه إلى أنقرة في شباط ١٩٢٦[١]، حيث تم التوقيع في ٣٠ أيار ١٩٢٦، على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين تركيا وسورية التي عُرفت باتفاقية دي جوفنيل، وقعها عن الجانب الفرنسي السفير الفرنسي في تركيا أ. **سارو** ، وعن الجانب التركي **توفيق رشدي** وزير الخارجية.

عدلت الاتفاقية بعض أحكام اتفاقية أنقرة؛ تلبية لمطالب الأتراك في باياس وقرى كلس، وأضيفت مادة خاصة (المادة ١٤) التي توجب الالتجاء إلى التحكيم في أي نزاع ينشأ بين فرنسا وتركيا، واتفق الطرفان على موقف حياد ودي تجاه أي اعتداء من دولة ثالثة على أحد الجانبين المتعاقدين، كما تم الاتفاق على التعاون بين الحكومتين لمكافحة العصابات في المنطقة الحدودية التي تقع على مسافة ٥٠ كم من كل جانب من الحدود المشتركة السورية والتركية[٢].

والجدير بالذكر أن اتفاقية دي جوفنيل تأخر التوقيع عليها من ١٨ شباط ١٩٢٦ إلى أيار ١٩٢٦، لعدّة أسباب من أهمها: الاعتراضات القانونية التي قدّمتها لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم، والتي لفتت نظر فرنسا إلى أن تعديل الحدود والتنازل عن محطة باياس وبعض قرى كلس لتركيا، يناقض المادة الرابعة من صك الانتداب، والتي تنص: «**على أن الدولة المنتدبة مسؤولة عن**

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) للاطلاع على نص الاتفاقية والملاحق: انظر: جمال أركبي: مرجع سابق، ملحق رقم ٨، ص٢٢٠-٢٣٠. وانظر: F.O. 371/ 11519 E 3898 NO 118/89 PARIS 25 JUNE 1926.

التنازل عن أي شيء من الأراضي السورية واللبنانية أو تأجير ليوضع تحت تصرف دولة أجنبية»، ثم وافقت اللجنة بعد أن صرّح المسيو روبير دوكاييه ممثل فرنسا أمام لجنة الانتداب الدائمة، بأن الاتفاقية ستعرض على العصبة للموافقة على ما يتعلق بالقسم الخاص بتعديل الحدود قبل تنفيذ الاتفاقية.

ولكن المندوب الفرنسي نفى ما جاء في تقرير لجنة الانتدابات الدائمة الذي رُفع إلى مجلس العصبة، فيما يتعلق بتصريحه لتقديم الاتفاقية إلى المجلس، والحصول على موافقته عليها، مدّعياً أن ذلك غير مطلوب من الدولة المنتدبة بموجب المادة الثالثة من صك الانتداب لسورية ولبنان، وأضاف أن فرنسا سترسلها إلى العصبة للتسجيل فقط عملاً بالمادة (١٨) من ميثاق العصبة[١].

مرة أخرى عادت العلاقات الفرنسية - التركية إلى التوتر بسبب الخط الواجب تحديده بين نصبين وجزيرة ابن عمر على الفرات، ونتج عن هذا التوتر غارات تركية على الحدود[٢]، أسفرت عن عودة المفاوضات بين أنقرة وباريس، وتم الاتفاق أخيراً بين السفير الفرنسي في أنقرة والحكومة التركية، ووقع على بروتوكول الحدود في ٢٢ حزيران ١٩٢٩، وسويت الحدود بتقسيم المنطقة المتنازع عليها، فأخذت تركية خُمس المنطقة، واستبقت فرنسا لسورية الأخماس الأربعة الباقية[٣]، وانتهت لجنة الحدود من عملها بإنجاز تعيين الحدود حتى نهر دجلة، ووضع الملحق النهائي لوضع الحدود التركية السورية في ٣ أيار ١٩٣٠[٤].

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٨-١٩.

(٢) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 59.

(٣) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٢١.

(٤) للاطلاع على ملحق المعاهدة والبروتوكولات: انظر: جمال أركبي: مرجع سابق، ملحق رقم ٩، ص ٢٣٦-٢٣٧.

٣- السياسة الفرنسية في لواء إسكندرونة (١٩٢٠-١٩٣٤):

أ- لواء إسكندرونة في التقسيمات الإدارية الفرنسية:

عندما أعلن اللنبي الإدارة العسكرية المؤقتة للمناطق المحتلة في ٢٤ تشرين الأول ١٩١٨، كان الفرنسيون ملزمين من الناحية الفنية بتطبيق النظام العثماني السابق إلى حين توقيع معاهدة سلام مع تركيا، لتسوية الوضع القانوني لهذه المناطق، وإلى حين تعيين الوصاية على هذه المناطق والموافقة عليها.

ولكن الحكومة الفرنسية كانت متحمسة لإدخال التحسينات الإدارية على هذه المناطق، فقامت بإنشاء سنجق الإسكندرونة بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩١٨، وذلك بضم أقضية الإسكندرونة، وأنطاكية، وحارم، وبيلان إلى القسم الغربي للمناطق المحتلة، ووضعها تحت سيطرة حاكم الإسكندرونة الفرنسي[١].

وبعدما تمكن الفرنسيون من إحكام السيطرة على سورية قاموا بإلغاء المنطقة الغربية بتاريخ ٣١ آب ١٩٢٠، وقسّموا سورية إلى أربع دويلات هي حلب في الشمال، ودولة دمشق في الجنوب، ودولة العلويين في الساحل[٢]، ودولة جبل الدروز، وجعلت لكل دولة منها حكومة مديرين مستقلة، ومرتبطة مباشرة بالمفوض السامي، وتخضع قراراتها الهامة إلى تصديقه.

وأُلحق لواء إسكندرونة المستقل، بموجب القرار رقم (٣٣٠) تاريخ ١ أيلول ١٩٢٠، بحكومة حلب، مع احتفاظه بالاستقلال الإداري ضمن

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 25-26.

(٢) يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، ص ٤٤.

الحكومة[1]، وادعى الفرنسيون أنهم عمدوا إلى تقسيم سورية بناء على رغبة السكان، أصحاب العلاقة المباشرة، وأن الاختلاف في الأديان والأجناس ودرجة النمو السياسي، قد أرغمهم على اتخاذ هذا التدبير المستمد من تفكير عميق ومتسامح في مصالح الشعب السوري الحقيقية.

ولكن السبب الحقيقي من وراء هذا التقسيم، يعود إلى موقف فرنسا المتشدد من الحركة القومية العربية، والرغبة في وضع العراقيل في طريقها، بغية تحقيق عدة أهداف من أهمها: تشجيع نمو الاتجاهات الانفصالية، وتحويل سورية إلى دولة داخلية يفصلها عن البحر جدار قوامه حكومة اللاذقية وسنجق الإسكندرونة، إضافة إلى أن خلق هذا العدد من الحكومات المحلية المنفصلة بعضها عن بعض، وتسخيرها لفرض الإرادة الفرنسية، يشجع على التفكك والقضاء على الاتجاه القومي للسكان، وإحلال الاتجاه الإقليمي محله، وبذلك تعرقل فرنسا مسيرة الحركة العربية نحو الوحدة[2].

أصدر المفوض السامي قراراً بتطبيق النظام الإداري الخاص بلواء إسكندرونة في ٨ آب ١٩٢١م الذي تضمن الاعتراف باللغة التركية لغة رسمية في اللواء أسوة باللغة العربية[3]، ثم عمل على تعديل مشروع التجزئة، محاولة منه لإرضاء الشعب السوري، فأصدر في ٢٨ تموز ١٩٢٢ قراراً بإنشاء اتحاد بين حلب ودمشق ودولة العلويين[4]، وبقي لواء إسكندرونة ضمن الاتحاد جزءاً من دولة حلب التي عينت حدودها الشمالية والجنوبية بموجب قرار المفوض السامي رقم (١٠٢٥) تاريخ ١٢ أيلول

---

(١) عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج ٤، ص ٤٠٧. وانظر: حسن الحكيم: مرجع سابق، ص ٢٥٣.

(٢) جورج أنطونيوس: مرجع سابق، ص ٤٠٨-٤٠٩.

(٣) عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج ٤، ص ٤٠٧-٤٠٨.

(٤) حسن الحكيم: مرجع سابق، ص ٢٦١.

١٩٢٢، ونص القرار على أن حدود أراضي اللواء ضمن نطاق حكومة حلب هي كالآتي[(١)]:

١- قضاء الإسكندرونة مضافاً إليه قسم جبل بركات.

٢- قضاء بيلان مضافاً إليه قضاء الخاصة.

٣- قضاء أنطاكية.

والجدير بالذكر أن قرار المفوض السامي قد أضاف إلى هذه الأقضية بعض المناطق التي تحتوي على أغلبية تركية، وفصل بعض المناطق التي تحتوي على أغلبية عربية، فقد أُلحقت بعض المناطق التركية المجاورة، وهي: «***ناحية جلق، وقضا الخاصة، وقسم من جبل بركات، وناحية الأورود***»، التي تحوي أغلبية تركية، وفصلت منطقة حارم التي تحوي أغلبية عربية على حدود اللواء.

على أثر ذلك ارتفعت نسبة الأتراك في لواء إسكندرونة من ٢٨،٩٠% قبل قرار المفوض السامي، إلى ٣٨،٩٠% بعد القرار[(٢)].

وخلال تلك الفترة كانت القرارات الفرنسية المتعلقة بالنظام الخاص باللواء تشير إلى أن فرنسا كانت حريصة على الحفاظ على الاستقلال الذاتي الإداري للواء إسكندرونة ضمن الوحدة السورية، والوفاء بالتزامات الحكومة الفرنسية نحو تركيا في حماية بقاء النظام الخاص، كما نصّت المادة السابعة من اتفاق أنقرة[(٣)]، الموقع في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١.

وفي ٤ آذار ١٩٢٣، أصدر المفوض السامي قراراً يقضي بأن تطبق في لواء إسكندرونة جميع القوانين المرعية في دولة حلب، على أن يمثل

---

(١) عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج ٤، ص ٤٠٨-٤١٠. وانظر:

Adnan AITA: Le Conflit d'Alexandrette et la Société Des Nations, Damas 1949, p 28.

(٢) *Ibid*., p28.

(٣) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit*., p 46.

اللواء بنواب في مجلس دولة حلب التمثيلي، ويُعين في اللواء متصرف لإدارة شؤونه إلى جانب مندوب المفوض الفرنسي الذي يمارس في الواقع صلاحيات الحاكم السياسية كافة[١].

وفي بداية شهر نيسان ١٩٢٣، انتهت مهمة الجنرال غورو المفوض السامي والقائد العام للقوات الفرنسية في سورية ولبنان، وحلَّ محله المفوض السامي الجديد فيغان[٢] والذي كان بداية أعماله إعلان حلّ الاتحاد السوري في ٥ كانون الأول ١٩٢٤، وإنشاء وحدة بين دولة دمشق ودولة حلب، وإبقاء حكومة العلويين خارج الدولة الجديدة[٣].

وعلى أثر إعلان الوحدة السورية بين حلب ودمشق، أعلن المفوض السامي الجديد فصل لواء إسكندرونة بكامل أقضيته عن دولة حلب، وربطه مباشرة برئيس دولة سورية، مع احتفاظه بنظام إداري ومالي خاص، وجعل اللغة التركية لغة رسمية كالعربية والفرنسية[٤].

ثم أصدر الجنرال سراي الذي خلف الجنرال فيغان قراراً في كانون الثاني ١٩٢٥، أيد بموجبه نظام اللواء الخاص في الإدارة المالية، ولاسيما في جعل اللغتين العربية والتركية متساويتين في المقام الرسمي[٥].

كان لسياسة المندوب السامي الجديد المسيو دي جوفنيل الذي خلف الجنرال سراي التي اعتمدت على الإدارة اللامركزية، أثرها في تشجيع الحركة الانفصالية في لواء إسكندرونة، فقد قام نواب اللواء الذين انتخبوا

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، ص ١٠١.

(٣) للاطلاع على نص القرار انظر: حسن الحكيم: مرجع سابق، ص ٢٦٣-٢٦٦.

(٤) حسن الحكيم: مرجع سابق، ص ٢٦٠. وانظر: يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، ص ١٠٢.

(٥) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٥.

عن أقضية إسكندرونة وأنطاكية وقرقخان في الانتخابات النيابية لكانون الثاني ١٩٢٦م برفع كتاب إلى المفوض السامي الفرنسي يطالبون فيه بفصل لواء إسكندرونة نهائياً عن حكومة دمشق، وربطه مباشرة بالمفوض السامي في بيروت، واجتمع هؤلاء النواب وشكّلوا مجلساً تمثيلياً مستقلاً في ٢٢ شباط ١٩٢٦.

وفي آذار وضع هذا المجلس - معتبراً نفسه مجلساً تأسيسياً - قراراً بإعلان استقلال اللواء وانفصاله عن حكومة دمشق، ووضع دستوراً خاصاً به، وطلبوا من المفوض السامي رسمياً تعيين المسيو دوريو[١]، مندوب المفوض السامي في الإسكندرونة، رئيساً لهذه الدولة[٢]، وقد وافق المفوض السامي على هذه القرارات في ١٢ نيسان ١٩٢٦.

أما الحكومة السورية، فقد استاءت من العمل الانفصالي في اللواء، وطلب أحمد نامي رئيس دولة سورية من المفوض السامي أن يُكلف حكومته بالتفاوض فوراً مع الأهالي في اللواء، للإبقاء على اللواء جزءاً من سورية الموحدة، وشدد على أهمية اللواء لسورية باعتباره الميناء الطبيعي لمدينة

---

(١) **بيير دوريو**: هو مندوب المفوض السامي في لواء إسكندرونة، بقي في منصبه أربعة عشر عاماً، ما بين عام ١٩٢٣ وأواخر عام ١٩٣٧، كان ممثلاً للأوساط الإمبريالية الموغلة في الرجعية الفرنسية، كان خبيراً في الشؤون التركية، عمل جاهداً - خلال السنين التي قضاها في منصبه - على إرضاء أهواء الأتراك، وكان صاحب مشروع إلحاق لواء إسكندرونة بتركيا. عند مغادرته اللواء وعودته إلى فرنسا حمل معه ثروة كبيرة ضمّت السجاد والتحف النفيسة الأثرية النادرة، وقال في مؤتمر صحفي في الأستانة أنه زرع البذور التي لا بد أن تؤتي ثمارها بعد عام من الزمن، وتحققت مقولته، ولم يمض عام على مغادرته اللواء حتى اجتاحت القوات التركية لواء إسكندرونة في ٥ تموز ١٩٣٨.

انظر: أليشان باريميان: قضية لواء إسكندرونة والدبلوماسية الدولية /١٩٣٦-١٩٣٩/، ترجمة هرانت حبشيان، دمشق ١٩٩٣، ص ٣١.

(٢) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

حلب على البحر[١]، وبناءً على ذلك قام رئيس الدولة السورية بزيارة اللواء، وألقى خطاباً شاملاً، أكد فيه عزم حكومته على إدارة البلاد على قاعدة اللامركزية الواسعة، فلقي خطابه ارتياحاً لدى الأهالي.

وبعد عودته إلى دمشق، اجتمع السيد أحمد نامي مع وزرائه، وأطلعهم على رغبة الأكثرية الساحقة في لواء إسكندرونة بالوحدة، ثم عقد مجلس الوزراء جلسة برئاسته، وتقرر إرسال الوزيرين يوسف الحكيم وزير العدلية، والوزير شاكر الشيباني وزير المالية إلى لواء إسكندرونة[٢]، كما أرسل المفوض السامي دي جوفنيل الجنرال بيلون في بعثة إلى الإسكندرونة؛ ليطلب من المجلس إعادة النظر في قراره[٣].

اجتمع الوزيران مع نواب اللواء، ومندوب المفوض السامي دوريو، ومحافظ اللواء، في دار الحكومة، وفي نهاية الاجتماع وافق النواب على إعادة ضمه إلى أمه سورية، وعدّ حكومتها مرجعه الأعلى، ووقعت مضبطة تتضمن إجماع كلمتهم، بصفتهم الممثلين الشرعيين للواء إسكندرونة، ووقع في ذيل المضبطة كل من رئيس البلدية المسيو فيلبي، ومحافظ اللواء السيد إبراهيم أدهم، ومندوب المفوض السامي دوريو، والوزيرين[٤].

وبقي لواء إسكندرونة جزءاً من الدولة السورية، يتمتع بنظامه الإداري الخاص به، ونُشر النظام الأساسي للواء إسكندرونة ضمن قرار المفوض السامي الجديد بونسو[٥] الذي صدر بتاريخ ٤ أيار ١٩٣٠.

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 46.

(٢) يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، ص ١٥٥، ١٥٩.

(٣) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 46.

(٤) يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، ص ١٥٥، ١٥٩. وانظر: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٦.

(٥) للاطلاع على نصّ النظام الأساسي للواء إسكندرونة، انظر: حسن الحكيم: مرجع سابق، ص ٢٨٧-٢٩٠.

ب- الإدارة الفرنسية وأثرها على لواء إسكندرونة:

كانت مهمة الدولة المنتدبة، وفق أحكام المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم وأحكام صك الانتداب، أن تقوم بدور الوصي، وتدير شؤون البلاد، وتقدم التوجيهات لحكومة الدول التي هي تحت الانتداب، ولمديري المؤسسات الحكومية ريثما يستطيع هؤلاء إدارة شؤونهم بنفسهم.

ولكن هذه الوصاية كانت تتحقق على نحوٍ مغاير في لواء إسكندرونة، فقد كان مندوب المفوض السامي في سورية ولبنان ينفذ شخصياً - أو عن طريق المراقبين والمستشارين والمفتشين الخاضعين له مباشرة - كل وظائف سلطات اللواء تقريباً، بالرغم من وجود أجهزة إدارية شكلية في اللواء(١).

ولكن بشكل عام كانت الأجهزة الإدارية خاضعة بشكل كامل لسيطرة المفوضية الفرنسية(٢)، حيث كانت أهم مديريات السلطة التنفيذية في اللواء يتسلم إدارتها عملياً، وأحياناً رسمياً، الموظفون المدنيون والعسكريون الفرنسيون الذين يخضع لهم رؤساء الدوائر الحكومية، ثم حُددت صلاحيات مندوب المفوض السامي في أمرين أصدرهما المفوض السامي في ١٢ كانون الأول ١٩٢٤، وفي ٢٤ أيار ١٩٣٠، مُنح المندوب بموجبهما حق قيادة نشاط دوائر الحكومة جميعها ومراقبتها، وأجهزة الأمن الداخلية والحكومية، وتوجيه التعليمات لمتصرف اللواء، وعن طريقه إلى مرؤوسيه.

وكانت القرارات والتعليمات جميعها الصادرة عن المتصرفين تخضع لتوقيع المندوب، لتكتسب الصفة الشرعية والقانونية، وعُدَّ المندوب، والمرشد، والموجه لمدير المالية، والمشرف العام على النفقات، كما كان تحت إمرته المباشرة أجهزة الأمن الداخلية والحكومية، وحرس الحدود، ومصلحة

---

(١) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ٢٩-٣٠.

(٢) لونغريغ: مرجع سابق، ص ٣٣١.

الجمارك، وأجهزة رقابة شتى خدمات المفوضية السامية، وشركات الامتيازات الأجنبية في اللواء[1].

وهكذا فإن مندوب المفوض السامي كان يراقب، ويشرف مباشرة على ميادين حياة اللواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جميعها.وكان مندوب المفوض السامي في لواء إسكندرونة المسيو **بيير دوريو**، قد أدّى دوراً كبيراً في دعم الأتراك في لواء إسكندرونة، وكان من أهم نتائج سياسته: اقتحام القوات التركية لواء إسكندرونة في ٥ تموز ١٩٣٨.

كان المسيو دوريو يترأس إدارة الانتداب الفرنسي في لواء إسكندرونة، وكانت إدارته تضم أكثر من خمسة وعشرين موظفاً فرنسياً؛ إضافة إلى أكثر من عشرة أشخاص مسؤولين ومعاونين لدى المندوب، يؤلفون المفتشين، والمستشارين، وهم الذين يتولون عملياً إدارة شؤون المتصرفيات الحكومية والأقضية والنواحي، ولم يكن أي قرار يتخذه الموظفون المحليون يكتسب الشرعية إلا بموافقة ومصادقة هؤلاء المراقبين الفرنسيين[2].

ولو دققنا في مواقف الموظفين الفرنسيين في مختلف دوائر اللواء لوجدنا لديهم نزعة تشجيع الإدارة الخاصة التي سعوا لتطبيقها بشكل يضمن مصالح العنصر التركي على حساب العرب، مما أثار تذمر العرب، وظهر لهم أن المفوضية الفرنسية ناصرت في سياستها الإدارية الأتراك على العرب كمقدمة لفصل اللواء تدريجياً وتسليمه لتركيا[3]. فتعيين متصرف اللواء كان يتم، حسب النظام الإداري، من قِبل رئيس الدولة، ولكن الاختيار كان يتم عملياً من بين الشخصيات التي ترشحها وترضى عنها سلطات الانتداب، وقد شغل منصب متصرف اللواء ما بين أعوام ١٩٢٣-١٩٣٥ موظف تركي يدعى إبراهيم أدهم

---

(١) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٠-٣٢.

(٣) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٤.

سومين، وكان أداة طيعة بيد المندوب الفرنسي دوريو، وكانت صلاحيات المتصرف تشمل تنفيذ القوانين والأنظمة ومتابعتها، والإشراف على شؤون اللواء المالية والإدارية، وقيادة نشاط الأجهزة الإدارية والدوائر الحكومية في اللواء، أما السكرتير العام لمتصرفية اللواء - وهو من الشخصيات التركية - فقد كان يدير شؤون اللواء عملياً وكافة المصالح والأعمال الحكومية[١].

والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن العنصر التركي يشكّل حوالي ٣٩% من نسبة سكان اللواء، إلا أن نسبتهم في الإدارة المحلية كانت تصل إلى ٤٠%[٢].

وفي الواقع أن الجانب العربي لم ينل عطف الفرنسيين ما حظي به العنصر التركي، فقد كان رؤساء المؤسسات والدوائر الحكومية التابعة للمتصرفية أغلبهم أتراكاً، فمثلاً مدير الأشغال العامة، ومدير المعارف، ومدير الزراعة والاقتصاد، كانوا كلهم أتراكاً، أما مدير الصحة، ومدير المالية، فكانوا عرباً[٣].

أدى المفتشون الفرنسيون دوراً كبيراً في هذا المجال، فكان المسيو بازنتين مفتش المعارف، يشجع العنصر التركي على الإقبال على التعليم، ويسهل لهم السبل، بينما يثبط عزم الشباب العرب بصرفهم إلى مزاولة الحرف، كما كانت البعثات العلمية التي تُرسل من اللواء إلى دمشق، مؤلفة في غالبيتها من الأتراك، كما أن المسيو دليس، مفتش الزراعة، كان يفسح المجال لعمل الموظفين الأتراك دون العرب، كما اهتم الحكام السياسيون في اللواء بمناصرة الأتراك، وهكذا أصبح للأتراك حظٌّ أوفر في الوظائف الإدارية والتعليمية[٤].

---

(١) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤.

(٢) عبد الرحمن كيالي، مرجع سابق، ج٤، ص ٤١٢.

وانظر: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 40.

(٣) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ٣٥.

(٤) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٦.

أما بالنسبة للشؤون القضائية التي كانت متصلة بوزارة العدل السورية، فقد وجد في لواء إسكندرونة محاكم صلح وبداية، أما محاكم المراتب العالية مثل الاستئناف والنقض والمحاكم المختلطة، فكانت من اختصاص هيئات القضاء في حلب ودمشق، وكانت المحاكمات تجري باللغتين العربية أو التركية، وكان القضاة من قدامى موظفي المحاكم العثمانية، ومعظمهم من الأتراك أو من العرب المستتركين، أما المدعي العام، فكان تركياً من أنطاكية، وكان على الموظفين العرب أن يتعلموا اللغة التركية ليتمكنوا من تسيير قضايا الأتراك عن معرفة تامة، بينما كان الموظفون الأتراك يجهلون بصورة عامة اللغة العربية[١].

من خلال ما سبق نجد أن الفرنسيين اتبعوا سياسة انفصالية وإقليمية في لواء إسكندرونة، وكانوا دائماً يحاولون إبقاء العرب، وهم الغالبية العظمى من سكان اللواء، بعيداً عن المناصب الحكومية؛ إضافة إلى سياسة التنازلات الإقليمية والتعديلات التي أحدثت ضرراً بمصالح العرب[٢]، ولاسيما ضمّ المناطق ذات الأغلبية العربية عن لواء إسكندرونة، بهدف زيادة نسبة الأتراك وجعلهم أغلبية على حساب العرب؛ هذا إضافة إلى الصعوبات التي واجهها العرب في وجه حركاتهم الاجتماعية والرياضية، فكانت سلطات الانتداب تغلق نواديهم إذا ظهرت فيها بوادر نزعة سياسية بينما النوادي التركية تُترك وشأنها حتى لو نزعت إلى العمل السياسي، ولا ريب أن ثروة العناصر التركية في اللواء وغناها، كانت من أهم العوامل التي ساعدت في الاستئثار بالنفوذ، ولاسيما أن كبار المُلاك في اللواء كانوا من الأتراك، بينما الأكثرية الساحقة من عرب اللواء كانوا من الفلاحين الفقراء الذين يرتبطون بملاكهم الأغوات الأتراك[٣].

---

(١) عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج ٤، ص ٤١١.

(٢) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ٣٦-٣٧.

(٣) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٦-١٧.

٤- إثارة قضية لواء إسكندرونة:

أ- بدايات الأزمة:

بدأت الصحافة التركية منذ مطلع عام ١٩٣٢، تهتم بلواء إسكندرونة، فقد عبّر يونس نادي المحرر في جريدة الجمهورية التركية في العدد الصادر بتاريخ ٢٢ آب ١٩٣٢، عن التميّز الواضح بين الشخصية التركية في أنطاكية والإسكندرونة، وبين السوريين الآخرين عامة تحت الانتداب الفرنسي، كما أكد السيد شيريل المفوض الأمريكي في إستانبول: بأنه خلال حديثه مع السيد حكمت بك سكرتير عام رئاسة الجمهورية التركية، اعترف له السيد حكمت بأن مصطفى كمال: **«كان يكرس كل قدراته لتتريك تركية، ومهما يكن سنكون مسرورين لكي نمتلك أنطاكية والإسكندرونة، فكلاهما تسكنها أغلبية كبيرة من السكان، كما أننا نشعر بأن زملاءنا الوطنيين الأتراك هناك لا يتمتعون بحق الاحتفاظ بثقافتهم التركية ومدنيتهم اللتين ضمتهما فرنسا، بموجب معاهدة فرانكلين - بويون»**(١).

بدءاً من عام ١٩٣٤، أخذت مسألة الإسكندرونة تسترعي اهتماماً أكثر جديةً في تركية، فقد لوحظ أن الأتراك قد وقفوا أعمال البناء في مرسين، وفي الوقت نفسه بدأت فرنسا بتطوير ميناء طرابلس بدلاً من تطوير ميناء الإسكندرونة؛ مما يدل على احتمال استيلاء الأتراك على لواء إسكندرونة(٢).

وأعطت زيارة والي عينتاب في ٢٧ نيسان ١٩٣٤، أول إشارات أزمة اللواء، فقد صدرت التعليمات في ٢٦ نيسان، إلى القادة الكماليين في أنطاكية، بتنظيم استقبال باهر للوالي، وتنظيم مظاهرات شعبية تدعو إلى ضم اللواء إلى تركية، كما أعطت السلطات الفرنسية للأتراك الإذن بالقيام بهذا الاستقبال(٣).

---

(١) Walter c. BANDAZIAN, *Op.Cit.*, p 62-63.

(٢) 2 F.O. 371/16996/ Vol. 16976 Angora, 11 Nov 1933.

وانظر أيضاً:

F.O. 37113272/ vol. 17946 Angora, 12 May 1934.

(٣) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 61.

وهكذا شهدت زيارة والي عينتاب في ٢٧ نيسان استقبالاً ومظاهرات تأييدية كبيرة من الأتراك المقيمين في اللواء، كما نُشرت صور أتاتورك على المحلات، وصاح المتظاهرون «**يعيش مصطفى كمال، أنقذونا، وليسقط العرب**»(١). كما نُشرت شائعات تدعي أن الجيش التركي سوف يدخل المدينة في ١٣ أيار.

إن زيارة والي عينتاب كانت قد رُتبت بشكل يجعلها فرصة نادرة لإظهار قوة الأتراك في اللواء أمام السلطات الفرنسية وعرب اللواء(٢).

ولكن عرب اللواء الذين صدمتهم هذه المظاهرات التركية للوهلة الأولى، استطاعوا ضبط أنفسهم واستجمعوا قواهم وردوا الصاع للأتراك بمظاهرات مماثلة - عند زيارة الجنرال هنتزكر القائد الأعلى لجيش شرقي المتوسط الفرنسي - إلى مدينة أنطاكية في ٥ أيار ١٩٣٤، في جولة تفتيشية، وقد حمل العرب الأعلام السورية، وساروا عبر شوارع أنطاكية يهتفون: عاشت سورية، عاشت فرنسا.

كما نُظمت مظاهرات مماثلة في ٥-٦ أيار ١٩٣٤، في منطقة حاجيلر، ومنطقة إسكندرونة، عندما زارها الجنرال هنتزكر.

أمام تدهور الوضع في اللواء صرّح المفوض السامي الكونت دي مارتل، رداً على الشائعات التي راجت إثر مرور والي عينتاب في الإسكندرونة وأنطاكية، بأنه لم ولن يدخل في مفاوضات مع الحكومة التركية، فيما يتعلق بأية تعديلات في حدود السنجق، التي رُسمت في ٣ أيار ١٩٣٠، وأكد أن مفاوضات كهذه لا تخالف فقط السياسة الفرنسية؛ بل هي أيضاً مخالفة لميثاق الانتداب(٣).

---

(١) Paul du VEOU; Le Désastre d'Alexandrette /1934-1938/, Paris 1938, p 50.

(٢) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 61.

(٣) Paul du VEOU, *Op.Cit.*, p 50.

وانظر: محمد علي زرقة: مرجع سابق، ج٢، ملحق ١١، ص ٣١١-٣١٢، عن جريدة اللواء، العدد ٦.

كما أكد الرئيس السوري محمد العابد، وتاج الدين الحسيني، وزير خارجيته خلال زيارتهما إلى اللواء في ٢٨-٢٩ أيار: على رفض الشائعات وتأكيد ارتباط اللواء بسورية[١].

ولكن من ناحية أخرى، بدت نوايا تركيا حيال لواء إسكندرونة أكثر وضوحاً في عام ١٩٣٥، فقد أكدت صحيفة «**الطان**» التركية والتي تصدر في استانبول في عددها الصادر في ١٨ أيلول ١٩٣٥: «**أن أتراك السنجق يأملون في وقت قصير أن تتحد لؤلؤة البحر المتوسط مع الدولة الأم**»، وفي أول تشرين الثاني ١٩٣٥، أعلن أتاتورك في خطابه الافتتاحي أمام المجلس الوطني: بأن إسكندرونة وأنطاكية من أبوين تركيين[٢].

كان لزيارة والي عينتاب الناجحة عام ١٩٣٥، وتصريحات كمال أتاتورك دورٌ كبيرٌ في دفع الأتراك المتطرفين، وبعث حركة التحرر التركية، فبدأ الأتراك في اللواء يحتفلون بالأعياد الوطنية التركية بكثير من الأبهة والتظاهر، وحتى أنهم كانوا يرسلون برقيات التهاني لأتاتورك وللمسؤولين الأتراك في أنقرة[٣].

ب- إثارة القضية من قِبل الأتراك:

بعد أن تم الاتفاق بين الحكومة الفرنسية سورية على عقد معاهدة عام ١٩٣٦، أعلنت بعض الصحف التركية موقف تركيا تجاه ذلك، وأيدت وصول سورية إلى الاستقلال والوحدة، مع تأكيدها على ضرورة بقاء اللواء محافظاً على وضعه الإداري الخاص الذي أنشئ لصالح الأتراك، فقالت جريدة

---

(١) للاطلاع على نصّ خطاب رئيس الوزراء السوري انظر:

محمد علي زرقة: مرجع سابق، ج٢، ملحق ١١، ص٣١١-٣١٢، عن جريدة اللواء، العدد ٦.

(٢) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 61

(٣) *Ibid.*, p 68.

«**الوقت**» الصادرة في أنطاكية: «**ليس لتركيا القومية أيه غاية أو أمل في سورية إلا ما نتج من تأمين في اتفاقاتنا مع الفرنسيين في الشكل الإداري لمدينتي الإسكندرونة وأنطاكية، فالمحافظة على الإدارة الحاضرة فيها، معناه في نظرنا المحافظة على الكثرة التركية في تلك المنطقة، وبقاء حدودنا في سلامة دائمة، ففي الوقت الذي يبحثون فيه قضية تبديل شكل الإدارة في سورية لا يسعنا إلا أن نذكر هذه المنطقة بمرارة**»، كما أكدت جريدة «**يني كون**»: «**نحن الأتراك الوطنيون يسرنا تماماً أن نرى البلاد السورية تسير بمثل هذه الخطوات واستقلالها**»[١].

والجدير بالذكر أن المباحثات الفرنسية السورية في باريس بشأن المعاهدة، لم يسبقها أية مباحثات فرنسية تركية حول اللواء، مما يعني أن اللواء عُدَّ خلال المباحثات الفرنسية السورية، من ناحية سياسية جزءاً من سورية، وستطبق عليه أية اتفاقية يتم التوصل إليها بين الطرفين السوري والفرنسي[٢].

ولكن عندما كان الوفد السوري منهمكاً بالمفاوضات، قدم أتراك اللواء عرائض إلى المفوض السامي في بيروت، طالبوا فيها فصل اللواء عن سورية[٣]، وبالوقت نفسه ردَّ عرب اللواء على العريضة التركية بعريضة أخرى إلى المفوض السامي بتاريخ ٤ آذار ١٩٣٦، نشرتها جريدة ألف باء، وقال مراسلها إنها ردٌّ على دعاة الانفصال، ومن أهم ما جاء فيها: تأكيد عرب اللواء أن العريضة التي أرسلها أتراك اللواء لا تمثل سوى عددٍ قليلٍ من الموظفين والجماعة المأجورين الذين لا يمثلون إلا شخصياتهم وأنانيتهم، وأن عرب اللواء يرفضون التجزئة رفضاً قاطعاً، ويعلنون أن مطالبهم هي تحقيق الوحدة السورية بلا قيد أو شرط، وإعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد السورية[٤].

---

(١) عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج ٤، ص ١٩٨-١٩٩.

(٢) عبد الرحمن بيطار: المعاهدة الفرنسية السورية والحكم الوطني في سورية /١٩٣٦-١٩٣٩/، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ١٩٩٣، ص ١٣٨.

(٣) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٢٦.

(٤) للاطلاع على نص العريضة: عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج ٤، ص ١٣٨-١٣٩.

وبالرغم من ذلك، فإن الحكومة التركية لم تحرك ساكناً في أثناء المفاوضات بين الوفد السوري والحكومة الفرنسية، ولم يكن لمطالبة أتراك اللواء أي أثر مباشر في المفاوضين فيما يخص مستقبل لواء إسكندرونة، فكان من المفهوم ضمنياً أن يحتفظ اللواء بوضعه الداخلي ضمن الدولة السورية، وبالشروط التي قطعتها فرنسا على نفسها في اتفاقياتها التي عقدتها مع تركيا فيما يتعلق بوضع اللواء[١].

وعندما تم عقد المعاهدة الفرنسية - السورية، في ٩ أيلول ١٩٣٦، لم تكن هناك أية إشارة إلى وضع اللواء في بنود المعاهدة أو في ملحقاتها؛ لأن وضعه سيكون مضموناً في المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة التي تنص على: «**أن يتخذ الطرفان الساميان كل التدابير بقصد أن تنقل إلى الحكومة السورية يوم انتهاء الانتداب كل الحقوق والواجبات الناتجة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص سورية أو باسمها**»[٢].

وبإعلان عقد المعاهدة بدأ الأتراك يظهرون الرغبة في فتح قضية الإسكندرونة، فاستغلوا مرور نوري السعيد، وزير خارجية العراق، بالأستانة في طريقه إلى جينيف أوائل أيلول ١٩٣٦، فدعاه عصمت اينونو وأخبره بما ما ملخصه: «**سرّنا أن الحكومتين الفرنسية والسورية قد وصلتا أخيراً إلى حل القضية السورية، ويسرنا جداً أن تنال سورية استقلالها كما نال العراق استقلاله، ولكني أود لفت نظركم إلى قضية الإسكندرونة، فإننا نرى أن من مصلحتنا ومصلحة سورية حلّها بصورة تؤمن حقوق الطرفين، وإننا لم نثر هذه القضية في أثناء المفاوضات لعقد المعاهدة الفرنسية - السورية، لئلا نخلق مشكلة تؤثر في سير المفاوضات، ونحن نرتأي حلَّ المسألة بيننا وبين سورية مباشرة**».

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) حسن حكيم: مرجع سابق، ص ٣٣٠.

ثم طلب عصمت اينونو من السيد نوري السعيد أن يبين وجهة نظره للوفد السوري - وتبلغ الوفد دعوة منه للأستانة - في طريق عودته من جنيف إلى سورية[١].

لكن السيد نوري السعيد لم يستطع الاجتماع بالوفد السوري؛ لأنه عند وصوله إلى جنيف كان الوفد قد وصل إلى الأستانة، راجعاً من باريس في طريقه إلى سورية، وهكذا تمّ مرور الوفد في الأستانة من غير دعوة الأتراك.

عند وصول الوفد إلى تركيا اتصل بهم ممثلو الصحافة التركية، وسألهم عن الموقف السوري من تركية وقضية اللواء، فأجاب أعضاء الوفد: بأن هذا من اختصاص الحكومة السورية، وأكدوا أن مهمتهم محصورة في عقد المعاهدة مع فرنسا، وأنهم قد أدّوا مهمته وعادوا[٢].

وبالوقت نفسه أعد السيد ناجي شوكة الوزير العراقي المفوض الموجود في تركية حفلة غداء على شرف الوفد، دعا إليها سراج أوغلو وزير العدلية، ووكيل وزارة الخارجية التركي، ودار كلام عام في أثناء الحفل، أكد الوفد من خلاله حسن نوايا سورية تجاه تركيا، كما أعرب السيد سعد الله الجابري، رئيس الوفد السوري أثناء الحفل للسيد أوغلو أن سورية تقف موقف صداقة ودية مع تركية، وأن الحكومة السورية ستحافظ على مصلحة الأتراك في لواء إسكندرونة.

إلا أن هذا التصريح لم يرضِ الأتراك، وظهر لهم أن الوفد السوري كان يتجنب الدخول في أية مفاوضات من أجل اللواء[٣].

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج٤، ص ٣١٣.

(٣) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

ومنذ ذلك الحين بدأت الصحافة التركية تهاجم سورية في مقالات لا تنم عن حُسن الجوار، والميل لإزالة الجفاء، كما بدؤوا يهددون سورية باللجوء إلى عصبة الأمم للحصول على اللواء[1].

وفي الوقت نفسه، ازدادت تحركات الدعاية التركية في اللواء، وتحركات العناصر المعادية لإبقاء اللواء جزءاً من سورية، بعد نشر المعاهدة، وإثارة المواضيع المتعلقة بوضع اللواء في المعاهدة، ونتيجة لهذا النشاط الدعائي بدأت في اللواء سلسلة من الفتن[2]، وستظهر بشكل واضح في أثناء الانتخابات النيابية السورية.

ج- الأوضاع السياسية في لواء إسكندرونة:

شهد لواء إسكندرونة في تلك الفترة نشاطات سياسية من قبل السكان العرب والأتراك، فقد تجمع الأتراك الكماليون حول صحيفة تدعى «**يني كون**»، وانضم أفراد جيل الشباب من الأتراك إلى موادي الشباب الرياضية. وكان النشاط العربي السياسي مقسماً إلى ثلاثة تجمعات سياسية:

- **الأول**: العرب الموالون للانتداب الفرنسي الذين كانوا يدعون إلى استمرار الانتداب الفرنسي إلى ما لا نهاية.
- **الثاني**: أعضاء التجمع الوطني في دمشق، فقد نادوا باستقلال سورية التام، وعدّوا لواء إسكندرونة جزءاً لا يتجزأ من الوحدة السورية.
- **الثالث**: (عصبة العمل القومي): كانت تأمل بإنشاء إمبراطورية عربية تكون الخطوة الأولى نحوها هي الاستقلال التام لسورية.

وعلى الرغم من أن هذه المجموعات العربية كانت ظاهرياً منقسمة على نفسها، ولكنها كانت موحدة باعتبار أفرادها كلهم من العرب بالمقارنة

---

(١) عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج٤، ص ٣١٣.

(٢) عبد الرحمن بيطار: مرجع سابق، ص ١٨٤.

مع الأتراك، وكانت ترفض أي فكرة تنادي باستقلال اللواء عن سورية، وضمه إلى تركيا[١].

تعود بداية الحركة الوطنية العربية ونشأتها في لواء إسكندرونة إلى عام ١٩٢٩، بعودة زكي الأرسوزي من فرنسا والذي صدمته السياسة الاستعمارية الفرنسية في اللواء التي تسعى إلى بث روح التفرقة والتخاذل بين الطوائف العربية، فأخذ يبث الدعوة إلى الفكرة القومية بمفاهيمها المدنية[٢]، فتوضح بفضله في أذهان عرب اللواء مهمة الانتداب الفرنسي، وغايته من الكيد للعرب، فاتسع نطاق الدعوة، وأصبح نادي الفنون الجميلة في أنطاكية مركزاً لتوجيه الحركة الأدبية والاجتماعية.

وكان من مآثر هذه الدعوة خلق التجانس بين الطوائف العربية من خلال توحيد اللباس، ونشر الثقافة القومية، وتنقيتها من شوائب العصيان والتقليد.

وقد تبنت عصبة العمل القومي مهمة التوجيه السياسي، حيث بلغ عدد المنتسبين إلى العصبة عشرات الآلاف خلال أسابيع[٣]، وبشكل خاص بعد أن أدرك العرب ضعف موقفهم وحاجتهم للتوحد.

أدت كل هذه العوامل إلى تطور الشعور القومي العربي في اللواء الذي أدى بدوره إلى إظهار الصراع بين العرب والأتراك في اللواء، فكانت كل تظاهرة موالية لتركية، تستدرج تظاهرة موالية لسورية، وكان لابدَّ من حدوث صدام بين المجموعتين الوطنيتين المتحاربتين[٤].

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 66

وانظر: Paul du VEOU, *Op.Cit.*, p49-50.

(٢) نخلة ورد: مرجع سابق، ص ١٩١.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٩٣.

(٤) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 68.

ترافقت هذه الأحداث مع الانتخابات السورية التي جرت من أجل اختيار مجلس النواب الجديد في تشرين الثاني ١٩٣٦، للتصديق على المعاهدة الفرنسية - السورية، فقد حُدد موعد الانتخابات النيابية السورية للدرجة الأولى في ١٤-١٥ تشرين الثاني، والدرجة الثانية في ٣٠ تشرين الثاني، فدعا زعماء المنطقة الكماليين إلى مقاطعة الانتخابات في اللواء، حتى لا يتم النصاب القانوني، وليثبتوا بالتالي أن العنصر التركي يشكل أكثرية سكان اللواء.

كما بدأت الصحافة التركية حملة واسعة لمدة شهر كامل في تركية واللواء، للتأثير على سكان اللواء، بما فيهم خصوم الكماليين، وأنصار سورية من أتراك اللواء[١].

وكان أتراك اللواء - في الوقت نفسه - قد تشجعوا بتأثير اهتمام الحكومة التركية بشؤون اللواء، فألفوا جمعية استقلال هاتاي، وادعوا أن مدينة الإسكندرونة لم يؤسسها الإسكندر المقدوني بل أسسها الهاتائيون (الحثيون)، وهم أجداد الأتراك[٢].

في أثناء الاحتفالات بعيد الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول، أقام الأتراك الكماليون في اللواء احتفالات ضخمة وحماسية، وأجبروا الناس على إغلاق الأسواق، والمدارس، وإقامة المهرجانات الخطابية الحماسية، لإظهار عظمة أتاتورك، كما دفع الكماليون الطلاب الأتراك في مدرسة أنطاكية إلى إضراب شامل في ٢ تشرين الثاني.

وقتل الأتراك الكماليون أربعة من العرب الذين كانوا يستمعون إلى تسجيل للنشيد الوطني السوري في مقهى عام في لواء إسكندرونة[٣].

---

(١) Paul du VEOU, *Op.Cit.*, p 55.

(٢) *Ibid*,.57.

مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٣١.

وانظر أيضا:. Stefaanos YEARSIMOS, *Op.Cit.*, p 126

(٣) Paul du VEOU, *Op.Cit.*, p 55.

مع تطور أعمال الشغب التركية قررت السلطة الفرنسية في ١٣ تشرين الثاني، نفي خمسة من الزعماء الأتراك، كما أغلقت القوات الفرنسية جريدة «**يني كون**» التركية في أنطاكية، وألقى الفرنسيون القبض على زكي الأرسوزي، زعيم الحركة الوطنية العربية في اللواء، للعمل على تهدئة الأتراك، ثم أُطلق سراحه مع الزعماء الخمسة الأتراك.

وفي ٢٢ تشرين الثاني قُتل جنديان من الأتراك في أثناء أعمال الشغب في منطقة قرق خان[١]. ولكن بالرغم من الحالة الشديدة والتوتر، فقد جرت الانتخابات في موعدها، وحصلت على الأغلبية المطلوبة للدرجة الأولى.

وأمام هذا الوضع بدأ الأتراك باتباع أسلوب جديد من المناورة، وأصبح هدفهم تعطيل انتخابات الدرجة الثانية، فبدؤوا بتهديد الناخبين بالموت إذا أدلوا بأصواتهم، كما هددوا المرشحين الذين يرفضون سحب ترشيحهم، ووضعت القوات العسكرية التركية على أهبة الاستعداد التام لاقتحام الحدود؛ مما سبب خوفاً شديداً، خشية أن تغزوا تركيا اللواء.

ولكن بالرغم من جميع التهديدات والخوف الشديد، فقد أظهرت النتائج إعادة انتخاب المرشحين جميعهم من الجانب السوري.

بعد صدور النتائج شنّت الصحافة التركية هجومها على الحكومة السورية، وأصرّت على أن النتائج كانت بممارسة القسوة على الناخبين، وأن ٨٠% من الناخبين امتنعوا عن التصويت[٢].

كانت نتائج الانتخابات في اللواء مطمئنة للحكومة السورية، وصرّح سعد الله الجابري وزير الخارجية السورية: أن مقاطعة الأتراك للانتخابات لم

---

(١) *Ibid*,. p 59.

وانظر: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit*., p 93.

(٢) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit*., p 93.

يكن لها أي تأثير على النتائج، ولم تؤثر أيضاً على وضع اللواء في أن يبقى جزءاً من سورية.

ومن ناحية أخرى، جاءت الانتخابات صدمة عنيفة للمصالح التركية والكمالية في اللواء[١]، ولتعويض الهزيمة التي حصلت في الانتخابات شعرت الحكومة التركية و الكماليون أنهم بحاجة إلى أساليب مباشرة لإقناع الرأي العام التركي والعالمي بأن العناصر التركية في اللواء فُرض عليها العيش في جوٍّ من الشر والعدوان، وأخذت تثير من جديد أعمال الشغب، وبدأ الأتراك بالضغط على الأعضاء المنتخبين الجدد كي يستقيلوا وهددوهم بالموت إذا رفضوا ذلك.

وفي مساء ٣٠ تشرين الثاني، هاجم جماعة من الأتراك منزل العضو المنتخب محمود بن أضالي، وفي الأول من كانون الأول، جرى صدام بين الشرطة وجماعة من الأتراك كانوا يحاولون الهجوم على منزل العضو مصطفى آغا القصيري، أسفر عن قتيلين[٢].

وبدأت الصحافة التركية تشن الهجمات ضد الفرنسيين،وتتهمهم بالميل للسوريين، وأنهم استخدموا الدبابات والبنادق في ذبح الأتراك، فقد تضمنت إحدى افتتاحيات الصحف المعادية لفرنسا قولها: «**إننا نتهم بالدماء البريئة المسفوكة في أنطاكية، ليس فقط عملاء الاستعمار الفرنسي؛ بل الحكومة نفسها في باريس، ولتعلم فرنسا بأنها إذا لم تعاقب مرتكبي هذه الجرائم فمن المستحيل عليهم تركهم بدون عقوبة، وما الفائدة من الذهاب إلى جنيف إذا كان عليها ان تمر على أجساد الضحايا الأبرياء**»[٣]

---

(١) *Ibid*,. p 93.

(٢) Paul du VEOU, *Op.Cit*., p 50.

(٣) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit*., p 96.

د- المحادثات التركية الفرنسية حول لواء إسكندرونة:

على أثر مغادرة الوفد السوري تركيا آخر أيلول، حملت الصحافة التركية حملة شعواء على رجال الوفد السوري والسوريين، وأخذت تطالب الحكومة التركية بإنقاذ العنصر التركي في اللواء من ظلم السوريين وحكم فرنسا(١).

وفي الوقت نفسه، أوعزت الحكومة التركية إلى وزير خارجيتها الدكتور رشدي آراس، أن يشير إلى قضية الإسكندرونة، واهتمام الرأي العام التركي بها، من خلال حضوره لاجتماع عصبة الأمم، في ٢٦ أيلول ١٩٣٦.

أعرب الدكتور آراس عن سرور تركيا بحصول سورية على المعاهدة، ثم ذكر صلات الصداقة الفرنسية-التركية، وأردف قائلاً: «**إن لواء إسكندرونة يحوي أكثرية تركية لهذا فهو يسأل فرنسا أن تفسح المجال للحكومة التركية كي تدخل في مفاوضات ودية مع الحكومة الفرنسية لحلِّ هذه القضية**»، فأجاب المسيو فينو، ممثل فرنسا في مجلس العصبة، قائلاً: «**إن الحكومة السورية ستأخذ على عاتقها، بموجب المعاهدة الفرنسية - السورية، تنفيذ ما قطعته الحكومة الفرنسية على نفسها من تعهدات فيما يخص سنجق الإسكندرونة، أما إذا أرادت الحكومة التركية أن تنتهز هذه الفرصة لتحديد وضع اللواء، أو أن تتقدم بطلب جديد، فإن الحكومة الفرنسية مستعدة للتفاوض مع الحكومة التركية، على أن تكون ضمن أحكام اتفاقية أنقرة عام ١٩٢١، وأن الحكومة الفرنسية ستشرك في هذه المفاوضات الحكومة السورية**»(٢).

انتهزت الحكومة التركية تصريح المسيو فينو في مجلس العصبة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية بخصوص لواء إسكندرونة، كانت هذه الفرصة باعثاً لفتح مراسلات دبلوماسية مهمة بين أنقرة وباريس، استمرت من ١٠ تشرين الأول ١٩٣٦، إلى ٧ كانون أول ١٩٣٧، طلبت

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) المرجع نفسه. وانظر : غالب العياشي، مرجع سابق، ص ٤٤٠.

الحكومة التركية، من خلالها، عقد معاهدة مع لواء إسكندرونة مشابهة للمعاهدة الفرنسية - السورية، تمنح فرنسا بموجبها اللواء استقلالاً تاماً.

ولكن في الوقت نفسه، أكدت الحكومة الفرنسية استعدادها للدخول في مفاوضات مع تركيا، على أن تكون المفاوضات ضمن حدود اتفاقية أنقرة، **«لأنه ليس في وسعها أن تقتطع من الأراضي السورية شيئاً مقابل منحها الاستقلال، كما أنها لا تستطيع منح السنجق استقلالاً خاصاً به، إذ إن ذلك معناه تكوين ثلاث دول بدلاً من دولتين، وهذا سيؤدي إلى تجزئة سورية، وهو أمر مخالف لصك الانتداب، بينما فرنسا مسؤولة عن وحدة سورية، هذا وإن المادة السابعة من اتفاقية أنقرة تنص على إدارة خاصة فقط باللواء لا أكثر»**[1].

ولكن الحكومة التركية لم تكتف بوعد الحكومة الفرنسية، لتعديل وضع اللواء ضمن اتفاقية أنقرة، بل أرادت فصل اللواء عن سورية، ومنحه استقلالاً خاصاً، فأرسلت مذكرة أخرى بينت فيها أن إدخال اللواء ضمن الوحدة السورية غير قانوني، وطالبت بفصل اللواء، كما شرحت المذكرة تطور الوضع القانوني الذي طرأ على اللواء، وما يجب أن يؤول إليه مصير اللواء.

وفي الوقت نفسه، أصرّت الحكومة الفرنسية على موقفها، وأكدت أن فصل اللواء عن سورية يخالف التعهدات التي قطعتها فرنسا على نفسها، بموجب ميثاق العصبة، والمادة ٢٢ منه، واتفاقية سان ريمون عام ١٩٢٠م التي تعهدت بموجبها أن تقوم بإدارة سورية كدولة منتدبة، كما رفضت فصل اللواء؛ لأنه مناقض للمادة الرابعة من صك الانتداب التي تنصّ على وجوب المحافظة على وحدة سورية، وعدم التنازل عن أية بقعة من هذه البلاد[2].

---

(١) غالب العياشي، مرجع سابق، ص ٤٤٢-٤٤٣. وانظر: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٣٤.

(٢) للاطلاع على المذكرات المتبادلة بين الطرفين الفرنسي والتركي، انظر: غالب العياشي، مرجع سابق، ص ٤٤٠ - ٤٤٥. وانظر: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٣٣ - ٣٧.

وفي نهاية المحادثات، أشارت الحكومة الفرنسية إلى استعدادها لقبول أي اقتراح من الحكومة التركية للوصول إلى تحديد أوضح للنظام الإداري الخاص بوضع اللواء، وحقوق سكانه، ضمن أحكام اتفاقية أنقرة، فإن لم ترض الحكومة التركية بذلك فالحكومة الفرنسية مستعدة لإحالة الأمر إلى مجلس عصبة الأمم[١]، وبناءً على ذلك أبرق وزير الخارجية التركي في ٨ كانون الأول، إلى السكرتير العام لعصبة الأمم، يطلب منه بموجب المادة (١١) من ميثاق العصبة، إدراج النزاع الناشب بين فرنسا وتركيا في جدول اجتماع العصبة المقبل.

وفي ١٠ كانون الأول ١٩٣٦، أرسل المسيو دلبوس وزير الخارجية الفرنسي مذكرة وافق فيها على إدخال قضية الإسكندرونة في اجتماع العصبة، مؤكداً أن هذه القضية ليست في الواقع بين فرنسا وتركيا، إنما هي خاصة بالعصبة؛ لأنها تتعلق بمبدأ الانتداب الذي وضع أسسه مجلس العصبة، ولجنة الانتداب الدائمة[٢].

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٠.

وانظر أيضاً: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 98.



الفصل الثالث

لواء إسكندرونة خلال الانتداب الفرنسي

(١٩١٨-١٩٣٩)

ثانياً- المرحلة الثانية (١٩٣٦-١٩٣٩)

أولاً- رفع القضية إلى عصبة الأمم:

أ- المحادثات الأولية في عصبة الأمم:

بناءً على برقية الدكتور رشدي آراس الموجهة إلى السكرتير العام لعصبة الأمم التي يطلب فيها إدخال قضية لواء إسكندرونة في اجتماع مجلس العصبة القادم، وموافقة وزير خارجية فرنسا، تقرر إدخال قضية لواء إسكندرونة في اجتماع المجلس، المقرر عقده بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٣٦.

في الوقت نفسه، دُعي المجلس النيابي السوري؛ المنتخب حديثاً، إلى عقد اجتماع في أوائل كانون الأول ١٩٣٦، وانتخب السيد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية العربية السورية.

وبدأ رئيس الجمهورية أعماله بإصدار مرسوم في ١٠ كانون الأول ١٩٣٦، بإيفاد السيد عبد الرحمن كيالي وزير المعارف والسيد حسن جبارة، والسيد إحسان الجابري إلى جنيف لمتابعة قضية اللواء، وبيان رأي الحكومة

السورية، والشعب السوري تجاه الادعاءات التركية، وللدفاع عن حقوق الأمة لدى عصبة الأمم[١].

وفي ١٤ كانون الأول ١٩٣٦، انعقد اجتماع العصبة بحضور الوفد السوري، وبدأ المجلس بمناقشة النزاع حول قضية لواء إسكندرونة بين الحكومة التركية والفرنسية، فقرأ رشدي آراس، رئيس الوفد التركي ووزير خارجيتها، بيانه ومن أهم ما جاء فيه: أن منطقة الإسكندرونة لاتزال غير محددة، وأن معاهدة أنقرة عُقدت بين الطرفين التركي والفرنسي، باعتبار أن هذه المنطقة كانت تحت الاحتلال الفرنسي، كما أعطت الدولة المُنتدبة سورية استقلالها، فتركيا تود أن يعطى اللواء استقلاله، كما طلب آراس من المجلس اتخاذ إجراءات تدبيرية لرفع الظلم عن سكان اللواء الذين بحسب وجهة نظره، أكثريتهم أتراك[٢]، وذلك بسحب القوات والدرك الفرنسي والشرطة، وإرسال قوى دولية محايدة[٣].

أما السيد فينو، ممثل فرنسا في المجلس، ونائب وزير خارجيتها، فقد اعتذر عن الإجابة فوراً على خطاب السيد آراس، ووعد المجلي بالإجابة في الجلسة المقبلة.

ثم اقترح المجلس أن يُعين السيد ساندلر؛ وزير الخارجية السويدي، ومندوبها في العصبة، مقرراً، ليكون وسيطاً بين الجانبين التركي والفرنسي؛ تسهيلاً لأمر التوصل إلى حلٍّ للنزاع القائم.

---

(١) عبد الرحمن الكيالي، مرجع سابق، ج٤ ، ص ٣١٥. وانظر: علي رضا، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢) تؤكد أغلب المصادر المعاصرة لهذه الفترة أن عدد سكان اللواء الأتراك لم يتجاوز ٣٨% في عام ١٩٣٦، أي أنه كانوا أقلية مقارنة بنسبة العرب التي كانت تتجاوز ٤٧،٧ %. أنظر: Adnan AITA,*Op.Cit.*, p 5 .

(٣) عبد الرحمن الكيالي، مرجع سابق، ج٤ ، ص ٣١٧. وانظر: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٤٢.

وفي اليوم التالي، شرح المندوب الفرنسي موقف فرنسا، وأكد على مهمة الحكومة الفرنسية وموقفها القانوني في المشرق، حسب إعلان الانتداب، وتطرق المسيو فينو إلى البحث في مستقبل وضع الأتراك في اللواء، فقال: إن فرنسا عقدت المعاهدة الفرنسية - السورية، ولكنها لن تخرج إلى حيز التنفيذ قبل مصادقة البرلمانيين الفرنسي والسوري عليها، حتى تتمكن سورية من الدخول إلى عصبة الأمم، وهذا يعني أن هذه المعاهدة لن تؤثر في جانب ثالث، إلا بعد أن تتم هذه الأدوار، كما أنها ستُعرض خلال هذه المدة على لجنة الانتدابات الدائمة في المجلس، وسيكون للحكومة التركية متسع من الوقت لبيان وجهة نظرها الخاصة في هذه القضية؛ إضافة إلى أن مواد المعاهدة لن تؤثر في وضع المعاهدة.

وأكد المسيو فينو أن المعاهدة بين فرنسا وسورية قد ضمنت كل ما جاء في معاهدة أنقرة، وحفظت لفرنسا حق التدخل، في حال تعرضت الحكومة السورية لحقوق الأقليات الواردة في الدستور السوري[1]. ثم بينّ فينو سياسة فرنسا الانتدابية في اللواء، وقال: «**لقد مضت خمس عشرة سنة** ولم **يحدث أي استياء من قِبل سكان اللواء، ولا من الحكومة التركية، كما أن تركيا لم تعترض على إشراك اللواء في حياة سورية القومية، ولا في إشراك ممثليه في البرلمان السوري**».

ثم ذكّر المجلس بتقرير لجنة الانتدابات الدائمة الذي رفعته عام ١٩٣٠، وفيه وافقت هذه اللجنة على القانون الأساسي لسورية ولبنان واللواء، كما وضّح التقرير أن القانون الأساسي للواء إسكندرونة خاضع لدستور سورية.

وأكد فينو: أن الإدارة التي طُبقت في اللواء حفظت مصالح سكانه الأتراك، وكانت من العوامل التي ضمنت رغائب الحكومة التركية، وحافظت على الصداقة التركية الفرنسية.

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٤٢.

وانظر: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 100.

وختم السيد فينو كلامه: برد طلب السيد آراس، بخصوص التدابير الاحتياطية، وبين تأثيرها وتعارضها مع واجبات الدولة المنتدبة، واقترح إرسال ثلاثة مندوبين حياديين من العصبة لرؤية الأمور كما هي على حدود الطرفين(١).

وعندما أنهى السيد فينو حديثه، نهض السيد آراس وأكد دوام الصداقة التركية الفرنسية، وقل: إنه يحتفظ بحق بحث قضية اللواء، ريثما يعرض المقرر تقريره على المجلس، عن وجهتي النظر القانونيتين، فيما يتعلق بهذا الخلاف(٢).

وفي ١٦ كانون الأول ١٩٣٦، قدم السيد ساندلر للمجلس تقريراً مرفقاً باقتراح حول حفظ الأمن والهدوء في اللواء، وذكر في تقريره: أنه اجتمع بالطرفين التركي والفرنسي، ولم يستطع التوفيق بين وجهتي نظرهما، وعليه، وبعد دراسة دقيقة، قرر أن يترك حلَّ هذه القضية للمذاكرة فيما بينهما في غضون الجلسة القادمة لمجلس العصبة.

كما عرض المقرر وجهتي نظر ممثلي فرنسا وتركيا، فيما يتعلق بحفظ الأمن، وتهدئة الحالة في اللواء، فذكر أن ممثل تركيا اقترح إرسال فرقة من الجنود المحايدين لحفظ الأمن، أما ممثل فرنسا فلم يؤيده؛ بل اكتفى بطلب إرسال لجنة ملاحظين لمراقبة جانبي الحدود. وذكر السيد ساندلر: أن ممثل فرنسا صرّح بأن إبرام المعاهدة الفرنسية - السورية سيؤجل ريثما يصدر قرار المجلس بحسم قضية لواء إسكندرونة، كما أن الجيش الذي أُرسل إلى اللواء سيتم إنقاص عدده بعد وصول لجنة الملاحظين(٣). بعد قراءة التقرير،

---

(١) للاطلاع على تفاصيل خطاب المسيو فينو أمام مجلس العصبة، انظر: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٤٣-٤٥. وانظر أيضاً: عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج٤، ص ٣١٥-٣١٩. وأيضاً:

Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 99-102.

(٢) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٤٤.

(٣) للاطلاع على نص تقرير ساندلر وردود الفعل الفرنسية والتركية، انظر:
مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٤٢. وانظر: عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج٤، ص ٣٢٢.

احتج الدكتور آراس على إرسال البعثة المؤلفة من ثلاثة أعضاء «بناءً على الاقتراح الفرنسي»، وأصر على وجوب إضافة عضوين آخرين أحدهما يمثل فرنسا، والآخر يمثل الجانب التركي. ولكن السيد فينو رفض الفكرة؛ لأن إضافة عضو فرنسي لا معنى له، ولاسيما أن الإدارة في اللواء بيد السلطة الفرنسية، أما إذا أضيف عضو تركي فعندها يجب إعطاء اللجنة الفرصة لمراقبة جانبي الحدود التركية السورية، وألا يقتصر ذلك على حدود اللواء.

وعندما عُرض اقتراح السيد ساندلر للتصويت امتنع السيد آراس عن التصويت. ولكن الاقتراح حصل على الأغلبية، وعين رئيس مجلس عصبة الأمم، في ١٩ كانون الأول ١٩٣٦ بناءً على ترشيح المقرر أعضاء اللجنة المحايدة التي سترسل إلى اللواء، على أن تصل هذه اللجنة(١) إلى لواء إسكندرونة قبل بداية كانون الثاني ١٩٣٧.

لكن الغريب في الأمر أن مجلس عصبة الأمم بدأ بمناقشة قضية لواء إسكندرونة بغياب صاحب الحق الأصلي ألا وهو سورية التي كان حضور مندوبها أمراً ضرورياً من الناحية القانونية، بموجب أحكام المعاهدة الفرنسية - السورية.

على كل حال، كان الوفد السوري، الذي وفد إلى جنيف؛ لجعل صوته مسموعاً بعض الشيء عن كثب على صلة وثيقة يومياً بالبعثة الفرنسية، ومع المسيو فينو شخصياً أثناء مناقشة المسألة.

وعقب انتهاء دورة المجلس الطارئة، أرسل المسيو فينو في ١٩ كانون الأول، برسالة إلى رئيس الجمهورية العربية السورية السيد هاشم الأتاسي

---

(١) تألفت اللجنة المحايدة من:

- **المسيو كارون**: هولندي، وحاكم جزيرة سيليس سابقاً
- **المسيو هانو هولشتاد**: نرويجي، ورئيس لجنة تبادل السكان بين اليونان وتركية سابقاً-.
- **المسيو شارل فون فانتيل**: سويسري، آمر لواء برتبة زعيم. انظر: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٤٧.

يشرح فيها نتائج مناقشة مسألة الإسكندرونة، وأرفقها طياً بالمحضر الكامل لاجتماعات المجلس الطارئة. وأكد فينو في رسالته: أن فرنسا بذلت كل ما في وسعها في سبيل الذود عن مصالح سورية، وأعرب عن أمله بأن ذلك سيساعد على تهدئة نفوس الأهالي في سورية، ووقف انتهاكات الأمن والنظام العام؛ الأمر الذي كان ضرورياً في الظروف الراهنة(١).

بموجب المادة الأولى من قرار مجلس العصبة التي نصّت على ضرورة استمرار المفاوضات بين فرنسا وتركيا بصورة مباشرة، استأنفت المباحثات التركية - الفرنسية في باريس؛ حيث عقد اجتماع تمهيدي بين الوفدين التركي والفرنسي في ٢١ كانون الأول ١٩٣٦.

وفي اليوم التالي زار السيد شوفينل عضو الوفد الفرنسي الوفد السوري وأطلعهم بما دار في الاجتماع، وأخبرهم أن الأتراك متصلبين في موقفهم.

وفي ٢٣ كانون الأول قابل السيد فينو أعضاء الوفد السوري، وأخبرهم أن المحادثات مع الأتراك انتهت من دون اتفاق، وأكد أن فرنسا لن تقبل أي مذاكرة قبل صرف النظر عن المطالب التركية باستقلال اللواء، ولكن الأتراك يصرون على منح اللواء الاستقلال؛ ولأن آراس لا يملك صلاحية البت لهذا لابد له من مراجعة حكومته(٢).

وأكد فينو للوفد السوري: أنه في حال عدم توصل المباحثات الدبلوماسية إلى تسوية مرضية في النزاع؛ فإن القضية سيجري الحكم عليها من قِبل عصبة الأمم، وأن الفرنسيين يشعرون أن وجهة النظر التركية لم يكن لها مؤيدون.

---

(١) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ٧٦-٧٧.

(٢) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٤٣-٤٥. وانظر أيضاً: عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج٤، ص ٣١٥-٣١٩.

وأيضاً: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 99-102.

وفي الوقت نفسه، صرح فينو أن الحكومة الفرنسية غير مستعدة لإراقة دماء جنودها إذا ما قررت تركيا احتلال اللواء(١).

عاد الوفد السوري إلى البلاد، وقدم تقريراً لحكومته مبيناً فيه موقف الأتراك من قضية لواء إسكندرونة، وأشار التقرير إلى أن الفرنسيين لن يقفوا موقفاً حازماً في هذه القضية، وإن كانوا قد بدؤوا بداية صحيحة، حيث دافعوا عن ضرورة بقاء اللواء سورياً، أمام عصبة الأمم(٢).

وبعد عودة الوفد التركي إلى أنقرة، ألقى رشدي آراس خطاباً في ٥ كانون الثاني ١٩٣٧، استعرض فيه سير المفاوضات، وأدى خطابه إلى زيادة حدة لهجة الصحافة التركية، وتهديدها للحكومة الفرنسية، والشعب السوري باحتلال اللواء بالقوة، وصرّح أتاتورك: **أن تركيا مستعدة أن تتحدى العالم أجمع في حال وقوع شيء يمس شرفها، وأن الجيش التركي على استعداد لغزو المنطقة المتنازع عليها**(٣)، كما بدأت تنتشر شائعات عن مرابطة القوات العسكرية التركية على حدود اللواء، وكانت هذه مناورة عسكرية لإظهار استعداد تركيا إلى اتباع العنف تأييداً لوجهة نظرها، في حال عدم حصولها على ما تريده من خلال المفاوضات.

وفي الوقت نفسه، قابل السيد سعاد دافاس السفير التركي في باريس السيد فينو في وزارة الخارجية الفرنسية، وأكد إصرار تركيا على وجهة نظرها فيما يتعلق بقضية لواء إسكندرونة.

ويظهر أن التهديدات التركية، وضغطها لحل قضية الإسكندرونة بوسائل العنف قد أحرج موقف فرنسا في تلك الآونة لذلك فقد تبين لها أنه إذا بقيت مصرّة

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 99-104.

(٢) علي رضا: مرجع سابق، ص ٤٤٧.

(٣) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 99-107.

على موقفها عن عدم التنازل أمام الإصرار التركي، فعليها أن تقابل التهديد التركي بمثله، وأن تستعد للحرب ضدها إذا اقتضى الأمر، لكن فرنسا في ذلك الوقت، لم تكن على استعداد للدخول في حرب من أجل قضية كهذه، ولاسيما ان شبح الحرب كان ماثلاً أمام الدول الأوروبية منذ أوائل عام ١٩٣٧.

وكانت فرنسا وإنكلترا تخشيان الخطر الإيطالي؛ ذلك الخطر الذي دفعهما إلى استرضاء تركيا في مؤتمر **مونترو**(١)، والسماح لها بموجبه بتسليح المضائق في ٢٠ تموز ١٩٣٦، فلم يكن في مصلحة الحكومة الفرنسية إذاً أن تفصم عرى هذه الصداقة الجديدة مع تركيا من أجل قضية اللواء.

وأدت بريطانيا دوراً كبيراً في الضغط لحل هذه القضية بشكل يزيد التقارب بينها وبين فرنسا وتركيا، وليس لإبعاد تركيا عن حظيرتهما(٢).

أمام هذه الظروف الدولية القائمة، وجدت فرنسا نفسها في موقف محرج، فكان عليها إما أن تضحي بالصداقة التركية؛ مما يعني تقوية مركز إيطاليا في المتوسط، أو أن تقبل بالمطالب التركية لفصل اللواء عن سورية، فاختارت الموقف الذي يؤيد مصلحتها، وبدأ الارتخاء في التصلب الفرنسي أمام المطالب التركية، لئلا يؤدي النزاع إلى حرب بين الدولتين.

---

(١) **مؤتمر مونترو**: عقد هذا المؤتمر في ٢٠ تموز ١٩٣٦، بمساعٍ من بريطانيا، وأدى إلى تبني نظام جديد للمضائق، وبمقتضى هذا النظام، يحق لتركيا أن تعيد المضائق كما كانت، منطقة عسكرية، أي أن تقيم فيها التحصينات العسكرية، والنتائج العملية لهذه القرارات هي : أن تركيا تستطيع خلال الحرب أن تسمح للأسطول الروسي بعبور المضائق، وقد لجأت بريطانيا لهذا الاحتياط؛ لأنها قد تحتاج يوماً ما إلى الأسطول الروسي في المتوسط ضد إيطاليا. انظر:

بيير رونوفن: تاريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم، ط٢، دمشق ١٩٨٠، ص ٤٣٩-٤٤٠.

(٢) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٥٢-٥٣.

وفي ٨ كانون الثاني ١٩٣٧، عقد مجلس الوزراء التركي اجتماعاً برئاسة أتاتورك، واتخذ قراراً حدد فيه المقترحات التركية حول قضية لواء إسكندرونة، وأرسلت إلى باريس، حيث قُدمت للحكومة الفرنسية عن طريق السفير التركي سعاد دافاز[١].

تضمنت المقترحات التركية مشروع اتحاد كونفدرالي بين سورية ولبنان واللواء، على أن يكون لكل دولة حكومتها الخاصة وسيادتها غير المقيدة، مع الاشتراك بينها بالصلات الخارجية والجمارك والعملة، وعُدَّ لواء إسكندرونة، بموجب هذا المشروع دولة محايدة غير مسلحة.

كما تضمنت المقترحات عقد معاهدة تركية - فرنسية لتحل محل الاتفاقيات التركية - الفرنسية السابقة والحقوق والامتيازات التركية في ميناء الإسكندرونة، وتشكيل برلمان في اللواء، ووضع دستور لدولة اللواء يتضمن حرية المعتقد والثقافة[٢].

ولكن هذا المشروع لم يلق القبول لدى السوريين؛ لأنه يتضمن استقلال اللواء، الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية؛ إضافة إلى ذلك، فإنه من المستحيل أن تقام دولة مستقلة في اللواء، لعدم قدرته على الاستقلال الاقتصادي، ولاسيما أن اللواء سيكون معتمداً على المنطقة الساحلية؛ وبالتالي عدم السماح باستخدام ميناء إسكندرونة سيؤدي إلى خنق اقتصاد مدينة حلب.

وقد لقي هذا الاقتراح الرفض من قِبل الحكومة الفرنسية، لأنه يتعارض مع حرفية صك الانتداب وروحه.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٥٣. وانظر: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 109.

(٢) للاطلاع على نصِّ المشروع، انظر: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٤٩-٥١.

وانظر أيضاً: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 109-110.

وبدا واضحاً أنه لا يوجد حلٌّ للمشكلة على أساس قانوني، فالحل يجب أن يكون سياسياً، وأن يكون حلاً وسيطاً بين المواقف القانونية والمصالح السياسية السورية، والتركية، والفرنسية في المنطقة(١).

وأخيراً، توصلت الحكومة الفرنسية للحل، من خلال المبادرة التي تقدم بها رئيس الحكومة الفرنسية ليؤن بلوم، فقد سلم المسيو بلوم رسالة إلى السفير التركي في باريس، بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٣٧، تضمنت مشروعاً لإنهاء مشكلة الإسكندرونة.

ويُعد هذا المشروع نقطة تحول رئيسة في تاريخ الصراع الدبلوماسي الطويل والحاد حول تسوية مشكلة لواء إسكندرونة، لأنه وعلى أساس هذا المشروع، تم فيما بعد إعداد وضع النظام والقانون الأساسيين وإقرارهما، والذين مهد تطبيقهما الطريق أمام تركيا لاغتصاب لواء إسكندرونة(٢).

بدأ السيد بلوم رسالته بقوله: إن المناقشة حول قضية الإسكندرونة، من الوجهة القانونية، تؤيد وجهة النظر الفرنسية وليس التركية، وإن إصرار تركيا على تأييد وجهة نظرها القانونية معناه العودة ثانية إلى طراز المناقشات التي دارت بين الحكومتين في جنيف، ولن تجدي هذه المناقشة نفعاً، لذلك فهو يرى وجوب البحث عن طريقة أخرى تأخذ بعين الاعتبار دور مجلس العصبة، لتأييد أي اتفاق قد يحصل بينهما؛ لأن للمجلس فقط الحرية في تقرير مصير اللواء، ولا تمتلك فرنسا هذه الصلاحية، وللوصول إلى هذا الحل يجب أن تتفق الحكومتان أولاً على مشروع معين، ثم يُعرض المشروع على المجلس لاتخاذ القرار بشأنه. وإن الحكومة الفرنسية تصرح بأنها لن تضع أي شيء من شأنه أن يعرقل ما يراه المقرر، ضمن نطاق انتدابها، في سبيل حل النزاع، وأنها ستوافق على ما يراه قبل عرضه على مجلس العصبة لاتخاذ القرار(٣).

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 112.

(٢) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ٨٥.

(٣) Paul du VEOU, *Op.Cit.*, p 171-172.

وفي نهاية رسالته، توصل بلوم إلى نتيجة مهمة مفادها: أن تنفيذ المعاهدة الفرنسية - السورية سيؤدي إلى التفكير بمصير لواء إسكندرونة الذي يجب أن يستمر فيه شكل من أشكال الانتداب الذي يمكن تحويله إلى نظام خاص تحت مراقبة مفوض سامٍ، يعين من قبل العصبة، على أن يكون هذا المفوض فرنسياً.

وهكذا تكون الحكومة الفرنسية قد لبت مطالب الحكومة التركية الرئيسة، أما الطور الانتقالي فيجب ألا يثير الشك في نفوس أتراك اللواء؛ لأنه طور تحضيري فقط لإعداد اللواء، ولإقامة نظام نهائي منفصل، ولا ريب في أن هذا النظام يضمن لتركيا مطالبها الإدارية والثقافية، كما يضمن نزع السلاح واستخدام ميناء إسكندرونة.

وأخيراً، بيّن المسيو بلوم أن أي حل قد يتخذه مجلس العصبة يجب أن يسبقه اتفاق تركي فرنسي، وإلا فإن الحكومة الفرنسية ليست مضطرة لقبوله[١].

وعلى هذا الأساس، اتفق الجانبان التركي والفرنسي على استمرار المفاوضات في جنيف، بالمشاركة مع المقرر المسيو ساندلر، لوضع تفاصيل مشروع النظام الخاص قبل عرضه على مجلس العصبة لاتخاذ القرار بشأنه[٢].

ب- قرار مجلس عصبة الأمم:

عُقدت الدورة العادية السادسة والتسعون لمجلس عصبة الأمم في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٣٧، لمناقشة مشكلة الإسكندرونة، بشكل مفصل، ووفق ما تضمنته رسالة بلوم من مبادئ، فقدم كلا الطرفين الفرنسي والتركي وجهتي نظرهما حول حل النزاع؛ مؤيدين نقاط مشروع بلوم، ولكن الوفد التركي أبدى تحفظه، ولاسيما إزاء استمرار الانتداب في اللواء، والتعهدات المترتبة على ذلك.

---

(١) للاطلاع على النص الكامل لرسالة المسيو بلوم،

انظر : Paul du VEOU, *Op.Cit.*, p 50.

(٢) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٥٦.

ومن أجل وضع حدٍّ للتذبذبات التركية المستمرة، وللتقريب بين وجهات النظر بين الطرفين، تدخل رئيس الوفد الإنكليزي ووزير خارجيتها السيد انطوني إيدن، وحذّر تركية من أن بريطانيا لا يمكنها أن تؤيد أي تعديل في الوضع الراهن لبلدان شرقي المتوسط، وعارض إقامة دولة مستقلة في اللواء[١].

فقد كانت بريطانيا تخشى، في ظل ظروف التقدم الخطير لدول المحور، أن يشتد النزاع ويتفاقم بين حليفتيها فرنسا وتركيا إلى حد تضطر معه تركيا للانحياز إلى طرف بلدان المحور[٢].

تم التوصل أخيراً، إلى اتفاق مبدئي بين الطرفين، بفضل ضغط السيد إيدن[٣]، وقد خفف هذا الاتفاق من حدة التوتر بعض الشيء، وبعث في الوقت نفسه السرور لدى الوفود جميعها في جنيف.

لكن حكومة أنقرة أخذت تتلكأ في إقرار ما وافق عليه وفدها في جنيف، بذريعة أن الاتفاق لم يتم - حسب رأي الأتراك- حول بعض النقاط الحيوية بالنسبة إليهم، ونظراً لذلك اقترح المجلس على الطرفين في ٢٥ كانون الثاني الدخول في مفاوضات برئاسة المقرر ساندلر؛ لحل المسائل العالقة والمتنازع عليها، وحضر هذه المفاوضات وزير الخارجية البريطاني المستر إيدن، وتم التوصل أخيراً إلى اتفاق حول النظام المستقبلي للواء[٤].

رفع السيد ساندلر تقريراً إلى مجلس العصبة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٧، عرض فيه النقاط الرئيسة التي تم الاتفاق عليها بين الحكومتين الفرنسية التركية التي عُدت القواعد الأساسية لتعيين مستقبل لواء إسكندرونة، ومن أهم هذه القواعد: أن يؤلف اللواء وحدة منفصلة تتمتع بالاستقلال التام في شؤونه الداخلية،

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 114.

(٢) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ٨٨.

(٣) Adnan AITA. Op.Cit., p 27.

(٤) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ٨٨.

وعدّ اللغة التركية لغة رسمية فيه، وألا يكون للواء جيش، وألا تفرض عليه الخدمة الإلزامية، وأن تعقد اتفاقية فرنسية - تركية تعين بموجبها الشروط التي تضمن فيها كلٌ من فرنسا وتركيا سلامة اللواء ووحدته، ويُعمل في هذا الضمان استشارة الطرفين، كما يجب أن يتضمن نظام اللواء نصاً يحدد الحقوق، والتسهيلات التي تتمتع بها تركيا في ميناء إسكندرونة؛ لتتمكن من الاستفادة بأوسع مدى ممكن من هذا الميناء، ولاسيما مرور تجارتها.

ثم ذكر ساندلر في تقريره: أن هذه الأمور قد وافق عليها ممثلا فرنسا وتركيا، وأنه اتفق معهما بأنها ستعد أساساً صالحاً لتسوية عادلة مطابقة لأحكام ميثاق العصبة، ثم اقترح المسيو ساندلر في تقريره تعيين لجنة خبراء بالاتفاق مع الدولة المنتدبة لدراسة مختلف الأمور التي يحتاج إليها المجلس، ولاسيما فيما يتعلق بلائحتي النظام والقانون الأساسي.

وتتألف هذه اللجنة من أعضاء لا يزيد عددهم على الستة، على أن يكون المقرر ممثلاً فيها، يختارهم رئيس مجلس العصبة بالاتفاق مع المقرر، ويكون لهذه اللجنة حق استشارة الدوائر المختصة في السكرتارية واللجنة الدائمة للانتخابات.

وفي نهاية تقريره، اقترح المسيو ساندلر تنفيذاً لمشروعه أن يطلب مجلس العصبة إلى الحكومتين الفرنسية والتركية أن توقعا على اتفاقية بهذا الشأن، ثم تعرض على المجلس قبل إصدار قراره النهائي، ومن ثم يطبق النظام والقانون الأساسي في أقرب وقت ممكن، بموجب القرارات التي سيتخذها المجلس في اجتماعه المقبل، وأن تقوم فرنسا بتنفيذ هذا النظام الجديد إلى أن ينتهي انتدابها على شكل يتفق مع تطبيق الانتداب(١)، وعندما انتهى ساندلر من تلاوة تقريره، اقترح على المجلس قبوله.

---

(١) للاطلاع على نص تقرير السيد ساندلر، انظر:

مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٥٧-٦٠. نقلاً عن: مجلة عصبة الأمم الرسمية: شباط ١٩٣٧، ص ١١٩-١٢٠.

أعرب السيد آراس ممثل تركيا عن سروره حيال التقرير، وأكد موافقته عليه، وأثنى على الجهود المبذولة من المقرر في أثناء المفاوضات للوصول إلى هذا الاتفاق، ثم أشار إلى الصداقة التركية الفرنسية، وأثنى على جهود المستر إيدن وزير خارجية إنكلترا وممثلها في مجلس العصبة في التقريب بين وجهتي نظر الحكومتين الفرنسية والتركية.

ثم تكلم دلبوس وزير الخارجية الفرنسي وممثلها في مجلس العصبة، وأثنى على دور السيد إيدن وعلى تعاون السيد آراس، وصرح بأن حل قضية الإسكندرونة قد وثّق أواصر الصداقة مع الجمهورية التركية، كما ساعد على استقرار السلم في المتوسط الشرقي وحافظ في الوضع الراهن، على صلات الصداقة بين سورية وتركية، ثم أشار إلى أهمية العصبة وجهودها في حلِّ الخلافات الدولية، وأيد ما جاء في تقرير ساندلر وقبوله لحل قضية الإسكندرونة.

ثم تكلم المسيو إيدن مهنئاً فرنسا وتركيا، وأثنى على جهود السيد ساندلر، وأكد أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية، بصفتها صديقة كلا الجانبين، تشعر بارتياح لوصولهما إلى هذه النتيجة، وأشار إلى ان فرنسا قد حافظت على مهمتها في سورية، وفي الوقت نفسه لبت طلب الحكومة التركية بروح الود والسخاء، وأن تركيا قد أظهرت روح التعاون في سبيل المحافظة على الهدوء الدولي.

وأخيراً، تكلم رئيس مجلس العصبة كالنكتون كو ممثل الصين في المجلس، فعبّر عن ارتياحه للوصول إلى هذا الحل، وهنأ المقرر وممثلي فرنسا وتركيا، وأشاد بدور العصبة في حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية[١].

وصلت أنباء التسوية بالارتياح إلى فرنسا، وبالابتهاج إلى تركيا، وكانت تسوية مرضية مع ارتياح عظيم بالنسبة لبريطانيا؛ لأنها كانت تشير إلى ضمان الصداقة الفرنسية البريطانية مع تركيا، وتجنب أي تهديد في شرقي المتوسط.

---

(١) المرجع نفسه.

وقد أثنى عصمت أنونو رئيس الوزراء التركي على عصبة الأمم وقرارها في المجلس التركي، كما جرت الاحتفالات في جميع أنحاء تركيا[١].

أما في سورية، فقد كان رد فعل الشعب السوري لا يجارى، حيث عمّت المظاهرات مختلف المدن، وأعلن الإضراب العام في أنحاء البلاد جميعها، وتجلى الغضب الجماهيري في مظاهرات الاحتجاج والاضطرابات التي جرت منذ ٢٥-٢٦ كانون الثاني عام ١٩٣٧، واستمرت حتى أوائل شباط حيث عمَّ الإضراب العام المدن السورية جميعها، وقامت مظاهرات صاخبة ضخمة في أغلب المدن، واشترك فيها العرب إلى جانب الأرمن، ومن مختلف الأحزاب السياسية.

فقد شارك في مظاهرة حلب، التي حدثت في ٢٦ كانون الثاني حوالي ٣٠ ألف شخص، عبّروا خلالها عن احتجاجهم في أثناء مرورهم أمام المفوض السامي الفرنسي، وسفارتي إنكلترا وتركيا، وقدّموا لها برقيات الاحتجاج.

وأفادت الصحف الفرنسية في دمشق أن المتظاهرين الذين نزلوا إلى شوارع العاصمة بلغ عددهم ١٥ ألفاً، رفعوا إلى السفير الإنكليزي مذكرة احتجاج على القرار، وكتبت جريدة الأيام عن الموقف الشريف الذي وقفه أرمن سورية، ولاسيما أرمن حلب، والإسكندرونة، وأنطاكية، من أجل الدفاع عن اللواء، وفي ذلك تقول: إن المواطنين الأرمن في أنطاكية، بعثوا في ٢ شباط ١٩٣٧ برقية إلى عصبة الأمم قالوا فيها: إن الأرمن يعيشون في الوطن السوري مع العرب في جوٍّ من الود والوفاق لذلك فهم يحتجّون على أي تدخل في شؤون اللواء، ولأنهم لم ولن ينسوا الجرائم الوحشية التي ارتكبها الأتراك بحق الأرمن خلال سنوات ١٩١٥-١٩١٩[٢].

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 117-118.

(٢) جريدة الأيام: ١٠ /٢/ ١٩٣٧.

كما نشرت الحكومة السورية بياناً دعت فيه الشعب إلى الهدوء والاطمئنان، وأن الحكومة ستبذل ما وسعها دفاعاً عن الإسكندرونة.

إلى جانب المظاهرات الاحتجاجية، نشرت الصحف جميعها مقالات وكلمات تعبر فيها عن سخط الشعب، كما أرسلت برقيات احتجاج كثيرة إلى بيروت وباريس وجنيف، ومن بين هذه البرقيات، برقية زكي الأرسوزي التي أرسلها إلى المندوب السامي باسم عصبة العمل القومي في اللواء، ومما جاء فيها: أن مشكلة اللواء نشأت منذ يوم التخلي عن كيليكية للأتراك عام ١٩٢١، لذلك طالب بعدم التخلي عن اللواء العربي أيضاً[١].

تواصلت المظاهرات والنشاطات الشعبية دفاعاً عن اللواء، وكاد غضب الجماهير الشعبية أن يتحول إلى انتفاضة شعبية تشمل القطر كله، ففي دمشق، وفي أثناء مظاهرة جرت أمام الجامع الأموي، نادى بعض الخطباء بحمل السلاح والقتال ضد تجزئة سورية[٢].

أما في حلب، فقد ألقى الدكتور عبد الرحمن الكيالي خطاباً في المسجد الكبير، وأكد فيه بان الحكومة لم تقبل المعاهدة[٣].

وفي دمشق أيضاً، صرّح جميل مردم بك بأن الحكومة تقف متماسكة مع الشعب، ولن تتخلى عن حقوقها في السيادة على الإسكندرونة[٤].

كما زادت نقمة الجماهير على الفرنسيين بسبب تخليهم عن جزء من الأراضي السورية لتركية، وحدثت منازعات بين الشباب الوطني والجنود

---

(١) جريدة ألف باء: ١٩٣٧/١/٢٨.

(٢) Paul du VEOU, *Op.Cit.*, p 66.

(٣) كما أكد الكيالي استحالة فصل اللواء عن الكيان السوري الموحد.
انظر: جريدة القبس: ١٩٣٧/٢/٤.

(٤) F.O. 751/67/141 4 Fep 1937.

الفرنسيين أسفرت عن مقتل عدد من الشباب السوريين، وأدت إلى مزيد من العداء السوري - الفرنسي(١).

وفي ٣ شباط ١٩٣٧، توجه وفد حكومي بعضوية رئيس الوزراء مردم بك، ووزير الخارجية سعد الله الجابري، ورئيس الديوان في القصر الجمهوري نجيب الأرمنازي إلى باريس فجنيف، بهدف إعادة النظر في شروط الحل الوسط الذي أسفرت عنه المفاوضات في جنيف.

هدأ سفر الوزراء من روع الشعب إلى حدٍّ ما، وخففت أنباء وصول الوفد إلى باريس، والتقائه في مقر وزارة الخارجية الفرنسية بالسيد دليوس وفينو بعض الشيء من حدّة موجة الغضب الشعبي، وحلّت محل الهيجان حالة الانتظار.

توجه الوفد من باريس إلى جنيف، حيث أجرى اتصالات مكثفة مع روبيه دوكيه ممثل فرنسا في لجنة الخبراء المكلفة بصياغة مشروع نظام اللواء الجديد والقانون الأساسي، وقدم إلى اللجنة ملاحظات الحكومة السورية حول مشكلة اللواء مشيراً إلى ضرورة إبقاء اللواء كالسابق ضمن إطار سورية(٢).

وصرّح إحسان الجابري في جنيف: أنه لا يمكن لسورية أن تقبل تسوية تعطي لتركية السلطة في اللواء، وهو المخرج الوحيد لنا على البحر، كما يجب أن تكون إسكندرونة تابعة لسيادة دمشق، ثم اقترح تسوية تتضمن تبادل الأتراك في اللواء، والعرب المقيمين في شمال الحدود السورية التركية، مثل التبادل الذي جرى بين الأتراك واليونانيين، بعد الحرب اليونانية - التركية.

ولما كانت مسألة التحكم بالعلاقات الخارجية السورية تعد من صلاحيات فرنسا، فإن الوفد السوري لم يبقَ عليه في هذه المسألة سوى العودة إلى الوطن حاملاً معه الوعود لا غير(٣).

---

(١) F.O. 751/67/151 Mars 1937.

(٢) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ٩٨.

(٣) المرجع نفسه. وانظر: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p118.

بناءً على اقتراح المقرر ساندلر، تم تعيين لجنة الخبراء لإعداد لائحتي النظام والقانون الأساسي للواء إسكندرونة، وتم اختيار أعضاء هذه اللجنة من قِبل رئيس مجلس العصبة، وتقرر أن تبدأ اللجنة اجتماعاتها في جنيف بدءاً من ٢٥ شباط ١٩٣٧ للقيام بمهمتها، وانتخب السيد بوركان رئيساً لها[١].

اجتمعت اللجنة عدة مرات، من ٢٥ شباط إلى ١٧ آذار، ومن ٢٢ نيسان إلى ١٥ أيار ١٩٣٧. درست خلال هذه الفترة عدة مشاريع تقدم بها مختلف الأعضاء، ومن هذه المشاريع التي قدمت، المشروع التركي الذي يؤيد الاستقلال الذاتي لواء إسكندرونة بأقصى درجة، وقد كانت العناصر الرئيسة في هذه المشاريع تتطرق إلى بحث وضع الأقليات، وتجريد اللواء عسكرياً؛ إضافة إلى الأمور المالية، والاقتصادية، والبريد ومشاكل المرور، ولكن ما لبث أن ظهر الخلاف بين الأتراك والفرنسيين حول مشكلة الأقليات وتجريد اللواء عسكرياً؛ إضافة إلى قضية دمج ثلاث نواحٍ كانت مخصصة لسورية عام ١٩٣١[٢].

---

(١) تألفت اللجنة من السادة:

- **المسيو موريس بوركان**: بلجيكي، أستاذ في جامعة جنيف وفي معهد الدراسات الدولية العالية في جنيف.
- **المسيو روبير دي كه**: فرنسي، شغل منصب سكرتير عام المفوضية الفرنسية في سورية ولبنان سابقاً.
- **السيد جيمس ماكدونالد دنيت**: إنكليزي، كان سابقاً عضو في لجنة الإصلاح في حكومة الهند.
- **الدكتور كولوين: هولندي، أستاذ في جامعة كروتينكن، وشغل سابقاً منصب قاضٍ في حكومة جزر الهند الشرقية الهولندية.**
- **السيد نعمان منمنجي أوغلو**: تركي، سفير ووكيل وزارة الخارجية التركية.
- **المقرر**: ويمثله باللجنة المسيو وسمان، مندوب السويد الدائم في العصبة. انظر: مجيد خدوري: مرجع سابق، نقلاً عن : مجلة عصبة الأمم الرسمية: شباط ١٩٣٧، ص ٢٤٨.

(٢) هذه النواحي هي البسيط والباير والأكراد التي كانت قد انضمت إلى اللواء سابقاً من قبل سلطات الانتداب حيث طالبت تركيا أن تكون ناحية الباير إلى اللواء، وناحية الأكراد خارج اللواء، وأن يكون مستقبل ناحية البسيط يعتمد على إحصاء جديد للسكان. انظر : Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p122.

في تلك الآونة، قدم إلى جنيف وفد سوري مؤلف من السيد جميل مردم بك رئيس الوزارة السورية، والسيد سعد الله الجابري وزير الخارجية، وكان قد حضر سابقاً السيد حسن جبارة مندوباً عن الحكومة السورية، للاشتراك مع الوفد الفرنسي واطلاعه على وجهة النظر السورية، وتزويده بالمعلومات اللازمة عند البحث مع لجنة الخبراء لوضع النظام والقانون الأساسي(١).

كما استدعت لجنة الخبراء المراقبين الثلاثة من اللواء للإبلاغ بما اكتشفوه أمام اللجنة، فقدموا تقريرهم إليها(٢)، وجاء في التقرير أن الغالبية العظمى من السكان، بما فيهم نسبة كبيرة من الأتراك، كانت تعارض ضمّ اللواء إلى تركية، وتفضل حالة اللواء الراهنة؛ إضافة إلى أن اللواء كان يؤلف من الناحية الاقتصادية والجغرافية جزءاً لا يتجزأ من شمال سورية، ولاسيما مدينة حلب، فمناطق حلب وإسكندرونة كانت متداخلة اقتصادياً وجغرافياً(٣).

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٦٣-٦٤.

(٢) وصلت لجنة المراقبين المحايدة إلى لواء إسكندرونة في ٣١ كانون الأول ١٩٣٦، في وقت كانت فيه أعمال الشغب والعنف قد وصلت إلى أعلى مستوى، وبدأ كل من الطرفين العرب والأتراك بالاستعداد لمقابلة البعثة، ومن الأشياء الهامة التي حدثت خلال جولة اللجنة اتحاد العناصر غير التركية في اللواء بتكتل واحد مع سورية وقيام المظاهرات المؤيدة لسورية في كل مكان يزوره المراقبين، وحدثت خلال جولة اللجنة اضطرابات واشتباكات بين العرب والأتراك في الريحانية، نتيجة لمجادلات جرت فيما بينهم للتسابق على تقديم الشكاوى للمراقبين الدوليين فور وصولهم.

انظر: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p104-106.

(٣) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p106.

ومن المشكلات التي طرحتها تركيا قضية اللغة، حيث تريد جعل اللغة التركية لغة رسمية في اللواء؛ إضافة إلى مطالبتهم بإعادة المواطنين الأتراك الذين تركوا اللواء؛ ليلحقوا بالاحتلال الفرنسي(١)، إلى الإسكندرونة. وهكذا أعطى الأتراك ميلاً سياسياً محدداً نحو استئناف المفاوضات حول قضية اللواء.

كان الرأي البريطاني يقضي بتأييد الأتراك، وذلك بسبب العناصر الرئيسة السياسية، فتركيا تمتلك كل المصلحة في المنطقة، ولذلك فستواصل السعي في سبيل هذه المصلحة حتى النهاية، ومن الحكمة جني الأفضل من أسوأ صفقة، وبأقل خلاف ممكن.

أما الفرنسيون، فكانوا يعترفون سراً بأن البحر المتوسط الشرقي لم يكن ذا أهمية فائقة بالنسبة لهم، لذلك انصب اهتمامهم على حماية مركزهم التقني، فقد وجدوا أنه مما لا يتلاءم مع كرامتهم ولا مع عقيدتهم، فيما يتعلق بالأقليات، أو بالدفاع عن العناصر المسيحية، أن يبدوا بمظهر المستسلمين كلياً للأتراك(٢).

وفي النهاية، تمكنت اللجنة بعد مناقشات طويلة، وفحص وثائق متعددة، أن تضع مشروع النظام والقانون الأساسي بصورته النهائية، أما النظام فيبين وضع اللواء الدولي، ويبحث القانون الأساسي في التنظيم الداخلي للواء، وقد أعدت اللجنة تقريراً إضافياً عن أعمالها وكيفية إعداد النظام والقانون الأساسي وضمنته نص النظام والقانون الأساسي، إضافة إلى الاقتراحات المفصلة عن حدود اللواء ورأي اللجنة حول بعض الانتقادات الموجهة من قبل الخبراء، ووزع هذا التقرير على أعضاء مجلس العصبة في ٢٤ أيار ١٩٣٧(٣).

---

(١) كان الأتراك يقصدون بالعائلات التركية التي هاجرت من اللواء إلى سورية احتجاجاً على قرار العصبة.

انظر: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p120.

(٢) F.O. 731/671/153 18 March 1937.

(٣) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٦٤. وانظر أيضاً:

Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p121-122.

وفي اليوم التالي، قدّم السيد ساندلر إلى مجلس العصبة تقريراً لخص فيه أعمال لجنة الخبراء ومحتويات النظام والقانون الأساسي، واقترح تأجيل المذكرة حول تقرير لجنة الخبراء كي يتسنى للأعضاء دراسة محتوياته قبل مناقشته. وفي ٢٩ أيار قدّم ساندلر اقتراحاته الخاصة إلى المجلس، وموافقته على مسودة الدستور والقانون الأساسي، على أن يتم تنفيذه في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧، وتبني المجلس رأي الأغلبية للجنة الخبراء في قضية استعمال اللغة الرسمية الثانية، وضمّ النواحي الثلاث، وأن يعين رئيس المجلس لجنة من أعضاء خمسة للتحضير إلى أول انتخابات تجري للمجلس الوطني في اللواء على أن ينعقد بعد ١٥ نيسان ١٩٣٨[١].

وعندما انتهى المسيو ساندلر من تقديم تقريره، نهض المسيو دلبوس ممثل فرنسا ووزير خارجيتها، فأثنى على الأشخاص الذين بذلوا جهودهم في سبيل إعداد هذا الحل لقضية الإسكندرونة، وقبل التسوية المطروحة كحل نهائي للمشكلة، وأعلن استعداد فرنسا لتحمل الالتزامات الخاصة جميعها التي تقع عليها من جراء النصوص المقررة، ولم يفته في نهاية كلمته أن يشيد بنجاح العصبة في اتباع خطط فاعلة وتطبيقها في أوقات عصيبة.

وأعقب السيد دلبوس في الكلام الدكتور توفيق رشدي آراس ممثل تركيا ووزير خارجيتها، فشكر المسيو دلبوس على تصريحه الودي حيال تركيا وأثنى على جهود اللجنة والمقرر، وكل الذين ساعدوا في سبيل الوصول إلى حل مرض للنزاع[٢].

---

(١) *Ibid*,. p 123.

(٢) للاطلاع على تصريح كل من فرنسا وتركيا في الجلسة، انظر:

وثائق عن لواء إسكندرونة: إصدار حزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الثقافة والدراسات الحزبية، نقلاً عن الجريدة الرسمية لعصبة الأمم، أيار – حزيران ١٩٣٧.

ثم تكلم المستر إيدن، ممثل إنكلترا ووزير خارجيتها، معرباً عن ارتياحه في الوصول إلى هذا الحل والتغلب على الصعوبات التي ظهرت أثناء المفاوضات، وأعرب عن أمله في أن يلقى هذا الحل قبولاً لدى المجلس، ورضاً في اللواء والبلاد المجاورة، وارتياحها له[١].

وأخيراً، عرض رئيس المجلس اقتراح المسيو ساندلر على المجلس بقبول اقتراحاته المتضمنة النظام والقانون الأساسي، فصوّت المجلس بالأكثرية وأقرها، وقبلتها فرنسا وتركيا كحلٍّ أخير للقضية، وصرّح دلبوس: بأن الحكومة الفرنسية وجدت في خطة عصبة الأمم ضماناً للتسوية العادلة التي يمكن أن تقبلها الأطراف المتنازعة دون تردد، وعبّر عن أمله بأن يمكّن الدستور والقانون العام العناصر المختلفة من السكان من السير ضمن إطار القوانين الجديدة والتطور المنسجم الذي عملت سلطة الانتداب جهدها لتطويره خلال سبعة عشر عاماً[٢].

جـ- إعلان النظام والقانون الأساسي وردود الفعل:

شمل النظام الأساسي للواء إسكندرونة خمساً وخمسين مادة، تضمنت عدِّ اللواء وحدة منفصلة تتمتع باستقلال تام في شؤونها الداخلية، أما شؤونها الخارجية فتدار من قِبل سورية، وتكون لسورية واللواء إدارة جمركية ونقدية واحدة.

كما حدد النظام حقوق المواطنة في اللواء، وأكد أن هذه المواطنة تتضمن الجنسية السورية، دون أن يعني عدم المواطنة فقدان الجنسية السورية، وأشار النظام أيضاً إلى أن الاتفاقات المعقودة جميعها مع سورية

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، نقلاً عن مجلة العصبة، المصدر نفسه، ص ٣٣٢.

(٢) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 124.

تشمل اللواء، ولكن في الوقت نفسه لا يتأثر اللواء بالاتفاقيات الدولية التي يمكن أن تؤثر على استقلال سورية وسيادتها إلا بموافقة مسبقة من مجلس العصبة، كما نصَّ النظام: أن اللواء منطقة منزوعة السلاح، تحظر في أراضيه إقامة الخدمة العسكرية الإلزامية، وإدخال الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية، وتقام فيه قوات محلية لحفظ النظام.

وكفل النظام الأساسي لسكان اللواء حرياتهم بصورة تامة وكاملة دون تمييز في المولد والجنسية والعرق واللغة والمذهب، كما يحق لهم ممارسة عقائدهم وديانتهم وإيمانهم بصورة علنية أو فردية، على ألا تتعارض هذه الممارسة مع النظام والأخلاق الحسنة.

أما بالنسبة لمرفأ الإسكندرونة فقد أعطى النظام الأساسي لتركية الحق في استخدام هذا المرفأ لحاجات الترانزيت بأوسع حدٍّ ممكن، وسمح لهم بتأجير مجال في المرفأ تكون مساحته كافية يخصص لاستخدامها، ويوضع تحت إدارتها الجمركية، وبعقد إجار لمدة خمسين عاماً ببدل سنوي قدره ليرة ذهبية، ويطلق على هذا المجال اسم المنطقة التركية الحرة، وتكون جزءاً تاماً من أراضي اللواء خاضعة لإدارته، وتقوم السلطات الجمركية التركية بإدارة هذه المنطقة.

كما أعطيت الحكومة التركية التسهيلات لتأمين الاتصال بين المنطقة الحرة التركية والخط الحديدي الذي سيصل الإسكندرونة بالأراضي التركية، وأكدت المادة الخامسة والخمسون من النظام الأساسي أن نظام اللواء والقانون الأساسي يدخلان في طور التنفيذ ابتداء من ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٧، وفي مدة الانتداب يكون تطبيقها متناسباً إلى أبعد حد مع ممارسات هذا النظام(١).

---

(١) للاطلاع على مواد النظام الأساسي للواء، انظر:

نصّ النظام الأساسي في وثائق عن الإسكندرونة الصادرة عن مكتب الثقافة والإعداد الحزبي لحزب البعث العربي الاشتراكي. وانظر أيضاً: جريدة اللواء: العدد ٣١٦، تاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٣٧.

ومن جهة أخرى، شمل القانون الأساسي للواء إسكندرونة ثلاثاً وثلاثين مادة، تضمنت أحكاماً عامة نظّمت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والحقوق الأساسية للواء، كما يستند القانون الأساسي في أحكامه إلى النظام الأساسي، وإذا حدث تضارب بين مواد القانون الأساسي والنظام فمواد النظام تتغلب على مواد القانون الأساسي، أي أن القانون الأساسي كان يخص التنظيم الداخلي للواء فقط، وكان متمماً للدستور، لا يمكن فصله عنه ويمكن تفسيره وتطبيقه على ضوء الدستور، وإذا ما اختلفت أجزاؤه كان الدستور هو المرجع الأساسي[١] .

حدد النظام والقانون الأساسي الوضع الجديد في اللواء من الناحية الدولية، وكان دور عصبة الأمم الإشراف على تطبيق النظام والقانون الأساسي من خلال مندوب مراقبة يحمل الجنسية الفرنسية ليكون بمثابة ضابط اتصال بين العصبة واللواء، وما كان على حكومتي فرنسا وتركيا إلا أن تحترما قرارات العصبة في موضوع اللواء.

ومن خلال استعراض مواد النظام والقانون الأساسي نجد أن مركز اللواء يمر بثلاث مراحل رئيسة، بعد تنفيذ النظام والقانون الأساسي، تبدأ **المرحلة الأولى** منذ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧ حتى اجتماع المجلس التمثيلي للواء، وتأخذ فرنسا على عاتقها، في هذه المرحلة، ممارسة السلطات، وحفظ الأمن، وغير ذلك مما يتعلق بشؤون اللواء، وهذه المرحلة انتقالية قصيرة الأمد تستمر حتى تشكيل حكومة اللواء.

أما **المرحلتان الثانية والثالثة**، فهناك تعقيد من حيث تحديد مركز اللواء الدولي[٢]، وفي وسعنا عدّ مركز اللواء الدولي والدستوري في المرحلة

---

(١) للاطلاع على مواد القانون الأساسي. انظر: وثائق عن الإسكندرونة.

وانظر أيضاً: جريدة اللواء: العدد ٣٢٥، ١١/تشرين الثاني/ ١٩٣٧.

(٢) مجيد خدور: مرجع سابق، ص ٦٩.

الثانية هو انتداب ثنائي، إذ لايزال نظام الانتداب نظرياً نافذاً مع تقسيم ممارسة الانتداب بين دولتين هما فرنسا، بواسطة مندوب العصبة الفرنسي، وسورية، بممارسة شؤون اللواء الخارجية، أما بعد زوال الانتداب فسيغدو اللواء محمية تحت إدارة دولية مشتركة من قِبل سورية وتركيا وفرنسا وعصبة الأمم، وتختص كل واحدة منهم لحماية اللواء، أو ممارسة بعض شؤونه الخارجية فيما يتعلق بالتمثيل القنصلي والدبلوماسي، وتعقد باسمه أية اتفاقية أو معاهدة دولية، كما تشترك معه في إدارة الجمارك والعملة من الوجهة الداخلية(١).

استغلت تركيا وفرنسا فرصة إعلان النظام والقانون الأساسي لتسوية مشاكلهما المشتركة جميعها ، وتبادلتا في الحال عدداً من الوثائق التي أوصت بها قرارات مجلس العصبة، وهي: معاهدة تأمين سلامة أراضي اللواء، حيث كفلت سلامة أراضيه واحترام النظام الأساسي للواء.

كما وقعت اتفاقية تأمين الحدود التركية السورية، بناءً على بروتوكول التحديد الأخير الموقّع في حلب بتاريخ ٣ أيار ١٩٣٧، كما تقرر أن يتخذ الطرفان التركي والفرنسي الإجراءات والتدابير جميعها؛ لمنع الاعتداءات على الطرفين، وأن تتفق سورية وتركيا، بصورة خاصة، على الإجراءات الواجب تنفيذها(٢).

أثار إعلان النظام والقانون الأساسي للواء إسكندرونة ردود فعل مختلفة في أماكن وأوساط متنوعة، ففي لواء إسكندرونة بلغت موجة السخط الشعبي والاحتجاج ذروتها وأسفرت عن إضراب عام متواصل منذ ٢١ أيار ١٩٣٧،

---

(١) المرجع نفسه، ص ٧١.

(٢) للاطلاع على نص المعاهدة والاتفاقية، انظر: وثائق عن الإسكندرونة، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي.

شلَّ تماماً كل حركة التجارة والمواصلات والحياة الاجتماعية، وفي ٢٩ أيار تجمع سكان أنطاكية وضواحيها من الأرمن والعرب والأتراك الموالين لسورية مسلمين ومسيحيين على حدٍّ سواء في مسجد المدينة المركزي، واتخذوا قراراً يرفض تسوية جنيف التي تفصلهم عن الوطن السوري رغم إرادتهم، كما بعثوا باسم الطوائف العربية والأرمنية والروم الأرثوذكس والأكراد والشركس خمس مذكرات احتجاج إلى عصبة الأمم في جنيف(١)، وإلى المندوب السامي في بيروت رافضين فيها نظام اللواء الجديد والقانون الأساسي الذي أقره مجلس العصبة(٢).

وتطورت أعمال الشغب والاضطرابات، لاسيما في أنطاكية، وأدت في ٤ حزيران إلى صدامات بين العرب والأتراك، مما أدى إلى تدخل الجيش الفرنسي لإعادة النظام، ثم امتدت الصدامات إلى مدينة الإسكندرونة، فاضطرت حكومة الانتداب إلى استدعاء القوات ثانية، وإعلان تطبيق القانون العسكري في اللواء في ٦ حزيران(٣).

وقد أسفرت هذه الأعمال عن عدد كبير من الضحايا من كِلا الطرفين العربي والتركي، كما تحولت أحياء أنطاكية إلى جبهات حرب، وشكّل العرب فرقاً للحراسة، وتحولت بعض البيوت الواقعة في مراكز

---

(١) على سبيل المثال: أرسل أرمن إنطاكية برقية إلى عصبة الأمم أكدوا فيها تفاهمهم مع العرب واتحادهم بالوطن السوري الأم عموماً وبقسمه غير المنفصل الإسكندرونة، وطالبوا عصبة الأمم أن ينظروا بعين الاعتبار إلى حالتهم وشعورهم. انظر نص البرقية في جريدة التقدم: العدد ٤٨٣١ عام ١٩٣٧.

(٢) باريميان: مرجع سابق، ص ١٠٠. وانظر: نخلة ورد: مرجع سابق، ص ٢١١. وانظر أيضاً: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 132.

(٣) Walter c. BANDAZIAN, *Op.Cit.*, p 104.

دقيقة إلى استحكامات عسكرية تطل من نوافذها أكياس الرمل وراءها البنادق والرشاشات[١].

وكان من أهم المشاعر العامة السائدة المعادية للكماليين في اللواء، هو قرار المجموعة العربية المجتمعة في أنطاكية للقيام بعصيان مدني ضد الحومة الناشئة عن طريق تطبيق الدستور الجديد التي قررت معارضة أي نشاط تقوم به في المنطقة بأية طريقة كانت، كما قرروا ألا يدفعوا الضرائب إلا للحكومة السورية مباشرة في دمشق[٢].

أعلنت المدن السورية الإضراب الشامل، وقامت فيها مظاهرات صاخبة تستنكر الاعتداء الأثيم على سلامة الأراضي السورية[٣]، وحدث تجمع كبير في دمشق في ٣ حزيران، هددت فيه لجنة الدفاع عن الإسكندرونة بالقتال من أجل سمعة سورية ووحدتها، وطالبت ضمير العالم باحترام حقوق الشعب السوري التي انتهكت بانتصار القوة على العدل.

وبشكل عام، كان الرأي العام السوري يشعر أنه أصيب بضربة صاعقة من جارته تركيا لم تشعر بوخز الضمير تجاه معاملتها لجيرانها المسلمين، والتي وجهت لهم ضربة وحشية من خلال مطالبتها بضمّ لواء إسكندرونة، وذلك كله في الوقت الحرج جداً من استقلال سورية، وقد أوضح الدكتور عبد الرحمن الشهبندر التناقضات التركية الكبيرة في ارتياحها لوجود الانتداب الفرنسي في اللواء لمدة سبعة عشر عاماً، ورفضها السيادة السورية في المنطقة في الوقت نفسه، كما نشر الشهبندر بياناً في الصحافة السورية، يحث

---

(١) نخلة ورد: مرجع سابق، ص ٢١١.

(٢) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 132.

(٣) نخلة ورد: مرجع سابق، ص ٢١٢.

فيها الشعب السوري على القيام بجهود جبارة لمعارضة الجموح القومي التركي، ولتأييد الحقوق السورية في المنطقة، وللوقوف في وجه خصومهم السياسيين، وأعلن ٣ تموز يوم الأرض(١).

وعندما علم مجلس النواب السوري بإقرار عصبة الأمم لنظام اللواء والقانون الأساسي في ٢٩ أيار ١٩٣٧، بدأ نقاشاً حامياً، مدفوعاً بالمظاهرات الشعبية الصاخبة؛ لاستنكار قرار العصبة وأعلن المجلس أن محاولة اقتطاع أي جزء من تراب الوطن السوري يُعدّ خرقاً للدستور الذي أقرته عصبة الأمم، وخرقاً للمعاهدة السورية الفرنسية(٢).

وفي الجلسة نفسها أعلن عضو مجلس النواب فخري البارودي: أن «**اللواء عربي وأن سبعين مليون عربي على استعداد للذود عن حقوق سورية العادلة**»، كما أضاف توفيق الشيشكلي أن: «**سورية بإمكانها أن تنتظر ٤٤ عاماً وأكثر لاسترداد ليس فقط الإسكندرونة بل كل الأراضي السورية حتى جبال طوروس الطبيعية**»، وطالب النائب إدمون رباط المجلس النيابي بأن «**تُتخذ كل الوسائل لحفظ لواء إسكندرونة في أحضان الوطن السوري، اللواء الذي يُعدُّ مفتاح وحدة البلاد العربية واستقلالها**»، كما شارك نواب اللواء في هذه المناقشات وأعلنوا رفضهم فصل اللواء عن سورية، كما تحدث رئيس الوزراء بالنيابة، وزير المالية والدفاع الوطني شكري القوتلي، فقال: «**إن الوفد الذي سافر في ٢٧ أيار ١٩٣٧ إلى الغرب يرجى له أن يعود موفقاً**

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 137-138.

(٢) للاطلاع على نص قرار المجلس، انظر:

مذكرات المجلس النيابي السوري لعام ١٩٣٧، الجلسة ٢٢، ٣٣، في أيار ١٩٣٧، ص ١١٥٦، ١١٥٧.

وانظر أيضاً: جريدة العاصمة، ٢ حزيران ١٩٣٧.

بفضل حججه القوية، وأن الحكومة تعبر عن رأي المجلس الموقر وعن أماني ورغبات الأمة» [1].

كما أعدت الحكومة مذكرة إضافية، وأرسلتها إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ١٠ حزيران، فنّدت فيها بشيء من التفصيل محتويات قرار مجلس العصبة، ومن أهم ما جاء في هذه المذكرة: أن سورية ترفض بصورة مطلقة ما جاء في تقرير ممثل السويد بأن يكون للواء إسكندرونة كياناً خاصاً به، وأن يمنح استقلالاً تاماً في شؤونه الداخلية؛ لأن هذا يعني تجاهل معنى الاعتراف لسورية باستقلالها، وتجاهل الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من ميثاق العصبة التي تنص على وجوب تنظيم المجموعات السياسية المنفصلة عن الدولة العثمانية التي بلغت من الرقي منزلة تجعلها جديرة بهذا الاعتراف، وأن معاهدة التحالف بين فرنسا وسورية لسنة ١٩٣٦ قد أيدت رسمياً هذه المبادئ العادلة والمعقولة، كما فندت المذكرة الأهمية الاقتصادية والعسكرية للواء إسكندرونة، وأهمية ارتباطه بسورية، كما احتجت الحكومة السورية بأن كل هذا جرى من غير أن يؤخذ رأي السكان أصحاب العلاقة، وهذا تجاهل شديد ومؤلم لِحقِّ الشعوب في تقرير مصيرها.

وأخيراً، احتجّت الحكومة السورية، في مذكرتها، بأن النظام الأساسي قد خلق دولة في غير مصلحة سورية، وتلك الدولة بأرضها الصغيرة وسكانها القلائل ومواردها الخاصة ستكون مجبرة على مواجهة كثير من ضروريات الحياة الحديثة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفنية، وقد عبّرت المذكرة عن استنكار الحكومة السورية للقرار بقولها: إن الحكومة السورية لتشعر بأسى أمام نظام يتجاهل المعاهدات المعمول

---

(١) مذكرات المجلس لعام ١٩٣٧، ص ١١٥٦-١١٥٧.

بها مع حقوق سورية الأكيدة ومصالحها المشروعة، كما يتجاهل سلامة وحرية أمة واثقة بمستقبلها(١).

وقد حاولت الحكومة السورية أن تحول دون فصل اللواء، والتخفيف من حدة قرار مجلس العصبة باللجوء إلى المفاوضات المباشرة مع الحكومة التركية، فزار السيد جميل مردم بك تركيا في حزيران ١٩٣٧، بناءً على دعوة من الحكومة التركية، وجرت بينه وبين عصمت أنيونو مفاوضات مهمة، عرض فيها السيد مردم بك وجهة نظره بوجوب تعديل نظام اللواء الجديد بشكل لا يضر بالمصلحة التركية، ولكن فيه كل الفائدة لسورية على حساب النفوذ الفرنسي، وخلاصة وجهة نظر السيد مردم بك هي: إبقاء اللواء ضمن الوحدة السورية، ومنح تركيا الامتيازات جميعها التي منحها إياها مجلس العصبة من دون إبقاء المفاوض السامي الفرنسي، والقيود الأخرى للسيادة السورية، ووعد عصمت أنيونو على تأييد وجهة نظر مردم بك، بعد عرضها على الحكومة التركية، وأظهر ميلاً شديداً للتفاهم مع الحكومة السورية، وحسم النزاع معها مباشرة.

وعلى الرغم من أن هذه الاقتراحات نالت الاستحسان لدى رئيس الوزراء أنيونو فإن موقف رئيس الدولة أتاتورك الذي أزاح أنيونو عن منصبه، منعت من تنفيذ أية وعود(٢).

---

(١) للاطلاع على ملخص المذكرة التي أرسلتها الحكومة السورية إلى باريس،
انظر: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٧٢، ٧٥. وانظر أيضاً: محمد علي زرقة: مرجع سابق، ج٢، ص ٤٣٤-٤٤٣.

(٢) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 139.
وانظر أيضاً: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٧٥.

أما في تركيا فقد قوبل قرار مجلس العصبة بارتياح كبير، وعدّه الأتراك انتصاراً للدبلوماسية التركية، وخطوة تمهيدية للانتصارات اللاحقة المحتملة؛ لأن اللواء يقع عملياً بفضل هذا الحل الوسط تحت السيادة التركية، وسيتم الإقرار بتتريكه.

وفي ١٤ حزيران، صادق المجلس التركي على نظام اللواء الجديد والقانون الأساسي، والاتفاقات الفرنسية - التركية المتعلقة بذلك، وصرّح رئيس الوزراء أنيونو بهذا الصدد بقوله: «**أرى أن الأهمية الرئيسة للنتيجة التي توصلت إليها في هاتاي تنحصر في الاعتقاد الذي ترسخ في عقولنا حول الانتهاء من هذه المسألة على أحسن وجه، ولقد وجدت مسألة هاتاي حلها النهائي**»[١].

بدأت تركيا تتقدم بانتصاراتها ومكاسبها الجديدة في اللواء، فافتتحت قنصلية تركية في مدينة الإسكندرونة؛ إضافة إلى القنصلية الرئيسة في أنطاكية، كما اشترت الحكومة قطاعات سكة الحديد المتاخمة لحدود اللواء المملوكة لشركة فرنسية - تركية مشتركة[٢]، وقد أثنت الصحافة التركية على التسوية التي تمت في جنيف، وعدّتها نصراً للحكومة التركية[٣].

أما أتاتورك فقد تبنى من جديد مشكلة اللواء، عندما وجّه نداءه إلى الجمعية الوطنية الكبرى، في الأول من تشرين الثاني ١٩٣٧، قال فيه: «**إنكم تعرفون تطورات مسألة هاتاي، وهي بالنسبة لنا قضية وطنية كبرى، إذ إن المفاوضات التي جرت بإشراف عصبة الأمم النبيلة قد انتهت بالتوقيع والموافقة على المعاهدات التي ترضي الهدف الذي نسعى إليه، وغايتنا منح**

---

(١) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٠١-١٠٢. وانظر: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٣) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٧٩.

السكان في هاتاي الإدارة السعيدة المستقلة وهم أهل لها، ومرَّ وقت قليل منذ أن بدأ العمل بالنظام الجديد في هاتاي، ومن غير الممكن أن نشك بأن فرنسا التي تعاونّا معها بروح طيبة جداً، لن تتابع تطبيق النظام الجديد بصدق وبطريقة ستحقق الهدف المرجو. إني مقتنع بأن تقدم مشكلة اللواء في الاتجاه الصحيح سيكون بنفس الوقت خطوة مهمة، وعاملاً ضرورياً لتطوير العلاقات الفرنسية التركية في الاتجاه المطلوب»[١].

ومنذ ذلك الحين أقبلت الدبلوماسية التركية إلى جانب الحملات الصحفية والإذاعية، على نشاط أقوى وأشد، وهنا سافر منمنجي أوغلو وزير الخارجية التركية، إلى بيروت في ١٠ تشرين الثاني، وأعلن على مرأى من سلطات الانتداب ومسمعها بصراحة أمام ممثلي الصحافة قائلاً: **«إن نظام اللواء الجديد والقانون الجديد سيدخلان تلقائياً حيز التنفيذ في ٢٩ من نفس الشهر، وفق قرار العصبة»**[٢].

أما البلاد العربية، فقد انحصر تأييدها بصحافتها، وإرسال برقيات الاحتجاج إلى عصبة الأمم، فقد أرسلت اللجنة العربية العليا في فلسطين مذكرة بالفرنسية تحتج فيها على قرار مجلس العصبة، كما أرسل نادي الطلبة السوري في مصر احتجاجاً إلى عصبة الأمم ووزارة الخارجية، وأذاعت اللجنة التحضيرية للدفاع عن سورية وفلسطين بالقاهرة بياناً إلى الجمعيات والجهات العربية المنتشرة في العالم، ولاسيما في المهجر لنصرة سورية ولواء إسكندرونة، كما أرسلت لجنة الدفاع عن فلسطين في بغداد مذكرة إلى عصبة الأمم طلبت فيها حل قضية إسكندرونة حلاً عادلاً يأخذ بنظر الاعتبار مصلحة سكانه العرب[٣].

---

(١) F.O. 751/67/194 - 2 Nov 1937.

(٢) Paul du VEOU, *Op.Cit.*, p 79-80.

(٣) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٨٠.

ثانياً- الانتخابات العامة في لواء إسكندرونة:

أ- تنظيم قانون الانتخابات:

بناءً على المادة الخامسة عشرة من القانون الأساسي للواء إسكندرونة التي تنص على تعيين لجنة مراقبة من قبل مجلس العصبة مهمتها تنظيم الانتخابات الأولى ومراقبتها في اللواء، عين رئيس مجلس العصبة أعضاء اللجنة(١) في ٤ تشرين الأول عام ١٩٣٧، حيث عقدت أول اجتماعاتها في ١١ تشرين الأول ١٩٣٧، وانتخبت المستر ريد رئيساً والمسيو سكرتان نائب لرئيس اللجنة، وفي ١٤ تشرين الأول تركت اللجنة جنيف ووصلت إلى لواء إسكندرونة في ٢٠ تشرين الأول، وبقيت اللجنة في اللواء حتى ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٧، وخلال هذه الفترة زار أعضاؤها مختلف مناطق اللواء، وقابلوا ممثلي الطوائف شتى شارحين لهم مبادئ النظام الانتخابي الرئيس، وأصغوا إلى طلبات ومقترحات الأهالي فيما يتعلق بقانون الانتخابات(٢)، وقد ظهر للجنة من خلال زيارتها صعوبة تسجيل (أو

---

(١) تألفت اللجنة من :

- **المسيو جوكر لاكرانج**: بلجيكي، شغل سابقاً منصب سكرتير عام اللجنة المختلطة للهجرة اليونانية البلغارية.
- **المسيو فان درماندرا**: هولندي، شغل سابقاً منصب مفتش ناحية في استفتاء في منطقة السار.
- **المسيو ريمرز**: نرويجي، شغل سابقاً منصب قاضٍ في المحكمة العليا لاستفتاء السار، ومحام في المحكمة العليا في النرويج.
- **المستر ريد**: انكليزي، عضو سابق في مجلس سيلان التشريعي، ومنظم دستور سيلان الجديد.
- **المسيو روجر سكرتان**: سويسري، أستاذ في القانون في جامعة لوزان.

انظر: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٨٣، نقلاً عن مجلة عصبة الأمم الرسمية، كانون الأول ١٩٣٧، ص ١١٦٧.

(٢) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٠٧.

قيد) الناخبين وتعقيدها، ووجدت أن ذلك سيأخذ وقتاً طويلاً، وصرّحت بان التسجيل يجب أن يجري بدقة زائدة من دون تمييز[1]، لذلك تم تعيين ممثلي الطوائف للعمل في الدوائر الانتخابية، كما اتخذت اللجنة التدابير الضرورية لتأمين سير الانتخابات الطبيعي.

توقفت اللجنة في طريق عودتها إلى جنيف، في كلٍّ من بيروت ودمشق حيث التقت المفوض السامي وممثلي الحكومة السورية، وبعد وصولها إلى جنيف واصلت اجتماعاتها ابتداء من ٣٠ تشرين الثاني إلى ١٠ كانون الأول، وانتهت أخيراً إلى وضع مشروع قانون الانتخابات الأولى التي ستجري في لواء إسكندرونة، استناداً إلى معطيات الدراسة المحلية وأحكام القانون الأساسي للواء إسكندرونة، وفي ١٠ كانون الأول ١٩٣٧ قدمت اللجنة لرئيس مجلس العصبة القانون الانتخابي مقترحة عليه إجراء المرحلتين الأولى والثانية للانتخابات في ٢٨ آذار و١٢ نيسان ١٩٣٨، وأقر رئيس مجلس العصبة القانون المذكور، ووافق على مقترحات اللجنة وأعطى تعليماته بخصوص الشروع عملياً في الإعداد للانتخابات[2].

نص قانون الانتخابات الأولى في لواء إسكندرونة على أن يكون للجنة السلطة العليا فيما يتعلق بكل أمور الانتخابات الأولى تنظيماً ومراقبة، وأن تكون الانتخابات بدرجتين أولى وثانية، كما حدد القانون الشروط الواجب توفرها في الناخب من الدرجة الأولى، وهي أن يكون مواطناً ذكراً من اللواء وفقاً للمواد من ٨-١٢ من القانون الأساسي للواء إسكندرونة، وأن يكون

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٨٤.

(٢) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٠٧. وانظر أيضاً: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٨٤.

مولوداً في اللواء قبل أول تموز ١٩١٨، وألا يكون محروماً من حق الانتخاب إثر حكم يفقده الحقوق المدنية أو بسبب عدم أهليته الشخصية المثبتة وفقاً للقانون والمعاينة حسب الأصول من قبل السلطة ذات الصلاحية، كما أعلن القانون في مادتها ١٧، أنه يجب على الناخبين من الدرجة الأولى أن يقيدوا أسماءهم وفقاً للمادة التاسعة من القانون الأساسي كأعضاء منتمين إلى إحدى الطوائف الآتية:

١- الطائفة التركية، ٢- الطائفة العربية، ٣- الطائفة العلوية،
٤- الطائفة الأرمنية، ٥- الطائفة الأرثوذكسية، ٦- الطائفة الكردية،
٧- طوائف أخرى.

كما أكدت المادة ١٩ أنه يجب على الناخب أن يحضر بنفسه إلى مركز الاقتراع، ويصرح بحسن نية عن اسمه، واسم أبيه، ومحل ولادته، وعمره، ومحل سكنه الاعتيادي في ٣١ آذار ١٩٣٨، وعن طائفته، كما لا يجوز للفرد أن ينتخب إلا بعد التسجيل في إحدى الطوائف السابقة.

أما التسجيل فيجري من قِبل هيئة مؤلفة من عضو أو مندوب من اللجنة، ومن ممثلي الطوائف المختلفة، ومخاتير القرى أو الأحياء، ومن مديري النواحي إذا أمكن، ويكون رئيس الهيئة عضو اللجنة أو مندوبها، أما مهمة البقية فهي استشارية، وبعد الانتهاء من التسجيل تعلن اللجنة قائمة المرشحين في انتخابات الدرجة الأولى مع أسماء أماكنهم وطوائفهم التي ينتمون إليها باللغات الفرنسية والعربية والتركية، وبعد معرفة نتائج التسجيل، تعين اللجنة عدد مرشحي انتخابات الدرجة الثانية، وعدد النواب لكل طائفة بصورة عامة ولكل قضاء بصورة خاصة بحكم المواد /٥ ، ١٠، ١١/ من القانون الأساسي للواء.

كما حدد قانون الانتخابات في مادته ٣٣، عدد نواب كل الطوائف المنوه عنها في المادة التاسعة من القانون الأساسي بنسبة عدد الناخبين المقيدين كمنتمين لهذه الطائفة على أن يكون الحد الأدنى للنواب من كل طائفة كما يلي:

- الطائفة التركية ٨.
- الطائفة العلوية ٦.
- الطائفة العربية ٢.
- الطائفة الأرمنية ٢.
- الطائفة الأرثوذكسية ١.

وعلى هذا القياس يتم رفع عدد النواب إلى أربعين، وإذا أدت نتيجة الانتخابات إلى زيادة في عدد الأربعين عضواً فلا بأس في تجاوز هذا العدد، ويجب أن تتوافر شروط في النائب منها: معرفة القراءة الكتابة، وبلوغ الخامسة والعشرين من العمر.

كما تأخذ اللجنة على عاتقها إحصاء الأصوات، وإعلان نتيجة الانتخابات، وقد شمل قانون الانتخابات العديد من العقوبات الشديدة (المواد ٦٣-٩٤)، لكل من يخالف أوامر أو نصوص قانون الانتخابات، ونصَّ القانون: أن النتائج تجمع وتعد وتفرز في مراكز النواحي والبلديات ويتلقى النائب شهادة خطية من اللجنة بانتخابه.

ولكن لو دققنا النظر في تقسيم الناخبين إلى طوائف لا هي مذهبية على وتيرة واحدة، ولا هي عنصرية، فنجد أن بعض الطوائف قسمت على أساس عنصري: كالطائفة التركية والطائفة العربية، والطائفة الأرمنية، ولا اعتراض على ذلك، إذا كان النزاع سجل طبقاً لقاعدة حق تقرير المصير، حيث ستقرر الأكثرية العنصرية لأحد الطوائف أو بتعاون طائفتين منها، نوع الحكم

الداخلي، بيد أن القانون أضاف طائفتين أخريين هما في الواقع جزء لا يتجزأ من الطائفة العربية، وقد فصلهما القانون الأساسي على أساس مذهبي، وهما: الطائفة العلوية(١)، وطائفة الروم الأرثوذكس(٢).

وهكذا قلل القانون من أهمية الطائفة العربية بفصل الطائفتين عنها؛ مما أدى إلى زيادة قيمة الطائفة التركية على حساب الطوائف الأخرى؛ إضافة إلى ذلك فإن جعل الانتخابات على درجتين يؤدي إلى فسح المجال للتأثير على المنتخبين الثانويين، نظراً لقلة عددهم، بينما يصعب التأثير في الشعب بمجموعه، من الوجهة العملية، كما سمح قانون الانتخابات بالتسجيل لكل من ولد في اللواء قبل كانون الثاني ١٩١٨، سواء أكان مقيماً في اللواء أم مهاجراً، أم منتسباً إلى دولة أخرى؛ مما أفسح المجال لبعض الأتراك الذين ولدوا في اللواء ليحضروا إلى اللواء ويستخدموا حقهم في الانتخاب، على الرغم من اكتسابهم للجنسية التركية، مما أثار استياء عرب اللواء الذين عدّوا هذا الامتياز المعطى للأتراك إجحافاً لحقوقهم(٣).

---

(١) تؤكد اغلب المصادر أن العلويين هم عرب أقحاح تعود أصولهم إلى قبيلة بهراء، إحدى القبائل العربية القحطانية التي نزحت من الجزيرة العربية قبيل الإسلام، واستقرت في مشارف بلاد الشام، ولم يذكر أحد من مؤرخي العرب أو الغرب أو حتى الأتراك أن العلويين تكلموا اللغة التركية، كما تؤكد المصادر أن العلويين هم عرب مسلمون شيعيون جعفريون ولا فرق بينهم وبين بقية الطوائف الإسلامية الأخرى. انظر: لجنة الدفاع عن إسكندرونة: العلويون عرب صميمون، نشرة رقم ٢، دمشق، د.ت. وانظر: عبد الرحمن الكيالي، مرجع سابق، ج٤ ، ص ٤١٢-٤١٤. وانظر أيضاً: محمد أمين غالب الطويل: تاريخ العلويين، طرطوس ١٩٨٠.

(٢) تؤكد المصادر أن المسيحيين الروم الأرثوذكس والموجودين في لواء إسكندرونة هم من أصل عربي، ويعود أصلهم إلى قبيلة الغساسنة العربية المعروفة التي أقامت في المنطقة منذ زمن طويل. انظر: عبد الرحمن الكيالي، مرجع سابق، ج٤، ص ٣٩٥.

(٣) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٨٦-٨٧.

أما الحكومة التركية فلم تكد تصلها نسخة قانون الانتخابات الأولى حتى احتجت عليها بشدة، وأرسلت مذكرتي احتجاج ضمنتهما تحفظات شتى، وطالبت بعض الأمر من مجلس العصبة للبت فيها.

ففي مذكرتها الأولى، بتاريخ ١٥ كانون الأول ١٩٣٧، احتجت الحكومة التركية على عدم تسلمها نسخة من قانون الانتخابات بصورة قانونية؛ الأمر الذي جعل الحكومة التركية تعتقد ان اللجنة أرادت أن تواجهها بالأمر الواقع من دون سابق معرفة، بينما تعاونت اللجنة مع الدولة المنتدبة تعاوناً فعلياً، كما أكدت أن سلطات الانتداب في اللواء أثرت تأثيراً فعالاً في تحضير قانون الانتخابات، وقد رأت الحكومة التركية أن عمل اللجنة يتناقض مع قرار مجلس العصبة في ٢٩ أيار ١٩٣٧، كما قدمت تحفظها حول أعمال اللجنة.

وشملت المذكرة الثانية التي أرسلتها الحكومة التركية الصلاحيات الممنوحة للجنة في مراقبة الانتخابات؛ إضافة إلى قسوة مواد العقوبات، وكيفية انتماء المسجلين إلى طوائفهم والبت فيمن له حق الانتخاب[١].

خشيت تركيا أن إجراءات اللجنة الانتخابية قد تؤدي إلى فشلها في جمع أكبر عدد من المسجلين، كي تكون لهم أغلبية من الأتراك في الجمعية الجديدة، ولاسيما أن هذا الوجود المفترض لأغلبية تركية هو الذي يعطي للحكومة التركية مبرراً للمطالبة بلواء إسكندرونة[٢].

ورأت الحكومة التركية أن هذه التحديدات هي بمثابة قيود ثقيلة تعوق تحقيق مصلحة الأكثرية التركية في اللواء؛ لذلك فهي تحتج بشدة على قانون الانتخابات،

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٨٧-٨٨، نقلاً عن مجلة عصبة الأمم الرسمية، شباط ١٩٣٨، ص ١٣٢ - ١٣٥.

(٢) Walter c. BANDAZIAN, *Op.Cit.*, p 114-115.

وتعترض على تطبيقه، لذلك طالبت، في البرقية التي أرسلتها في ٢٥ كانون الأول ١٩٣٧، إلى سكرتير العصبة بعرض الأمر على مجلس العصبة للبت فيه[(١)].

وفي الوقت نفسه وبالانسجام مع الاتجاه الرسمي للحكومة التركية حول لجنة الانتخابات ونظام الانتخابات، نشرت الصحف التركية مقالات تهديد ملتهبة ضد فرنسا وسورية، واتهمت عصبة الأمم بأنها الإدارة المحركة البشعة للمسؤولين الفرنسيين في اللواء، والذين يقوم ممثلوهم في اللواء بجميع أنواع الاضطهاد وانتهاك حقوق الأغلبية التركية[(٢)].

بعد وصول المذكرات إلى مجلس العصبة، أجاب المستر ريد، رئيس لجنة الانتخابات، على مذكرتي الحكومة التركية بكتابين وجههما إلى سكرتير العصبة، في ٢١ كانون أول ١٩٣٧، و٢٨ كانون الثاني ١٩٣٨، بناءً على طلب المقرر ممثل السويد في اجتماع العصبة.

فقد أجاب المستر ريد على الاعتراضات التركية الخاصة باللجنة، وأكد أن اللجنة لم تستعن بالسلطة الفرنسية إلا من خلال تزويدها ببعض المعلومات، كما أن اللجنة استعانت ببعض الأفراد الوطنيين، وممثلي الطوائف المختلفة في اللواء، أما السلطة المنتدبة فلم تتدخل في شؤون اللجنة أبداً، كما أن قانون الانتخابات قد وضع بعد عودة اللجنة إلى جنيف دون أي اتصال أو تعاون مع السلطة المنتدبة، كما أكد المستر ريد: أن إرسال صورة قانون الانتخابات إلى فرنسا رسمياً لم يكن بقصد الحصول على موافقتها، بل لإعلامها بقرار اللجنة الأخير، وكان لابد من إبلاغها بذلك حتى تجعل لائحة قانون الانتخابات قانونية، إذ ليس في وسع أية سلطة أخرى أن تجعلها قانونياً نافذة في اللواء غير السلطة المنتدبة.

وقد شرح المستر ريد بشيء من التفصيل مهمة اللجنة، وأعمالها وموقفها، وكيفية تحضير قانون الانتخابات، وقال: إن اللجنة هي لجنة فنية ولم

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٨٨ ، ٨٩.

(٢) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 148.

تشعر أن غرضها دبلوماسي أو سياسي مطلق، أما ادعاء الحكومة التركية أن اللجنة تحضيرية فهو عار عن الصحة لأن مجلس العصبة انتدب اللجنة بقصد تنظيم ومراقبة الانتخابات، ومن هنا يتضح أن اللجنة لم تسئ فهم صلاحياتها كما ادعت الحكومة التركية.

أما فيما يتعلق بمواد العقوبات، فقد أكد المستر ريد أن اللجنة رأت ضرورة التشديد فيها؛ لأن في ذلك مصلحة اللواء، كما أن هذه العقوبات ليست أشد من العقوبات الواردة في قانون الانتخابات السورية، وأكد أن اللجنة سعت بكل جهودها لجعل أحكام القانون دقيقة قدر الإمكان(١).

وفي جلسة عصبة الأمم بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٨، حضر كلٌّ من ممثل تركيا السيد صادق، ورئيس لجنة الانتخابات السيد ريد، وبعد عدة مناقشات، تكلم المسيو أندن ممثل السويد، والمقرر في قضية لواء إسكندرونة، فقال: إنه إذا كان المجلس مستعداً للموافقة على تعديل بعض محتويات قانون الانتخابات ففي وسعه أن يجد طريقة تضمن الوصول إلى وفاق في الأمر، فإذا وافق على ذلك ممثلا فرنسا وتركيا فسيقدم اقتراحاً بذلك إلى المجلس، فوافق الطرفان.

وفي جلسة ٣١ كانون الثاني، قدم المسيو أندن تقريراً إلى مجلس العصبة، اقترح فيه تعيين لجنة مؤلفة من ممثلي بلجيكا وفرنسا والسويد وتركيا لإدخال تعديلات مناسبة ضمن قرار مجلس العصبة في ٢٩ أيار ١٩٣٧، على أن يقرر المجلس بإجماع الآراء أي تعديل تدخله اللجنة(٢).

وعندما انتهى المقرر من قراءة تقريره، تكلم ممثل تركيا السيد صادق، ووافق على تقرير المجلس. كما صرّح المسيو دي تيسان باسم فرنسا قائلاً: «**إنه مسرور؛ لأنه أمكن الوصول إلى اتفاق بوساطة عصبة الأمم، وإن الإشارة إلى ذلك مما يبعث على الارتياح: لأن الناقمين يحجمون في جميع الظروف عن**

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٨٩، ٩٠، ٩١.

(٢) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٩٢، نقلاً عن مجلة العصبة، المصدر نفسه، ص ١١٥-١١٦.

تعداد المسائل التي فشلت فيها العصبة، وأن تركيا بعرضها الخلاف على المجلس تثبت أنها تحتفظ بكل ثقتها في مؤسسة جنيف».

كما أكد: «**أن فرنسا مستعدة لإظهار روح التفاهم في درس الشكاوى التي عارضت نظام الانتخابات، وهذا ما يمكن لتركية أن تنتظره منا، ونحن على ثقة باتخاذنا هذا الموقف، نعمل في سبيل الاستقرار السياسي في الشرق الأدنى الذي لا تتوقف عليه علاقات فرنسا وتركيا فحسب بل مستقبل سورية بنوع خاص**»[١].

وفي النهاية أقر المجلس ما جاء في تقرير أندن لتعديل قانون الانتخابات، وعين المجلس لجنة برئاسة ممثل السويد المسيو أندن[٢]، ومن ثم اجتمعت هذه اللجنة، واستمرت جلساتها بين ٧-١٩ آذار ١٩٣٨، وحضر الاجتماع المستر ريد رئيس لجنة الانتخابات، وزود اللجنة بمعلومات إضافية، ثم شرعت اللجنة بدراسة قانون الانتخابات آخذة بعين الاعتبار ملاحظات الحكومة التركية، واعتراضاتها، فأدخلت تعديلات جمّة أقرها أعضاء اللجنة بالإجماع، ومن أهم هذه التعديلات: تعديل مواد العقوبات، وإنشاء محكمة خاصة من أعضاء العصبة للنظر في القضايا التي تُرفع إليها، وحذف المادة التي تنص بأن المرشحين يجب أن يكونوا مؤيدين للسلطة، وإذا ألقي القبض على أحد الناخبين فلا يمنعه ذلك من ممارسة حقه في التصويت، ويجب على السلطة أن تعلن قوائم ممثلي الطوائف المختلفة، وانتسابهم إلى طوائفهم، ويحق لهذه الطوائف أن تؤيد هذه القوائم، أو أن تطلب إعداد غيرها، وأخيراً، تأخذ السلطة على عاتقها دعوة المجلس التمثيلي حالاً بعد إكمال الانتخابات.

---

(١) عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج٤، ص ٣٦٥.

(٢) تألفت اللجنة من :

المسيو بوركان من بلجيكا، والمسيو رندل من إنكلترا، وحلَّ محله بعدئذ المستر بوكر. المسيو دي تيسان من فرنسا ثم حلّ محله المسيو لاكارد يساعده المسيو لوسيان رابير المسيو وستمان من السويد. والمسيو نعمان منمنجي أوغلو من تركيا يساعده السيد صادق. انظر: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص٩٣.

رأت اللجنة وجوب تأجيل موعد الانتخابات من ١٥ نيسان ١٩٣٨، إلى ١٥ تموز ١٩٣٨، على أن تكون لجنة الانتخابات الأولى قد أكملت التحضيرات كافة قبل ٣٠ حزيران ١٩٣٨. وهكذا استطاعت اللجنة تعديل قانون الانتخابات بشكل أرضت فيه الحكومة التركية(١).

أعطت التعديلات الجديدة في قانون الانتخابات الفرصة للأتراك لممارسة التأثير على سكان اللواء، فقد أصبح قانون الانتخابات أقل وطأة على الحكومة التركية وأتراك اللواء الذين سعوا للتأثير في سير الانتخابات، ومن أجل تحقيق أكثرية تركية في مجلس اللواء التمثيلي، فحذف المادة التي تمنع السلطة من تأييد المرشحين للنيابة، والسماح لها بتأييد بعض المرشحين، غدا في مصلحة الأتراك، حيث تستطيع السلطة في اللواء الانحياز لتأييد مرشحي الأتراك إرضاء للحكومة التركية.

كما أن تعديل مواد العقوبات أعطى للأتراك الفرصة لممارسة الضغط على عرب اللواء دون خوف من عقاب السلطات؛ لأنه لا يسقط حق الانتخاب في حال ثبوت المخالفة.

كما أفسح القانون المعدل أيضاً المجال للناخب، وإعطاء حق التسجيل في الطائفة التي يصرح أنه ينتمي إليها، وهذا التعديل غدا إلى حدٍّ بعيد في مصلحة الأتراك، إذ أصبح في وسعهم التأثير في الناخبين غير الأتراك كي يسجلوا أنفسهم أتراكاً لدوافع مادية أو معنوية أو قسرية(٢).

ومن هنا نتبين، أن القانون الجديد ما وُضع إلا ليخدم مصالح الأتراك بصورة غير مباشرة.

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٩٤، نقلاً عن مجلة العصبة، تموز ١٩٣٨، المصدر نفسه، ص ٦٢٤-٦٣٥.

(٢) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٩٤-٩٥.

ب- الحالة في لواء إسكندرونة قبيل التسجيل:

بناءً على المادة خمس وخمسين من النظام الأساسي للواء إسكندرونة التي تنص على دخول النظام الأساسي والقانون حيز التنفيذ في اللواء اعتباراً من ٢٩ تسرين الثاني ١٩٣٧، وأعلنت سلطات الانتداب الفرنسي دخول نظام اللواء الجديد والقانون الأساسي حيز التنفيذ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٧، متجاهلة أعراف القانون الدولي، ومنتهكة حرمة الدستور السوري، ونازلة عند رغبة الأتراك، كما أخذت فرنسا على عاتقها الإدارة في اللواء حتى تنتهي الانتخابات، ويجتمع مجلس اللواء المنتخب الذي سيتولى الإدارة الداخلية، وتنفيذاً لهذه الخطوة أُلغي منصب المحافظ الذي يتم تعيينه من قبل الحكومة السورية في اللواء، وتولى كل مهام السلطة مؤقتاً مندوب المفوض السامي الفرنسي روجيه غارو الذي ما لبث أن شرع بإجراء تبديل جوهري في إدارة اللواء، فأقال موظفي الحكومة السورية، وعمل على إنشاء إدارة مستقلة مسؤولة تجاهه مباشرة، كما أمر بإنزال العلم السوري في ٢٩ تشرين الثاني، ورفع العلم الفرنسي محله، على اعتبار أن اللواء قد أصبح منفصلاً عن سورية، لذلك سيبقى العلم الفرنسي في محله ريثما تأخذ حكومة اللواء على عاتقها الإدارة[(١)].

أثارت قضية إنزال العلم احتجاجات شعبية ورسمية، فقد أعلنت الحكومة السورية احتجاجها بكتاب رسمي أرسلته إلى المندوب السامي في دمشق، وطالبت بإعادة رفع علمها[(٢)]، كما وجّه وزير الخارجية السوري السيد سعد الله الجابري خطاباً إلى أهالي اللواء قال فيه: «**لا يمكن للحكومة إلا أن تشارككم في**

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٩٦. وانظر: أليشان باريميان: مرجع سابق، ص١٠٤.

(٢) للاطلاع على نص الكتاب الرسمي الذي أرسلته الحكومة السورية إلى مندوب المفوض السامي، احتجاجاً على إنزال العلم السوري من سماء اللواء، انظر: محمد علي زرقة، مرجع سابق، ج٢، ص ٤٤٣.

الأثر الأليم في ذكرى هذا اليوم ولاشك أنها ذكرى مؤلمة لحادث لا يمكن لشعب في مقتبل الحياة إلا أن يتأثر منه، فهذا الشعور هو عام وشامل لدى شباب وشيوخ الأمة، لا تستطيع أي حكومة إلا أن تشاركم فيه»[١]، وتوجه وفد حكومي رسمي إلى أوربا لعرض وجهة نظره هناك، وصرّح سعد الله الجابري عضو الوفد للصحفيين في باريس، بعد أن أجرى الوفد لقاءً في وزارة الخارجية، قائلاً: **«قريباً سيرفرف العلم السوري خفاقاً في سماء إسكندرونة العربية»**[٢].

أما مجلس النواب السوري فقد اتخذ في ٣٠ تشرين الثاني قراراً احتج فيه ضد تطبيق النظام والقانون الأساسي، كما استنكر إنزال العلم السوري، وفي ١ كانون الأول ١٩٣٧، أكد المجلس اعتراضه، وأصدر قراراً بطلب إعادة رفع العلم السوري رسمياً في اللواء.

وقد أحدث هذا القرار ردود فعل عنيفة في تركيا، فقد قامت الحكومة التركية بإلغاء معاهدة الصداقة والأخوة التركية-السورية، كما حشدت تركيا قواتها على الحدود السورية[٣].

أما على الصعيد الشعبي، فقد أثارت قضية إعلان تطبيق النظام والقانون الأساسي وإنزال العلم السوري موجة من السخط والغضب تحولت إلى مشاعر حقد وعداوة ضد تركيا وفرنسا، وحدثت صدامات كثيرة سقط فيها مئات الجرحى، كما أعلن السكان العرب والأرمن مقاطعتهم للإدارة الجديدة، ورفض كثير من كبار الموظفين خدمة السلطات الجديدة[٤].

---

(١) عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج٤، ص ٣٦١.

(٢) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٠٥. نقلاً عن: جريدة الزمان: ١٥ كانون الأول ١٩٣٧.

(٣) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٠٥.

وانظر أيضاً: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 142.

(٤) لونغريغ: مرجع سابق، ص ٣٠٢-٣٠٣.

وأثناء مظاهرات الاحتجاج علم المتظاهرون من مندوب المفوض العام بدمشق أنه بالرغم من كون فرنسا ترعى مصالح سورية، فإنها لا تريد أن تصل إلى حالة الحرب مع تركيا في حال إبقاء اللواء مع سورية، ولاسيما أن الحرب مع تركيا يمكن أن تؤدي إلى حرب عالمية[١].

وقد عملت سلطة الانتداب على تأليف جبهة من مختلف العناصر لتأييد قرار مجلس العصبة، وتأليف حكومة خاصة باللواء ضمن حدوده، فأوعزت إلى بعض الزعماء العرب والأتراك الموالين للسلطة لتأليف حزب اتحاد العناصر (أو حزب الاتحاد الوطني) حيث ضمّ أيضاً عناصر أرمنية، وترأسه **أدهم جيوه لك** رئيس بلدية أنطاكية، عقد الحزب مؤتمراً في ١ كانون الثاني ١٩٣٨ في أنطاكية، افتتح الاجتماع الحاج أدهم بك، وألقيت الخطب بالتركية والعربية، وقد أظهر أعضاء الحزب رغبتهم في حياة مستقرة ضمن الحدود التي أقرتها اتفاقية جنيف، وكانت جريدة اللواء التي كانت تصدر في الإسكندرونة تنطق بلسان الحزب.

ولكن سرعان ما أخذت عصبة العمل القومي تهاجم الحزب بشدة؛ لأنه اعترف بنظام اللواء الخاص[٢]، وكانت جريدة العروبة التي صدر عددها الأول في ٣١ كانون الأول ١٩٣٧، وعددها الأخير في ٤ حزيران ١٩٣٨ الناطقتين الرسميتين باسم عصبة العمل القومي والحركة العربية[٣].

أما الانفصاليون الأتراك فقد نظموا أنفسهم تحت راية حزب رسمي أطلق عليه اسم «**خلق أوي**» والذي يُعدُّ من أكثر المنظمات التركية تراصاً وعدوانية، تأسس عام ١٩٣٦ في أنطاكية، وأخذ يبث الدعاية التركية ويدعو إلى انفصال اللواء عن سورية، ومن ثم تفرع هذا الحزب في مناطق اللواء، ونشطت فعاليته بشكل خاص بعد افتتاح القنصليتين التركيتين في اللواء.

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 142.

(٢) مجيد خدوري: مرجع سابق، ٩٦، ٩٧.

(٣) نخلة ورد: مرجع سابق، ص ١٩٦.

أما أهم الجرائد التركية التي كانت تدعم هذا الحزب، وتوصل صوته فهي جريدة (وحدت) التي أصبحت تسمى باسم «هاتاي» منذ عام ١٩٣٧، وجريدة «يكي كون – اليوم الجديد»، التي تصدر في أنطاكية منذ عام ١٩٣٤ باللغة التركية، ثم أخذت تُصدر ملحقاً عربياً مرتين في الأسبوع خلال أعوام ١٩٣٧-١٩٣٨[1].

وهكذا اجتمعت عدة عوامل وطدت مركز الأتراك في اللواء، وقوت شوكتهم، من أهمها: تأييد السلطة المنتدبة تحت تأثير الحكومة التركية، والآغاوات الملاكين وتأثيرهم في أتباعهم من الفلاحين العرب؛ إضافة إلى تعزيز صفوف الانفصاليين على الدوام بتدفق أفواج من الأتراك القادمين إلى اللواء بحجة أنهم سياح وخبراء من تركيا، وقد أخذ تدفق هؤلاء على اللواء طابعاً جماعياً منذ أوائل ١٩٣٧، وفي أواخر كانون الثاني ١٩٣٨ تم إيفاد ١٥٠٠ من الأتراك للمشاركة في الانتخابات، حيث وصل عدد الوافدين الأتراك إلى أكثر من ٢٥ ألف شخص، وبدأ هؤلاء بالضغط على سكان اللواء من غير الأتراك وحتى على الأتراك المعارضين للسياسة التركية، وبما أن الأعمال الإرهابية كانت تمر من دون عقوبة، فقد جعلهم هذا يتمادون في إرهابهم وضغوطهم المختلفة التي شملت الفلاحين والعمال والأرمن العزّل، وكذلك الشيوخ والنساء المساكين.

وأمام هذا التوتر والأوضاع السياسية المضطربة، لاسيما أن الصدامات بين الأتراك والعرب وبين السلطات وعناصر الأهالي المتطرفين، صدر بيان رسمي من قِبل حكومة الانتداب جاء فيها: «**إن سلطات الانتداب أُلقيت على عاتقها طوال الفترة الانتقالية مهمة حساسة، مهمة الحفاظ على الأمن والنظام**

---

(١) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١١٢. وانظر أيضاً: مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٩٧.

العام، ولذا اضطر المندوب الفرنسي إلى اتخاذ تدابير أمن مشددة، سواء ضد العناصر العربية، من صفوف عصبة العمل القومي، أم بعض رجال الدعاية الأتراك الذين وجهوا تهديدات سافرة ضد أولئك الذين لابد من الرضوخ لأوامرهم».

كما قامت سلطات الانتداب بإغلاق جريدتي «العروبة» و«يني كون»، واللتين لم تعاودا الصدور حتى قبيل وصول اللجنة الانتخابية الدولية إلى لواء إسكندرونة في مطلع شهر نيسان[١].

جـ- مراحل التسجيل:

١- المرحلة الأولى (من ٩ نيسان – ٣١ أيار):

غادر أول فريق من اللجنة المكلفة بالإشراف على الانتخابات أوروبا في ٩ نيسان ١٩٣٨؛ ليباشر تعيين المترجمين، وليتأكد من إنجاز تحضيرات العمليات الانتخابية، وأثناء مروره بتركيا قابل اثنين من الفريق وسكرتير اللجنة السيد رشدي آراس، وزير الخارجية التركي الذي ألّح على الأهمية السياسية لانتخابات اللواء، ليس فقط على العلاقات الفرنسية والتركية، ولكن أيضاً في سلم منطقة الشرق الأوسط بكامله، وأضاف آراس بأنه لم تكن نتائج الانتخابات حسب ما تتوقعه تركيا؛ فإن حكومته ستجد نفسها مضطرة أن تتخذ خطوات أخرى قبل الصيف.

ونتيجة لهذه التهديدات، بيّن أحد أعضاء الفريق إلى آراس بأن المواضيع السياسية لم تكن من اختصاص البعثة التي تشكلت مع الإصرار على تنفيذ واجباتها بصورة محايدة تماماً.

وبالتالي أكد السيد آراس ثقته التامة بهذه المجموعة، وقال: إن البعثة لا تعد مسؤولة إذا ما جرت الأحداث حسب توقعاته.

---

(١) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١١١-١١٢.

وصل الفريق في ٢٠ نيسان ١٩٣٨ إلى أنطاكية، وفي اليوم التالي وصل بقية أعضاء اللجنة والمندوبين وأعضاء المحكمة الخاصة[١].

باشرت اللجنة أعمالها في الإسكندرونة وقرق خان في ٣ أيار، فافتتحت اللجنة مكاتب الاقتراع لاستقبال الناخبين، وبدأت أعمالها بالتسجيل بكل ما أوتيت من جدٍّ ونشاط وبروح حيادية؛ الأمر الذي أدخل الطمأنينة إلى قلوب العرب الذين اعتقدوا أن الانتخابات ستؤدي إلى فوزهم؛ لأنهم يؤلفون الأكثرية في اللواء؛ وبالتالي أكثرية النواب ستقرر صبغة اللواء العربية لا التركية[٢].

مع بداية التسجيل، لجأ الأتراك الكماليون إلى الضغط في عدة جهات، وعلى مختلف الطوائف الأخرى غير التركية، وعلى الأتراك المعارضين للسياسة الكمالية.

أبدت أنقرة عنايتها سلفاً بأنصارها عن طريق إدخال تعديلات على قانون الانتخابات على نحو يمنح غير الأتراك حق تسجيل أسمائهم في قائمة الطائفة التركية، وكان زعماء حزب «خلق أوي» يعملون على أمل أن يجبروا عدداً كبيراً من غير الأتراك على تسجيل أسماءهم في القائمة التركية عن طريق الرشوة والضغط والإرهاب، كما أدى الأغوات الأتراك الذين كانوا يملكون أغلبية القرى في مناطق لواء إسكندرونة، وكانوا يستخدمون العرب والأكراد كعمال زراعيين دوراً هاماً في الضغط على عمالهم لتسجيل أنفسهم بالطائفة التركية[٣].

---

(١) تقرير اللجنة المكلفة بتنظيم ومراقبة الانتخابات الأولى في السنجق بتاريخ ٢٠ آب ١٩٣٨، ص ٢٥-٣٦.

للاطلاع على نصّ التقرير باللغة العربية، انظر:

- وثائق عن الإسكندرونة، مصدر سابق، ص ١-١٥٥.
- محمد علي زرقا: مرجع سابق، ج٣، ملحق ٢٤، ص ٣٤٩-٥٠٦.

(٢) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٩٨.

(٣) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١١٨.

لكن التقارير الأولية للاقتراع أظهرت وجود أغلبية عربية في المناطق التي جرى فيها الاقتراع[١]، وظهر أن سير عمليات التسجيل - إن استمر على هذا النهج - سوف يؤدي إلى فوز العرب بالأكثرية، فأقلق ذلك أتراك اللواء والحكومة التركية؛ ولاسيما بعد فشلهم في أعمال الدعاية والتهديد، وإجبار العرب على تسجيل أنفسهم في الطائفة التركية؛ مما أدى إلى حدوث الصدامات بين العرب والأتراك الذين يؤمون مراكز التسجيل في القرى والمدن، وتطورت هذه الصدامات في بعض الأحيان إلى قتال عنيف، بدأ في أوائل أيار وبلغ أشده في منتصفه[٢]؛ مما دفع بسلطات الانتداب إلى تدعيم قواتها للمحافظة على النظام في اللواء، فوصلت إلى أنطاكية فرقة مراكشية، وفي ١١ أيار وصلت كتيبة بقيادة المقدم كوليه[٣].

ومن المهم جداً أن نشير إلى أن البعثة بالرغم من أحداث الفوضى، كانت ترى بأن عملية تسجيل الناخبين كانت تجري بشكل مرضٍ، ورأت أيضاً بإن المحاولات التي قامت بها مختلف الأحزاب للضغط على خصومهم، كانت أحياناً تشكل نجاحاً لا طائل منه، ولكن بصورة عامة، كان تأثير ذلك وقتياً، ولم يجر أي تدخل على نطاق واسع في الحقوق الانتخابية للأشخاص أو في حرية اختيارهم[٤].

أصبح من الواضح في منتصف أيار أن الأتراك لن يحصلوا على النسبة المئوية لأصواتهم، حسب ما كانوا يعتقدون؛ لأن شعب اللواء رفض بأغلبية ٦٠-٦٥% الانضمام إلى تركيا[٥]، وكتب غارو، مندوب المفوض

---

(١) التقرير، ص ٤٦.

(٢) وثائق وزارة الحرب الفرنسية: الوثيقة رقم ٦٨، بيروت ١٦ أيار ١٩٣٨.

(٣) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٩٨-٩٩.

(٤) التقرير، ص ٤٧.

(٥) التقرير، ص ٤٨.

السامي، عن نتائج تسجيل الناخبين في هذه المرحلة: «**أكدت النتائج الأولية لهذا الاستفتاء العام الذي جرى بدون أي شك، على أن ٦٠ % من السكان كانوا يؤيدون دستور اللواء في الاستقلال الذاتي، وأنه بغض النظر عن الضغوطات والتهديدات من قِبل عملاء الكماليين فإن نسبة كبيرة من العناصر التركية نفسها التي تؤمن إيماناً عميقاً بالعقيدة الإسلامية والعادات والتقاليد القديمة، لم ترغب أن تصبح من المواطنين في تركيا الكمالية العثمانية، ولكنها أرادت فقط التخلص من الحكم السوري، وأن تساير بقية العناصر القومية والطائفية في اللواء لتأسيس حكم ذي استقلال ذاتي تحت حماية عصبة الأمم**»(١).

ولما كان طريق الشرعية مسدوداً، عادت دبلوماسية أنقرة إلى الهجوم من جديد، فقد بعثت إلى باريس مذكرة على شكل إنذار طالبت فيه: «**بأن يتم التوصل إلى تسوية نهائية مهما كلف الأمر حتى نهاية الشهر**»، وحذّرت في الوقت نفسه من أن: **تركيا لن تسمح بأي حال من الأحوال أن يداس حق الأتراك الوطني المقدس في متاهات الإجراءات الانتخابات الملتوية.**

وفي الوقت نفسه، احتشدت قوات تركية على طول الحدود السورية، وشرعت صحافتها وإذاعتها بشن حملة شرسة تهدد من خلالها وتتوعد، ثم تلا ذلك اشتباكات دموية في أنطاكية ومناطق أخرى، وكشفت الحكومة التركية عن أوراقها بكل جرأة وصراحة، حيث أثارت حوادث خطيرة، وبدأت من جديد التهديد بالتدخل المسلح.

أما الحكومة الفرنسية فقد وقفت أمام معضلة ألا وهي إما أن تقاوم الألاعيب التركية غير الشرعية السافرة، أو أن تضع بأسها وقوتها في خدمة الجور والظلم، فاختارت الطريق الثاني، وأبلغ وزير خارجيتها المسيو جورج بونيه السفير التركي سعاد دافاز بأن فرنسا موافقة على تخصيص ٢٢ مقعداً

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 156.

للأتراك من مجموع ٤٠ مقعداً في مجلس نواب اللواء، كما أرسل بونيه تعليماته إلى المندوب السامي بأن يأخذ كل التدابير لتأمين الأغلبية التركية في القوائم الانتخابية[١].

أما في اللواء، فقد اشتد الصراع بين العرب والأتراك الكماليين، وانتشرت أعمال العنف، وأمام هذا الوضع طالبت اللجنة الدولية سلطات الانتداب اتخاذ تدابير انضباطية صارمة، وطلبت إجراء مراقبة مشددة جداً على تنقلات العملاء الدعاة المسلحين غالباً، وعلى التجول ليلاً، وبناءً عليه أذاع مندوب المفوض السامي في ٢٧ أيار، القرارين ١٠٧٥، ١٠٧٦، يحظر الأول: الإقامة في النواحي التي تجري فيها أعمال التسجيل على الأشخاص الغرباء عن النواحي المذكورة، ويحظر الثاني: سير السيارات ليلاً[٢].

وفي ٣٠ و٣١ أيار، وصلت أعمال العنف إلى مستوى عال، حيث قامت في أنطاكية صدامات مؤلمة، ومعارك حربية أسفرت عن خسائر مادية وعدد من الإصابات؛ ولذلك طالب المسيو روجيه غارو مندوب المفوض السامي بإيقاف عمليات التسجيل لمدة خمسة أيام، بالاتفاق مع القنصل العام التركي، ليدع الفرصة اللازمة للسلطة المحلية باتخاذ الإجراءات الضرورية لحفظ النظام، والسيطرة اللازمة على الإجراءات الانتخابية، فاستجابت البعثة الانتخابية، وطلبت إلى مراكزها الانتخابية جميعها إغلاق أبوابها في منتصف يوم ٣١ أيار ١٩٣٨[٣].

---

(١) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٢٠،١٢١.

(٢) التقرير، ص ٤٨.

(٣) التقرير، ص ٤٩. وانظر أيضاً:

وثائق وزارة الحرب الفرنسية: الوثيقة رقم ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤. باريس ٣٠ أيار ١٩٣٨.

٢- المرحلة الثانية (من ١ حزيران- ٢٨ حزيران ١٩٣٨):

في الأول من حزيران عام ١٩٣٨ عُيِّن الدكتور عبد الرحمن ملك، وهو أحد زعماء الأتراك الكماليين مديراً للشؤون الداخلية للواء إسكندرونة بتوجيهات من الحكومة التركية، فدبَّ الذعر في الأحياء المسيحية في أنطاكية؛ لذلك بدأ عدد كبير من السكان بتهيئة أنفسهم للسفر ومغادرة اللواء، كما قام عدد من السكان بتشكيل حرس ليلي على حدود الأحياء التركية والمسيحية(١)، وفي ٣ حزيران ١٩٣٨، تسلم المقدم كوليه منصب مندوب المفوض السامي، عوضاً عن المسيو روجيه غارو(٢)، وبهذه المناسبة أذاعت المفوضية السامية البيان الرسمي التالي: «**بمناسبة وقوع الحوادث في لواء إسكندرونة أثناء الانتخابات وحفظاً على الأمن والهدوء والنظام والطمأنينة بين كافة الطوائف، قرر المفوض السامي إعلان الأحكام العرفية اعتباراً من ظهر الثالث من حزيران، أما السيد روجيه غارو فانتقلت سلطته إلى اليد الرائد كوليه الذي سيتولى من الآن فصاعدا مهام إدارة الشؤون المدنية والعسكرية**»(٣).

وركّز إعلان الأحكام العرفية بشكل خاص على: منع كل تظاهرة، ومراقبة الصحافة، وتأليف محكمة عسكرية لتحكم في الجرائم المخلة بالنظام والأمن بصورة سريعة(٤).

أكد المندوب الجديد كوليه وجود تعهد من قِبل فرنسا، تؤمِّن بموجبه سلفاً الأكثرية للعنصر التركي في برلمان السنجق المقبل، وأكد تعليمات قطعية لتأمين هذه الأكثرية(٥).

---

(١) التقرير، ص ٥٠.

(٢) وثائق وزارة الحرب الفرنسية: الوثيقة رقم ١٠٦، ١٠٧. ٢ حزيران ١٩٣٨.

(٣) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٢١.

(٤) للاطلاع على نص قرار المفوض السامي بإعلان الأحكام العرفية، انظر: جريدة اللواء: العدد ١٢، ٢٣ حزيران ١٩٣٨.

(٥) التقرير، ص ٥١

وفي الوقت نفسه، أرسل كوليه رسالة إلى اللجنة يطلب فيها بعد المباحثة مع قنصل تركيا العام في أنطاكية أن تدرس إمكانية تأجيل تاريخ استئناف الإحصاء الانتخابي في ٩ حزيران، بحجة إفساح المجال من حيث الأمن للاستفادة من المهلة الجديدة لتهدئة الخواطر في اللواء، قبل استئناف العمليات الانتخابية، فاضطرت اللجنة للموافقة على هذا الإيقاف الجديد لمدة ثلاثة أيام[١].

عمل كوليه منذ توليه منصبه على إقصاء الموظفين العرب، وإسناد وظائفهم إلى الأتراك، فقام باستبدال مديري النواحي في المناطق التي يتم تسجيلها بمديري نواحٍ من الأتراك، وأسند قيادة الدرك ومديرية الشرطة ورئاسة المخافر إلى موظفين من الأتراك، فاحتجت اللجنة الدولية للانتخابات على هذه الإجراءات، لأن هؤلاء الموظفين الجدد ينتسبون بصورة عامة إلى نواح أكثرية السكان فيها من غير الأتراك، وأكدت أن الهدف من هذه التغيرات إخافة السكان المحليين لإجبارهم على تسجيل أنفسهم في طائفة غير تلك التي أظهروا تعلقهم بها منذ بداية العمليات، كما أكدت اللجنة أنها ستباشر أعمال التسجيل في ٩ حزيران[٢].

ولم يكتف كوليه بما قام به وحسب؛ بل راح يعمل على تطويع عدد من رجال الدرك الجدد، ولاسيما من الشركس المسجلين في الطائفة التركية، وعين هؤلاء المجندين الجدد بأعداد كبيرة في المناطق التي تقطنها أكثرية غير تركية، كما أقصى معظم ضباط الدرك العرب والأرمن[٣]، ثم أطلق

---

(١) التقرير، الملحق رقم ٢ ، ٣ حزيران ١٩٣٨، ص ١٣٢.

(٢) التقرير، ص ٥٣-٥٤.

(٣) التقرير، ص ٥٦.

وانظر: F.O. 371/21912/E 3722 Aleppo 22 June 1938.

سراح السجناء الأتراك، وزج بدلاً منهم زعماء الطوائف غير التركية، وكذلك الأمر مع الشخصيات السياسية والاجتماعية التقدمية، وأمر بإغلاق صحيفة صدى الإسكندرونة، والصحف العربية (العروبة، اللواء، الخليج).

وقد وصف مراسل جريدة صوت الشعب الأرمنية الأوضاع في الإسكندرونة بقوله: «**إن حدة التوتر في اللواء أخذت في التصاعد، فبالرغم من أن العناصر التركية تشكل الأقليات في اللواء إلا أنها نالت الحق في أن يكون لها ٢٢ نائباً من مجموع ٤٠. خيبة الأمل سائدة في جميع أطراف اللواء، حتى بين الموظفين الفرنسيين، وفي ظل هذا الوضع نشأ بين العناصر غير التركية جز من القلق والاضطراب وغادر اللواء عدد من العائلات**»[(١)].

وفي ٩ حزيران ١٩٣٨، صدر قرار بإبعاد مندوب الحكومة السيد فؤاد مفرج، وأرسل مخفوراً إلى موقع عين دلفه، وفي اليوم نفسه أرسل العرب والأرمن إلى رئيس عصبة الأمم برقية احتجاج على الإجراءات الفرنسية التعسفية[(٢)].

كما أعلنت الجماهير العربية في سورية عن احتجاجها على الإجراءات الفرنسية، فقامت المظاهرات في أغلب المدن السورية، ولاسيما في دمشق وحمص وحلب، حيث ألقيت الخطب الحماسية التي هاجمت فرنسا بشدة لخيانتها سورية في اللواء، وقد تزعم هذه المظاهرات الكتلة الوطنية[(٣)] التي أرسلت برقية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في ١٠ حزيران، معبرة فيها عن الموقف السوري بشكل صريح، واحتجت على الإجراءات التعسفية

---

(١) أليشان باريميان: مرجع سابق، نقلاً عن جريدة صوت الشعب: ٥ حزيران ١٩٣٨.

(٢) للاطلاع على نص البرقية التي أرسلها العرب والأرمن إلى عصبة الأمم، انظر: عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج٤، ٣٧٥-٣٧٦.

(٣) وثائق وزارة الحرب الفرنسية: الوثيقة رقم ١١٨-١١٩، برقية إلى باريس، تاريخ ٦ حزيران ١٩٣٨.

المتخذة في اللواء، والتي تهدف إلى ضمان سيطرة الأقلية التركية، وأكّدت في هذه البرقية: أن السلطات الفرنسية بهذه الإجراءات تقود العناصر غير التركية إلى النفي أو القتل، وإن مثل هذه السياسة تتنافى مع مسؤولية فرنسا، وتضر باحترام فرنسا، وتؤدي إلى تعقيد موقفها في الشرق الأوسط[١].

كما أرسل عدد من الشباب والمفكرين العرب العراقيين احتجاجاً للسلطات الإنكليزية في بغداد، يشجبون فيه التعدي على حقوق العرب في لواء إسكندرونة العربي، ويؤكدون دعمهم لأقاربهم العرب ضد أي اعتداء على عروبتهم وقوميتهم[٢].

في ٩ حزيران ١٩٣٨، افتتحت أبواب الدوائر الانتخابية في اللواء، وباشرت عملها في ظل غير الشرعية، وأصبح يتعرض للاعتقال والضرب والقتل كل ناخب يأبى أن يسجل اسمه في الطائفة التركية، كما تعرض مخاتير القرى والأحياء العربية والأرمنية للضغوط نفسها.

أما كوليه، فكان ماضياً بكل عزم وإصرار في تحقيق الأكثرية التركية[٣]، فقد توجه في ١٢ حزيران برفقة عبد الرحمن ملك مدير الداخلية والباي ثريا خلف قائمقام أنطاكية والسويدية، حيث خطب في جمهور الأعيان، وأطلعهم بمضمون الاتفاق الأخير بين فرنسا وتركيا القاضي بإعطاء الأكثرية النيابية للأتراك في الانتخابات الفعلية، وطلب منهم مساعدة السلطات للوصول إلى هذه النتيجة[٤]، وفي اليوم التالي أصدر كوليه أمراً باعتقال عدد من الشخصيات الهامة في اللواء، وعلى رأسهم زكي الأرسوزي، زعيم عصبة

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 167.

(٢) للاطلاع على نص الاحتجاج ،

انظر: F.O. 371/21819 XC/A/ 3414 NO 269, Bagdad 19 June 1938.

(٣) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٤) جريدة اللواء: ١٢ حزيران ١٩٣٨.

العمل القومي، والدكتور سليم خوري، أحد رؤساء الاتحاد اللوائي مما أثار في المساء نفسه ردود فعل شديدة بين عرب اللواء، فأعلنت الأسواق العربية إغلاقها حداداً واحتجاجاً على اعتقال هؤلاء الزعماء[١].

وأخذت مسألة لواء إسكندرونة تزداد سوءاً[٢]، وفي الوقت نفسه، كانت المفاوضات التركية - الفرنسية مستمرة في فرنسا لإيجاد حل نهائي لقضية الإسكندرونة، وبناءً على هذه المحادثات وصلت في ١٩ حزيران ١٩٣٨، مفرزة من الجيش التركي إلى لواء إسكندرونة لتقوم بمهمة الدفاع عن حدود اللواء بالاشتراك مع الجيش الفرنسي، كما صدر قرار بمنع الصحف السورية واللبنانية من الدخول إلى لواء إسكندرونة لقطع الأخبار عن اللواء[٣].

لاحظت اللجنة أن تدخلات المندوب السامي حققت نتائج ضخمة، وحرمت قسماً من السكان من حرية ممارستهم لحق التسجيل، فوجهت إلى السكرتير العام لمجلس العصبة برقية ترجوه فيها: أن ينقل إلى المجلس تحفظاتها فيما يتعلق بنتائج الأوضاع الراهنة في لواء إسكندرونة على إنجاز مهمتها، وعرضت الموقف بصورة خاصة بالشكل التالي: «**إن لجنة الانتخابات مع احترامها لمهمة السلطة المنتدبة ترى نفسها مضطرة من جهة أخرى؛ لأن تؤكد بالإجماع بأن موقف السلطات المحلية منذ حوالي ٣١ أيار، قد يؤدي إلى تزوير العمليات الانتخابية وتشويه حريتها لنيلها نيلاً خطيراً من حرية تقرير المصير لقسم من السكان، ولجنة الانتخابات ومندوبوها يستطيعون أن يلاحظوا عن كثب أن التدابير المتخذة تشكل ضغطاً وإرهاباً يتجاوز إطار توجيه مجرد للسكان، كما تزعم سلطات الانتداب، وهي منافية لنظام الانتخابات، وقد أبلغت اللجنة الانتخابية أمس مندوب المفوض السامي**

---

(١) التقرير، ص ٥٩-٦٠.

وانظر: .F.O. 371/21812/ E 3701. Aleppo 21 June 1938

(٢) .F.O. 371/21912/E 3580 NO. 142. Anjora 15 June 1938

(٣) عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج٤، ص ٣٨٠.

بصورة خاصة بأن الاعتقال المدبر المنظم لأعضاء عديدين من أقلام الاقتراع سواء من ممثلي الطوائف العربية والعلوية والروم الأرثوذكس، أو رؤساء قرى، أمر يعرقل حسن سير عمليات قيد الناخبين»[١].

وبما أن أعمال الضغط كانت تتفاقم يومياً؛ فإن اللجنة قد بذلت في ٢١ حزيران مسعى أخيراً لدى مندوب المفوض السامي طالبة إليه: أن يتخذ فوراً عدة تدابير من شأنها أن تساعد على تطبيق النظام تطبيقاً طبيعياً[٢]، وكان رد المندوب السامي الفرنسي كوليه بعدم إمكانية إعطاء التأكيدات الأمنية المطلوبة[٣].

وعندما تلقت البعثة رفض كوليه لطلبها في ٢٢ حزيران، أوقفت أعمال التسجيل، وأعلمت الأمين العام للعصبة بذلك[٤].

وفي الوقت نفسه تقريباً، طلب مندوب تركيا الدائم لدى جمعية الأمم إلى الأمين العام للعصبة باسم حكومته بأن توقف اللجنة العمليات الانتخابية في أقرب وقت ممكن، كما بلغت الحكومة الفرنسية ببرقيتها المؤرخة في ٢٢ حزيران الأمين العام بأنها ترى أيضاً أنه ينبغي على اللجنة أن توقف العمليات الجارية، وأضافت بأن المفوض السامي في بيروت قد أحاطها علماً أيضاً بأن اللجنة قد اتخذت في اليوم نفسه قراراً بهذا المعنى[٥].

---

(١) التقرير، ص ٧٢.

(٢) للاطلاع على نص الكتاب الذي أرسلته اللجنة إلى المندوب السامي كوليه، انظر: التقرير، ص ٧٣.

(٣) وثائق وزارة الحرب الفرنسية: برقية من المندوب السامي في بيروت رقم ٢٢٧٢ إلى باريس بتاريخ ١٩٣٨/٦/٢١.
وانظر أيضاً: التقرير، ص ٧٤.

(٤) للاطلاع على نص البرقية المرسلة إلى رئيس عصبة الأمم، انظر: التقرير، ص ٧٥.

(٥) التقرير، ص ٧٥.

أكدت اللجنة بالإجماع صباح يوم الأحد ٢٦ حزيران إغلاق العمليات الانتخابية نهائياً بتاريخ ٢٢ حزيران، وأعلمت بذلك مندوب المفوض السامي خطياً، وبرقياً للأمين العام، وأعلنت للشعب عن أسفها بأن الظروف لم تتح لها النجاح في المهمة التي أوكلتها لها جمعية الأمم(١).

وقد اتخذت على الفور تدابير لتأمين عودة المندوبين إلى بلادهم، وباشرت اللجنة من جهتها بسرعة تصفية الأعمال الجارية، وغادرت اللواء في ٢٩ حزيران ١٩٣٨(٢).

ثالثاً- التفاهم التركي الفرنسي وضمّ لواء إسكندرونة إلى تركيا:

أ- المحادثات التركية - الفرنسية:

بدأت المحادثات التركية - الفرنسية لإنهاء مشكلة لواء إسكندرونة منذ أوائل أيار ١٩٣٧، فقد تقدمت الحكومة التركية باقتراح للحكومة الفرنسية لإجراء مفاوضات بين قيادتي أركان حرب البلدين حول ضمان أمن حدود سورية وتخوم لواء إسكندرونة ، ثم سألت وزارة الخارجية الفرنسية رئاسة الأركان العامة للجيش والقيادة والعسكرية عن رأيهما في إجراء مفاوضات كهذه، ورداً على ذلك بعثت القيادة العسكرية في ١٧ أيار ١٩٣٧، ببرقية أكدت فيها أن أي اتفاق عسكري محتمل بين فرنسة وتركية يجب أن يتوقف على عقد اتفاق قبل ذلك حول وضع اللواء بالذات، لأن المناقشات الجارية الآن في جنيف تدل على أن حكومة أنقرة ميالة إلى جعل اللواء منطقة نفوذ

---

(١) البلاغ رقم ٢١ الصادر عن اللجنة الانتخابية بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٣٨، انظر: التقرير، الملحق رقم ٦، ص ١٤٢.

(٢) التقرير، ص ٧٦.

لتركية مما يؤدي للإضرار بمصالح العناصر العربية، كما أكدت القيادة العسكرية أنه: «**لا يمكن القبول في أن هذا الإقليم سيصبح عاجلاً أم آجلاً ولاية تركية، بسبب عدم الإمكانية المادية التي سوف نجد حينئذ أنفسنا قادرين، وفي ظروف كافية، لتأمين الدفاع عن حدود شمال سورية**»، ومن جهة أخرى قالت القيادة العسكرية إنه: «**إذا جرى اتفاق؛ فإن فريق الحربية سيشارك إيجابياً بما طرحته القيادة العليا مع تركيا، كما أن الاتفاق مع تركيا يضمن لنا هدوء الشرق، ويمكّن إنكلترا من فرض سيطرتها التامة والأمن على قناة السويس**»

وختمت القيادة العسكرية برقيتها بأن: «**الفريق الحربي يتجاوب كثيراً مع مبدأ محادثات القيادة العليا وحكومة أنقرة إذاً أقلعت عن فكرة جعل السنجق منطقة نفوذ تركي، كما تجدر الملاحظة أن هذه العملية تفيد الفريق البحري والحربي والجوي؛ لأن منطقة الإسكندرونة ربما هوجمت بالدرجة الأولى من البحر**»[(١)].

افتتحت المفاوضات العسكرية الفرنسية التركية السرية في أنقرة في ١٦ كانون الأول ١٩٣٧، ترأسها من الجانب الفرنسي الجنرال «هونتزيجر» القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية في سورية ولبنان، والجانب التركي «عاصم قنطز» نائب رئيس أركان حرب الجيش التركي، وبعد ستة أشهر انتقلت المفاوضات الطويلة والشاقة في ١٣ حزيران ١٩٣٨، إلى أنطاكية[(٢)]، واستطاع الطرفان التوصل إلى اتفاق مبدئي حول عدة قضايا أهمها: دخول القوات التركية إلى اللواء في حالة الاضطرابات الخطيرة، والقضايا المتعلقة بالقيادة العسكرية وتشكيلاتها، ونزع سلاح السكان[(٣)].

---

(١) للاطلاع على نص البرقية، انظر: وزارة الحرب الفرنسية: برقية رقم ٩/١٧٢٧، سرية جداً، بتاريخ ٧ أيار ١٩٣٨.

(٢) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٣) وزارة الحرب الفرنسية: برقية رقم ٦٠١، من اللواء هونتزيجر إلى وزير الدفاع الوطني والحرب في هيئة أركان حرب، تاريخ ٢١ حزيران ١٩٣٨.

ترافقت المفاوضات العسكرية في أنطاكية مع مفاوضات دبلوماسية أخرى تجري في باريس، وترمي إلى عقد اتفاق سياسي لتحسين العلاقات بين الدولتين على أساس منح اللواء لتركيا، وفي الوقت نفسه أذيع في إستانبول أن فرنسا وافقت على اشتراك الجيش التركي في احتلال اللواء، وأن هيئة أركان الجيش الفرنسي قد اتخذت التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق، وقد وزع كوليه نشرات على الأهالي، يحذرهم فيها من القيام بأي عمل سياسي، وأصدر أوامره للجيش بتفريق الاجتماعات بقوة، كما أصدر كوليه في ٣١ حزيران، بناءً على قرار المفوض السامي، قراراً بحلِّ الأحزاب العربية في اللواء، مثل حزب عصبة العمل القومي، والاتحاد الوطني، ومنع النشاط السياسي لدى العرب أياً كان نوعه[١].

توسع نطاق المباحثات العسكرية الدبلوماسية الجارية في كل من أنطاكية وباريس، وشملت العلاقات الفرنسية - التركية الثنائية، وأخيراً انتهت المباحثات العسكرية بتوقيع اتفاقية عسكرية بين هيئات الأركان الفرنسية والتركية، وقعها عن الجانب الفرنسي اللواء هونتزيجر عضو المجلس الأعلى والقائد الأعلى لجيوش الشرق، وعن الجانب التركي قائد الجيش عاصم قنطز، ومن أهم ما جاء فيها: ألا يزيد عدد القوات التركية التي ستدخل اللواء عن ٢٥٠٠ رجل بإمرة عقيد، وأن تتمركز هذه القوات في الإسكندرونة وبيلان وقرقخان وأنطاكية، وتكون تحت الإدارة الفرنسية، وأن يقع حفظ النظام والأمن على عاتق سلطات الانتداب بينما تتحمل القوة التركية حماية المناطق التي تقطنها أكثرية تركية، وأن يستمر ذلك حتى انتهاء مرحلة الطوارئ، ثم يتم سحب الجنود الأتراك والفرنسيين، وتترك البلاد تحت سيطرة رجال الدرك المحليين في مدة أقصاها أسبوعين من نفاذ دستور حكومة السنجق النهائي حسبما هي مبينة دولياً وتكفلها الدولتان المسؤولتان[٢].

---

(١) محمد على زرقا: مرجع سابق، ص ٤٦.

(٢) للاطلاع على نص الاتفاقية العسكرية بين تركيا وفرنسا، وبروتوكولات التوقيع، انظر: وزارة الحرب الفرنسية: رقم ١٠٣٨٤/ ٣، بتاريخ ٣ تموز ١٩٣٨.

وفي الوقت نفسه، تم التوقيع في أنقرة على معاهدة صداقة جديدة بين فرنسا وتركيا في ٤ تموز، وقّعها عن الجانب الفرنسي السفير هنري بونسو، وعن الجانب التركي الدكتور رشدي آراس.

اتفق الطرفان في المادة الثالثة من الاتفاقية أنه: «**لأجل تأمين الصلح والسلام في البحر المتوسط الذي يهم أمره الطرفين الساميين المتعاقدين، يتعهدان بالتشاور لتطبيق نظام ٢٤ أيار ١٩٣٧ الكامل لملكية سنجق الإسكندرونة، ويتعهدان أيضاً القيام بالواجبات المترتبة على كل منهما للمحافظة على نظام السنجق**».

كما اتفق الطرفان أن مدة المعاهدة عشر سنوات، وتكون قابلة للتجديد خمس سنوات أخرى، وألحق بالاتفاقية بيان مشترك وبروتوكول جنسية(١).

والجدير بالذكر أنه قُبيل توقيع الاتفاقية، توسطت حكومة العراق بين حكومتي سورية وتركية، بناءً على طلب من الحكومة السورية، لحلِّ النزاع بين البلدين على مبدأ التقسيم، وفي ١ تموز ١٩٣٨، اجتمع ناجي شوكة الوزير المفوض العراقي بالدكتور رشدي آراس وزير الخارجية التركي بحضور عادل أرسلان ممثل الحكومة السورية، وجرت المفاوضات على أساس تقسيم اللواء بين تركيا وسورية، وإيجاد حدود طبيعية بين البلدين، على أن تكون أنطاكية في القسم التركي، وأن يتم تبادل السكان العرب والأتراك، وأن تبقى الإسكندرونة ميناءً صالحاً للتجارة السورية، بمنح سورية منطقة حرة في الميناء، والدخول في مفاوضات رسمية على هذا الأساس، وتوجيه الدعوة لفرنسا للاشتراك فيها.

وبعد استطلاع رأي الحكومتين التركية والسورية، طالبت الحكومة السورية بإبقاء أنطاكية في المنطقة السورية، وحاول السيدان ناجي شوكة

---

(١) للاطلاع على نص المعاهدة والبيان المشترك وبروتوكول الجنسية،

انظر: F.O. 371/21912/ XC/ A/ 3414. NO. 338/168/10/381 Istanbul. 11July 1938.

وعادل أرسلان إقناع الحكومة التركية بذلك، إلا أن أتاتورك أصر على وجهة نظره، ولاسيما أن تركيا حصلت من المعاهدة مع فرنسا ما لم تحصل عليه من مشروع التقسيم.

وفي ٨ تموز دعا آراس كلاً من ناجي شوكة وعادل أرسلان وأخبرهما أنه نظراً لرفض سورية التنازل عن أنطاكية، وانتقاد صحفها مشروع التقسيم، فقد عدلت تركيا عن مشروع التقسيم، ولاسيما أن سورية هي التي بدأت عرض فكرة المشروع(١).

فتحت الاتفاقية الفرنسية التركية حدود اللواء على رحبها أمام القوات التركية التي بدأت بدخول لواء إسكندرونة منذ الساعة الخامسة صباحاً من ٥ تموز ١٩٣٨ من منطقتي باياس والقصير(٢)، وكان دخول الجيش التركي إلى اللواء الطور الأول من إلحاق هذه الأرض العربية بتركيا، حيث حُسم أمر اغتصاب الأتراك للواء واحتلاله.

شعرت العناصر غير التركية في اللواء، وكذلك العرب في سورية أن المنطقة قُدمت أضحية للتحالف العسكري التركي - الفرنسي، فوجّه الوطنيون السوريون حملة واسعة ضد التعاون مع فرنسا، وفي ٦ تموز نشرت الجمعية السورية للدفاع عن لواء إسكندرونة بياناً فضحت فيه كلتا الدولتين، فرنسا وتركيا، ونادت العرب جميعهم للاتحاد في سبيل الدفاع عن الإسكندرونة وحقوقها(٣)، وعمّت الإضرابات أنحاء البلاد جميعها، وقامت المظاهرات وجرت اجتماعات حاشدة طالب المشاركون فيها الحكومة الوطنية ببذل قصارى جهدها من أجل إنقاذ اللواء.

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٠٥-١٠٦، وانظر:
F.O. 371/21912/E/ 4219, No. 36 Istanbul 16 July 1938.
وانظر أيضاً: F.O. 371/21912/E/ 4218, No. 35 Istanbul 16 July 1938.

(٢) F.O. 371/21912/E/ 4152, No.1 Aleppo 5 July 1938.

(٣) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 149.

وتلبية لنداء لجان الدفاع عن اللواء أبدى الآلاف من الشباب استعدادهم للتطوع من أجل الذود عن اللواء بقوة السلاح[1]، كما أغلقت حلب بكامل أسواقها احتجاجاً على احتلال اللواء من قبل تركيا[2].

وبدأت الصحف الأجنبية تتكلم عن الاتفاقيات الفرنسية التركية، فذكرت جريدة «التايمز»: أن فرنسا وتركيا وصلتا إلى عدة اتفاقيات بشأن لواء إسكندرونة، وأن القوات التركية بدأت بالدخول إلى اللواء[3].

وفي ٧ تموز رفض جميل مردم بك رئيس الوزراء السوري بصورة قاطعة الاتفاقية التركية، وقال عنها: «**إنها قامت ضد مصالحنا وبدون رغباتنا وبالرغم من رغبتنا بإقامة علاقات طيبة مع جيراننا من الشعب التركي... فإننا سوف لا نتوقف عن المطالبة بوضع حلٍ لهذه القضية الحيوية بالنسبة لنا وأن يتماشى الحل مع مصالحنا، إننا لا نعترف بالإجراءات الجارية هنا، وسوف لا نعترف بها أبداً**»، كما أرسلت الحكومة السورية احتجاجاً قوياً إلى كل من الحكومتين التركية والفرنسية، ترفض فيه المباحثات التي جرت في أنقرة التي لا تحترم فيها حقوق الأغلبية العرب من السكان[4].

أما فرنسا، فقد صرح جورج بونيه، مفسراً سياسة فرنسا مع تركيا، أنه: «**كنّا في ذلك الحين منهمكين في خوض غمار معركة ضارية بل دموية مع تركيا، والتي كان لموقعها الاستراتيجي في حوض المتوسط بالغ الأهمية، الأمر الذي أدركناه إبان سنوات حرب ١٩١٤-١٩١٨، كان يتعين علينا أن نتجنب مهما كلف الثمن الوقوع في الخطأ ثانية، ورداً على ذلك فإننا كنا بأمس الحاجة إلى صداقة تركيا، كذلك**

---

(١) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٢٨، نقلاً عن جريدة صوت الشعب الأعداد ٢١-٢٦ /١٩٣٨/٧.

(٢) F.O. 371/21912/E/ 4211 No. 2 Alleppo 7July 1938.

(٣) F.O. 371/21912/XC/A/ 3414 Istanbul, 5 July 1938.

(٤) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 177-178.

من أجل الحصول على دعم روسية، لأن علاقات البلدين كانت في تلك السنين من أروع ما يكون ... وعليه عرضت على السيد سعاد دافاز أن نسوي الأمور في اللواء سوية، وأن نتوج ذلك بالتعامل الودي بالاتفاقيات والمعاهدات».

ومن ناحية أخرى، كانت تركيا وسلطات الانتداب تتحكم في مصير اللواء والمنطقة على هواها لأنها أصبحت في حلٍّ من رقابة اللجنة الدولية الانتخابية، فقد عينت أنقرة جواد إيجيقالين مفوضاً عنها كامل الصلاحية في اللواء، ويتمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها المندوب السامي الفرنسي، كما أصبحت الوثائق تذيل بتوقيع كلا المفوضين، ولكن في الواقع كان زمام الحكم عملياً بيد الأتراك(١).

أخذ مئات الأتراك يجتازون يومياً ودون أي عائق حدود تركيا إلى اللواء للإقامة الدائمة فيه، بينما أخذ العرب والأرمن يشدون الرحال من اللواء، كما بدأت السلطات بطرد الموظفين العرب والأرمن الذين كانوا يعملون في وظائفهم، واستبدالهم بالأتراك(٢).

وفي ٢٢ تموز، أصدر المندوب السامي الفرنسي والمفوض التركي تصريحاً مشتركاً يعلنان فيه قرار حكومتيهما بضمان تطبيق القانون الدولي في اللواء، وأنهما سيشتركان معاً في الإشراف على إجراء أول انتخابات عامة، وأن قانون الانتخابات الذي توقف في ٢٦ حزيران، سيستأنف العمل به من جديد، وشكلت بعثة للإشراف على الانتخابات من أعضاء جدد وهم: ثلاثة من الأتراك وعضو فرنسي(٣) الذين أخذوا على عاتقهم مهمة إتمام تسجيل الناخبين، وعملوا على ملء مكاتب تسجيل الناخبين بالمندوبين الأتراك.

---

(١) Adnan AITA, *Op.Cit.*, p 58.

(٢) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٣) تألفت اللجنة الجديدة من: الدكتور عبد الغني تركماني، والسيد جواد إجيقالين، والعقيد كوليه. انظر: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 180.

قامت الاحتجاجات من قبل العناصر غير التركية ضد احتلال الموظفين الأتراك لدوائر التسجيل وعضوية لجنة الانتخابات الجديدة[١]، كما امتنعت الغالبية العظمى من العرب والأرمن عن الانتخابات، ولكن بالرغم من امتناع الغالبية الساحقة عن التصويت فقد جرت الانتخابات في جو من التهديد بالحراب التركية[٢]، وكان من الطبيعي في ظل هذا الجو من التعاون الوثيق بين الحكومتين الفرنسية والتركية، وأن تظهر زيادة ملحوظة في نسب الناخبين الأتراك، فقد قفزت هذه النسبة لصالحهم من ٤٦ % إلى ٦٣ % من مجموع الناخبين[٣]، وتمت عملية التسجيل، وفي ١ آب نشرت النتائج عن أحوال الناخبين من الدرجة الأولى، وحصل الأتراك على غالبية مقاعد الجمعيات الوطنية النهائي فحصلوا على ٢٢ مقعداً من أصل ٤٠، وحصلت باقي الطوائف على ١٨ مقعداً[٤].

ويؤكد أغلب الباحثين الملمين بقضية لواء إسكندرونة أن الانتخابات التي جرت في اللواء تحت أسنة الحراب التركية-الفرنسية مزورة، وأن مهزلتها أُخرجت إخراجاً فاحشاً، حيث جرت في الواقع على الورق فقط؛ لأن دخول الجيش التركي إلى اللواء كان قد قرر مصير الانتخابات سلفاً[٥].

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 180.

(٢) Philip s. KHOURY, Syria and The French mandate, London, p 511.

(٣) Nizar KAYALI, Syria, p 52.

(٤) قُسمت المقاعد الـ ١٨ الباقية إلى تسعة مقاعد للعرب العلويين، وخمسة للأرمن، وكرسيان للروم الأرثوذكس مثلهما للعرب السنة.

انظر: Walter c. BANDAZIAN, *Op.Cit.*, p 122.

وانظر أيضاً: Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 182.

(٥) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٣١.

ب- دولة هاتاي المستقلة:

عقد مجلس النواب المنتخب حديثاً دورته الأولى في ٢ أيلول، في دار للسينما في مدينة أنطاكية بحضور عدد من المسؤولين الأوربيين إلى جانب الأربعين نائباً. افتتحت المراسم بعزف النشيد التركي، وكانت المراسم من البداية إلى النهاية باللغة التركية، وأدى النواب الجدد يمين الإخلاص للدستور باللغة التركية، وقد وجد بعضهم صعوبة في ذلك لجهل البعض باللغة التركية، وجهل البعض الآخر القراءة والكتابة(١)، وبعد ذلك تناولت الدورة مسألة انتخاب رئيس المجلس فانتُخب عبد الغني تركمان ممثل أنطاكية في الجمعية رئيساً للمجلس، ثم انتُخب طيفور سوكمن الصديق المقرب لأتاتورك رئيساً للدولة، فألقى بهذه المناسبة خطاباً عبّر فيه عن تحرر أتراك السنجق ونيلهم استقلالهم بمساعدة تركيا، ثم أرسل برقية شكر إلى كمال أتاتورك معبراً عن شكره وشكر الأتراك في اللواء على دعمهم، وطلب منه شخصياً الاستمرار في إسداء النصح له في القيام بواجباته، كما اقترح النائب صبحي بركات إبدال اسم اللواء؛ نظراً لتطور وضعه العام، فتقرر إطلاق اسم «**هاتاي**» على الدولة الجديدة للدلالة على صبغتها التركية.

وفي الخامس من أيلول دعا الرئيس طيفور سوكمن الدكتور عبد الرحمن ملك، والي لواء إسكندرونة السابق، وطلب إليه تأليف وزارة هاتاي الأولى التي تألفت من خمسة وزراء كلهم أتراك، وقد اعترض بعض النواب على تأليف الوزارة من أعضاء لم يكونوا نواباً، ولكن المجلس وافق بالأكثرية على جواز ذلك، ومنح الوزارة الجديدة ثقته(٢).

---

(١) F.O. 371/21915/5475 9 Sep 1938.
وانظر : مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٩٧،

(٢) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٠٧. وانظر أيضاً: أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٤١.

وفي السادس من أيلول اجتمع مجلس هاتاي النيابي ثانية، وحضره رئيس الوزارة الجديدة، وألقى خطاباً باللغة التركية ضمّنه برنامج حكومته، وأكد فيه أن الالتزامات الدولية جميعها سوف تُحترم بحذافيرها، وبأن فكرة المواطنة سوف تُعدُّ مقدسة ومن دون تمييز في الأصل أو الدين، وبأن إدارة الدولة سوف تمليها مبادئ الجمهورية والشعبية والثورية والقومية الثقافية، وأن الحكومة الجديدة سوف تضمن حقوق الأقليات، وأكد بأن الحكومة الجديدة ستعمل باستمرار على تقوية علاقات هاتاي بالدول المجاورة، كما ستهدف إلى استبدال العادات والتقاليد الاجتماعية القديمة التي كانت مسيطرة حتى ذلك الوقت، بحياة اجتماعية متطورة، كما تعبر عنها قوانين وأنظمة معظم الأمم المتحررة[١].

كما تقرر في الاجتماع نفسه نقل العاصمة من إسكندرونة إلى أنطاكية[٢]؛ لأن الأتراك يؤلفون أكثرية في أنطاكية، كما أقر الاجتماع علماً خاصاً بالدولة الجديدة وهو العلم التركي نفسه غير أن النجمة تضم داخلها نجمة حمراء[٣].

وافقت الجمعية بالإجماع على دستور الدولة الجديد الذي حلَّ محل التشريع والقانون الأساسي الذي تبناه مجلس عصبة الأمم، حيث أعلن الدستور الجديد في مادته الأولى: «**أن هاتاي تشكل وحدة ممتازة مستقلة، تتمتع بحكم جمهوري بأرجحية تركية ذات استقلال تام في شؤونها الداخلية**»، وأكد في مادته الثانية: «**أن جميع مواطني هاتاي دون تمييز بالجنس أو اللغة أو المذهب**

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 185.

(٢) طُرحت فكرة نقل المركز الإداري للواء إسكندرونة من مدينة إسكندرونة إلى إنطاكية منذ عام ١٩٢٦ من قِبل حكومة الانتداب.

انظر: F.O. 371/14560/ XC/A/ 2013 No.22. Aleppo Feb 1930.

(٣) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٠٨. وانظر أيضاً: أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٤٤.

متساوون أمام القانون، ويتمتعون بنفس الحقوق المدنية والسياسية وعليهم احترام القانون بدون استثناء»[١].

وهكذا تمكنت تركيا، بفضل عدة مناورات مع الحلول الوسط من تحقيق الطور الأول من خطتها المرسومة سلفاً لاغتصاب اللواء، فأصبح لها أكثرية في المجلس النيابي، كما أصبحت تسيطر على السلطة التنفيذية، والأهم من ذلك كله هو: أن قواتها تحتل أراضي اللواء[٢].

وما إن انتهى الأسبوع الأول من اجتماعات الجمعية حتى أصبح من الواضح أن الأتراك يسيطرون سيطرة تامة على مؤسسات الحكومة، وكانت عملية التتريك قد بدأت منذ شهر حزيران ١٩٣٨ بإسناد المناصب الإدارية الهامة لبعض الكماليين النشطين، ثم سمحت تركيا لعمال السنجق بدخول تركيا دون جوازات سفر، وأن يعملوا هناك بحرية، ثم أصبح بالإمكان توريد منتجات السنجق إلى تركيا دون دفع رسوم جمركية[٣].

وقد ركزت السلطات الجديدة في هاتاي على سلطة القضاء، وبدأت بعزل العناصر المناوئة للنظام الجديد في المنطقة، ثم أقرت القوانين القضائية التركية في اللواء[٤].

لم تكن الإجراءات الاقتصادية أقل أهمية من غيرها، ففي ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٨، نُقلت إدارة الجمارك في السنجق إلى حكومة هاتاي، وأصبحت الرسوم الجمركية تفرض على البضائع المستوردة من سورية، بينما لم تخضع البضائع المستوردة من تركيا لأي إجراءات جمركية وأعفيت من الرسوم.

---

(١) للاطلاع على نص القانون الأساسي لهاتاي، انظر: محمد علي زرقة: مرجع سابق، ج٢، ص ٥٤١-٥٤٤ نقلاً عن الجريدة الرسمية لهاتاي، العدد ٣١٨، تشرين الأول ١٩٣٨.

(٢) Adnan AITA,*Op.Cit*., p 59

(٣) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit*., p 188.

(٤) Walter c. BANDAZIAN, *Op.Cit*., p 129.

ومع بداية كانون الثاني عام ١٩٣٨، بدأ العمل بالطوابع البريدية التركية وعليها كتابة دولة هاتاي وصورة أتاتورك، وفي شباط من العام نفسه أصبح الموظفون يتقاضون أجورهم بالعملة التركية، وفي آذار تبنت الجمعية رسمياً الليرة التركية عملة لها، وأصدرت القوانين لحمايتها مثل: السيطرة على تبادل العملات الأجنبية، ومنع تصدير رأس المال، وفي شهر نيسان ١٩٣٩، مُنع التعامل بالليرة السورية في أسواق هاتاي، كما ألغيت جوازات السفر بين تركيا وهاتاي، وألغيت الحدود بين الدولتين[١].

ومن ثم اتخذت الحكومة الجديدة إجراءات عملية لإزالة النفوذ الفرنسي من المنطقة، فمنعت تعليم اللغة الفرنسية في مدارس هاتاي، ولم تجدد عقود الموظفين والقضاة الفرنسيين الذين كانوا يعملون بالإدارة السابقة؛ مما اضطرهم إلى مغادرة الدولة في نهاية عام ١٩٣٨، وأوائل عام ١٩٣٩، كما ألغي قرار المفوض السامي المتعلق بإعادة تنظيم المحاكم، واستبدل بتنظيم جديد، واستبدلت محكمة جديدة بالمحكمة العليا مؤلفة من قضاة محليين، وفي أواخر أيلول خفف عدد قوات الجيش الفرنسي، بعد حوادث القتل، في وقت كان فيه آلاف الجنود الأتراك يدخلون إلى اللواء بثياب مدنية[٢].

وبحلول شباط ١٩٣٩، أصبحت هاتاي جزءً من تركيا، فقد تم العمل بالإدارة التركية وتطبيق القانون التركي، وألغيت التشريعات السابقة جميعها مثل: الشريعة، وأنظمة القانون العثماني، ومراسيم المندوبية العليا الفرنسية، كما أصبح الرئيس ورئيس الحكومة عضوين في البرلمان التركي، وعندما قدم طيفور سكمان رئيس جمهورية هاتاي لأداء اليمين كنائب تركي صرح

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit*., p 189.

(٢) *Ibid*,. p 188-189.

للصحافة بقوله: «**على الرغم من أني رسمياً رئيس دولة هاتاي لست في الحقيقة سوى موظف معين في هاتاي، حتى أطبق وأنفذ أوامر الزعيم الخالد أتاتورك والرئيس عصمت أنيونو**»(١).

والجدير بالذكر أن إعلان دولة هاتاي كان خطوة غير دستورية وخرقاً للقانون العام؛ لأن المجلس المنتخب الذي أعلن لم يحمل طابعاً تمثيلياً؛ لأن ٥٥% من مقاعده منحت للطائفة التركية التي لا تشكل سوى ٢٣% من سكان اللواء، كما أن إعلان دولة هاتاي يُعدّ خرقاً للقانون الدولي؛ لأنه تم رغماً عن إرادة سورية حكومة وشعباً على أرض تملك الدولة السورية كامل حق السيادة القانونية والفعلية عليها(٢).

وفي تصريح للصحافة التركية، وصف الرئيس طيفور سوكمان الوضع القانوني المتميز لهاتاي واستقلالها وصفاً بليغاً حيث قال: «**إن سياستنا الخارجية يمارسها عن معرفة ودراية مفوض تركي كامل الصلاحية هو جواد أجيقالين، أما حقوق رعايانا فيكفلها لهم بكل إخلاص وأمانة القنصل العام فتحي دنكي والقنصل أحمد**»(٣)؛ مما يدل على انتهاك صارخ للنظام والقانون الأساسي الذي نصّت مادته الأولى: أن شؤون اللواء الخارجية تديرها الدولة السورية.

وأخيراً، فإن دولة هاتاي جاءت خرقاً للاتفاقية الفرنسية - لتركية الموقعة في ٢٤ تموز ١٩٣٨ التي كان ينبغي بموجبها إقامة حكم فرنسي مشترك في اللواء، فقد أتاحت سياسة كوليه للعملاء الأتراك فرصة التحرك في اللواء كما شاءوا.

---

(١) F.O. 371/2630/2327 18 March 1939.

(٢) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٤٨.

جـ- ضمّ دولة «هاتاي» إلى تركيا:

استغلت تركيا توتر العلاقات الدولية حول حوض المتوسط، لتتابع تحركاتها نحو اغتصاب لواء إسكندرونة، فقد أكد أتاتورك في كلمة افتتاح المجلس التركي في أول تشرين الثاني ١٩٣٨، أن «**إقرار النتائج التي تم بلوغها في قضية هاتاي سيرسي أساساً لتطوير الصداقة الفرنسية وبلورتها**»[١].

وفي كانون الأول ١٩٣٨، صرّح عصمت أينونو رئيس جمهورية تركيا الجديدة بأن: «**تسوية مشكلة هاتاي سوف تدعم العلاقات التركية-السورية**».

حدث كل هذا في وقت كان الوضع الأوروبي يتدهور بسرعة، وكان هم فرنسا الرئيس أن تحافظ على وضعها في أوروبا، وفي شرقي البحر المتوسط، ولاسيما بعد تحرك القوات الألمانية نحو براغ، ومطالبة إسبانية بجبل طارق وأقاليم فرنسا في شمالي إفريقيا؛ مما أنذر بعواقب الأمور بالنسبة لفرنسا وبريطانيا.

عمل احتلال إيطاليا لألبانيا على تسريع الجهود الفرنسية البريطانية لتدعيم البناء السلمي الذي كان يضعف باستمرار[٢]، فقد شعرت فرنسا بالقلق الشديد من المخططات الإيطالية المتعلقة بشرقي المتوسط، ولاسيما بعد أن نشر الإيطاليون دعاويهم عبر قنصلياتهم في الشرق الأوسط، لذلك فكرت فرنسا بأن وجود تركيا محايدة أو صديقة يمكنه أن يكون سداً في وجه أي اختراق إيطالي[٣].

كما أن السلطات العسكرية الفرنسية هي الأخرى كانت تعتقد بان التوصل إلى اتفاق مع تركيا في المجال العسكري أمر مرغوب جداً فيه؛ لأنه في حال نشوب نزاع سيكون باستطاعة فرنسا المرور عبر المضائق لتأمين صلاتها مع الاتحاد السوفيتي ورومانيا وبولونية[٤].

---

(١) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٥٩.

(٢) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 193-194.

(٣) KHOURY, *Op.Cit.*, p 514.

(٤) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٥٩.

أما الحكومة البريطانية فقد كانت حريصة أشد الحرص على توثيق العلاقات بين تركيا وفرنسا، وتشجيع التقارب بين الدولتين بهدف الحيلولة دون ارتماء تركيا في أحضان ألمانيا النازية، لذلك بذلت جهدها لتحقيق التقارب بين فرنسا وتركيا بالطرق الدبلوماسية[١].

وشاء القدر أن يكون لواء إسكندرونة سداً وعائقاً في وجه التحالف مع تركيا، لهذا اتخذ الفرنسيون قراراً سياسياً خطيراً ومثيراً للخلاف، حيث قررت الحكومة الفرنسية التخلي عن لواء إسكندرونة لصالح تركيا، ولاسيما ان تركيا لم تشأ أن تتوصل إلى نتيجة قبل تسوية مسألة الإسكندرونة، لذلك كان من غير الممكن فصل المفاوضات التركية-الفرنسية دون تسوية هذه المسألة[٢].

بدأت المفاوضات الفرنسية - التركية مع اشتراك نشيط من قبل الحكومة البريطانية، واستمرت عدة أسابيع، رافقها مفاوضات لعقد معاهدة تعاون مشترك مع تركيا التي سارعت إلى الإعلان بأن اشتراكها في أي حلف ضد المحور، كان يعتمد على ضم «هاتاي» إليها.

وفي الوقت نفسه، كانت فرنسا تقترب مع نهاية قدرتها على مجابهة الضغوط الآتية من أنقرة، فهي لم تكن تعارض من حيث المبدأ انضمام «هاتاي» لتركيا بل كانت فقط تريد تأجيل ذلك إلى حين انتهاء انتدابها على سورية[٣].

وسعياً من الأتراك وراء تحقيق مطالبهم بسرعة لجؤوا من جديد إلى أعمال التهويل، حيث قاموا بمناورة عسكرية، وحشدوا قواتهم العسكرية قرب الحدود السورية الأمر الذي دفع الحكومة الفرنسية لإرسال سفينة حربية إلى الإسكندرونة، لدعم قواتها في هاتاي، وشرعت هذه القوات بالتمركز في أماكن إستراتيجية[٤].

---

(١) KAYALI, *Op.Cit.*, p 62.

(٢) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 194.

(٣) *Ibid.*, p196.

(٤) لونغريغ: مرجع سابق، ص ٣٠٥.

دخلت المفاوضات الفرنسية - التركية المستعصية مرحلة جديدة في أيار ١٩٣٩، عندما كان الجنرال ويغان يقوم بجولة في إيران ورومانية وتركيا لإنشاء جبهة شرقية، حيث قابل رئيس الجمهورية التركية عصمت أنيونو في أنقرة في ٢ أيار، وقد أصر الرئيس التركي خلال اللقاء على ضرورة التوصل فوراً إلى حل بخصوص مسألة هاتاي لتسوية أوجه سوء التفاهم جميعها ، ولتمهيد الطريق من أجل تعاون تام بين الدولتين.

وفي ١٢ أيار ١٩٣٩، وبينما كانت المفاوضات الفرنسية - التركية تمر بمرحلة صعبة حول التوصل إلى اتفاق حول عدد من القضايا التفصيلية الثانوية، أعلنت بريطانيا وتركيا تصريحاً بالتعاون المشترك في حال حدوث عدوان يقود إلى حرب في منطقة البحر المتوسط، كما أعلنت عن ضرورة سلامة البلقان.

أعرب الفرنسيون عن أسفهم تجاه مسألة هاتاي التي منعتهم من الاشتراك في الاتفاقية التركية - الإنكليزية التي كانوا يتمنون أن يكونوا طرفاً فيها[١].

وأخيراً، وقّع السيد جورج بونيت وسعاد دافاز في باريس على تصريح بالتعاون المشترك شبيه بالاتفاق الإنكليزي التركي في ٢٣ حزيران ١٩٣٩، وفي الوقت نفسه، توصل السيدان سراج أوغلو والسفير الفرنسي ماسيغلي إلى اتفاق في أنقرة بشأن التخلي عن لواء إسكندرونة، ورسم الحدود بين سورية وتركية، وقد وافق الفرنسيون على الجلاء عن المنطقة قبل ٢٣ تموز ١٩٣٩، كما وعدت تركيا باحترام الحدود التركية السورية وعدم التدخل في شؤون سورية سواء عن طريق الدعاية أو عن أي طريق آخر، وكذلك تعهدت بمنع أي عمل يجري داخل المناطق التركية؛ مما يمكنه أن يهدد وحدة أراضي سورية، أو نظامها الداخلي، كما مددت الاتفاقية مفعول معاهدة الصداقة وحسن الجوار المؤرخة في ٣٠ أيار ١٩٢٦، والاتفاقات المتممة لها حتى تاريخ ١٥ آذار ١٩٤٠[٢].

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 198.

(٢) للاطلاع على نص اتفاقية ٢٣ حزيران ١٩٣٩ وملاحقها، انظر: الملحق رقم ١١.

وفي ٢٤ تموز ١٩٣٩، أرسلت الحكومة الفرنسية كتاباً إلى الأمين العام لجمعية الأمم لإعلامه عن توقيع الاتفاقية الفرنسية التركية، وأرسلت معه نسخة عن الاتفاقية وملاحقها(١).

وفي الاجتماع الأخير الذي عقدته جمعية «هاتاي» في٢٦ حزيران ١٩٣٩، وافقت على حلِّ نفسها والانضمام إلى تركيا، وفي ٢٣ تموز ١٩٣٩، بدأت الاحتفالات في معسكرات أنطاكية بإنزال العلم الفرنسي، بينما عزفت فرق موسيقية النشيد الوطني الفرنسي، وهكذا انتهت جمهورية «هاتاي» ذات الحكم الذاتي التي أُنشئت في ظل الانتداب الفرنسي، وأصبحت «هاتاي» منذ ذلك الوقت جزءاً من الجمهورية التركية والولاية الثالثة والستين(٢).

وهكذا وافقت فرنسا بتوقيعها على الاتفاقية مع تركيا على تسوية مشكلة إقليمية تعود عليها بمنافع معينة على الصعيدين السياسي والعالمي، بدون أن تفقد أي شبر من الأراضي الفرنسية(٣)، وعلى حساب أراضي الجمهورية العربية السورية، وعلى حساب الشعب العربي في لواء إسكندرونة.

د- ردود الفعل العربية والدولية تجاه ضم لواء إسكندرونة:

أكد المعارضون للحكومة الفرنسية أن التنازل عن لواء إسكندرونة كان استسلاماً للإرادات والضغوط التركية التي استغلت ضعف فرنسا السياسي والعسكري والوضع الدولي القلق، كما أكدوا أن فرنسا ليس لها أي حق من الناحية القانونية بأن تتخلى عن أية منطقة وضعت تحت انتدابها، لأنها بذلك تخون الأمانة، وتخاطر بمستقبل السلام في المناطق السورية الأخرى، وذكّر هؤلاء فرنسا بمسؤوليتها المزدوجة كحامية لدولة مسلمة وللأقليات المسيحية

(١) للاطلاع على نص الكتاب، انظر الملحق رقم ١١.

(٢) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١٠٨. وانظر: لونغريغ: مرجع سابق، ص ٣٠٥.

(٣) Adnan AITA, *Op.Cit.*, p 101.

الأخرى، وكانوا يرون أن خيانة هذه الأقليات التي كانت تعتمد على حماية فرنسا لها، قد تؤدي إلى نتائج خطيرة تهدد سورية بأكملها، وأكدوا: «**أنه لمن التناقض بمكان أن تُقحم دولة سورية شابة، دون إرادتها، في تعقيدات القوى السياسية الأوربية، وبذلك تتعرض سيادتها لخطر ناتج عن الضرورات السياسية لنفس القوى التي بقيت أعضاء في عصبة الأمم، والتي كانت تحاول تنسيق سياساتها في محاولة جماعية لمقاومة العدوان**»[١].

وأشارت الصحف الفرنسية إلى أن الثمن الذي تريد فرنسا أن تدفعه من أجل صداقة تركية وتحت الضغط البريطاني لم يكن مبرراً، كما أنه يجلب العار لفرنسا[٢].

ومن جهة أخرى، احتجت الحكومة الإيطالية على الحكومة الفرنسية، وأخذت عليها تنازلها عن اللواء لتركيا؛ كونها إحدى الدول العظمى المتحالفة والمشتركة التي انتدبت فرنسا على سورية، وذكرت أن هذا الاتفاق عقد دون اطلاعها وموافقتها، كما أنه يعارض معارضة صريحة غايات الانتداب ورغبات السكان أصحاب العلاقة[٣].

وقد لفت هذا الأمر انتباه لجنة الانتدابات الدائمة لدى عصبة الأمم التي أخذت تناقش مسألة تنازل فرنسا عن اللواء لتركيا، حيث أشار عضو لجنة الانتدابات السويسري المسيو بار: «**ألا يتناقض تنازل الدولة المنتدبة عن اللواء تناقضاً صارخاً مع المادة الرابعة من صك الانتداب؟ كيف تستطيع دولة منتدبة وصية أن تتخلى، مدفوعة بمصالحها الأنانية الخاصة، عن جزء من ملكية دولة ثالثة هي تحت انتدابها ووصايتها وعهد إليها أمر الدفاع عنها**»، فاضطر الممثل الفرنسي روبير دوكه للاعتراف بأن: «**التنازل عن اللواء تم تحت ضغط**

---

(١) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 205.

(٢) *Ibid*,. p 204.

(٣) نجيب الأرمنازي: سورية، ص ٩٧-٩٨.

اعتبارات سياسية» ثم أصر على وقف بحث المسألة في اللجنة؛ لأن القضية قد خرجت الآن من مجال البحث في اللجنة، بل إنها خرجت عن نطاق الانتداب أصلاً، أصبحت من مواضيع السياسة الدولية، فانصاعت اللجنة لطلب ممثل فرنسا، وبقيت قضية اللواء من الناحية الدولية معلقة دون حل[١].

أما في تركيا، فقد أقيمت الأفراح بتوقيع الاتفاقية مع فرنسا، وصرحت الصحافة التركية أنها طالبت بصراحة التخلي الفوري عن «هاتاي» إلى تركيا منذ ربيع ١٩٣٩، وقالت هذه الصحف بأن «**هاتاي كانت من الناحية العملية جزءاً من تركيا**"، وأضافت: «**أنه على الرغم من أن الحكومة التركية كانت تملك كل الوسائل لإكمال ضم هاتاي من طرف واحد فقد فضلت أن يتم ذلك بموافقة فرنسا لكي تعطي ذلك وجهاً قانونياً**»[٢].

عبّر الشعب في اللواء عن احتجاجه على اتفاقية أنقرة بالرحيل عن أرضه ودياره بشكل منفرد وجماعي، وأخذت الهجرة، منذ ربيع ١٩٣٩، تأخذ طابعاً جماهيرياً أكبر حيث بدأ بالرحيل أرمن جبل موسى، أما إسكندرونة فأصبحت شبه خالية من السكان تقريباً في نيسان ١٩٣٩[٣].

كما ذهب وفد من عرب اللواء إلى دمشق للتعبير عن معارضتهم لتلك السياسة التي أفقدتهم بلدهم، وللطلب من رئيس مجلس الوزراء نصحي البخاري أن يتدخل لمصلحتهم لوقف أعمال الظلم والعنف التي كانت تركيا تمارسها ضدهم، كما أرسل الزعماء الدينيون للأقليات غير التركية برقية احتجاج أخيرة للمندوب السامي ضد تخلي فرنسا عن المنطقة[٤].

أما في سورية، فقد قابلت سورية حكومة وشعباً قضية التنازل عن اللواء بكل مشاعر السخط والغضب، وقد خصص المجلس النيابي السوري

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ١١١-١١٢. وانظر: أليشان باريميان: مرجع سابق، ص١٧٩.

(٢) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 206.

(٣) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ١٩٣-١٩٤.

(٤) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 208.

اجتماعه المنعقد في ٣١ حزيران، لمناقشة مسألة سلب اللواء، وقد صبَّ النواب جام غضبهم على المستعمرين الفرنسيين والإنكليز، واتهموهم بأنهم باعوا اللواء العربي لتركيا من أجل مصالحهم الخاصة، وصوّت مجلس النواب بالإجماع على قرار يعلن: أن التخلي عن اللواء دون علم سورية وموافقتها، المالك الشرعي للواء، عمل غير قانوني، واحتج المجلس على فرنسا؛ لأنها لم تكن تملك حق التنازل عن إقليم لم يكن ملكاً لها(١).

واتخذ النواب قرار احتجاج، وأرسلوه إلى كل من باريس وجنيف، جاء فيه: «**إن فرض سيادة تركية على محافظة الإسكندرونة أمر غير قانوني، وخال من أي أساس قانوني؛ ولذا فإن الجمهورية العربية السورية تحتفظ لنفسها بحقوق السيادة على تلك الأراضي**»(٢).

وأرسل فارس الخوري رئيس مجلس النواب برقية احتجاج إلى المندوب السامي لتحويلها إلى باريس وجنيف سائلاً إياهم منع تطبيق الاتفاقية.

وكررت حكومة الخوري احتجاجات الحكومة السورية في مذكرة أرسلتها في نهاية حزيران إلى وزارة الخارجية الفرنسية وإلى عصبة الأمم مركزة فيها على الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي تعلقها سورية على المنطقة المتنازل عنها، وقد أدانت المذكرة التنازل عن اللواء؛ لأنه تم ضد رغبات أكثرية السكان، وخلافاً لالتزامات فرنسا الدولية وميثاقي عصبة الأمم والانتداب، وختام المذكرة أبدت الحكومة أسفها؛ لأن يكون النزاع حدث وانتهى إلى حل كانت فيه سورية تفتقر إلى سلطات سيادية تحمي بها نفسها، كما أبدت الحكومة مخاوفها من نتائج أخرى خطيرة للوضع الراهن(٣).

وبعد بضعة أيام استقال الرئيس هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية السورية من منصبه احتجاجاً على جريمة سلب اللواء من سورية، كما أرسل

---

(١) *Ibid*,. p 209.

(٢) جريدة العاصمة: تموز ١٩٣٩.

(٣) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit*., p 210.

بالوقت نفسه ببرقيتي احتجاج إلى كل من رئيس الجمهورية الفرنسية، ورئيس حكومتها، مشيراً فيها مجدداً أن «**فرنسا خانت كدولة منتدبة تعهداتها ووعودها ومبادئها المحبة للحرية**»[١].

عبّر الشعب السوري عن احتجاجه على ضم اللواء بمظاهرات جماهيرية حاشدة، وإضراب عام، وحملات صحفية عنيفة استهجاناً وتنديداً بفرنسا التي استهانت واستهترت بحقوق سورية[٢].

أما الصحف السورية، فقد ظهرت وقد أحاط بها إطار من السواد حزناً على اغتصاب هذا الجزء الغالي من الوطن العربي العزيز[٣]، كتبت هذه الصحف: «**فليعلموا في باريس أن عمق شعور المرارة الذي ملك نفوس العرب أجمعين من جراء التخلي عن اللواء لتركيا لا يمكن إدراكه إلا بمقارنته بشعور المرارة الذي هز نفوس الفرنسيين عند ضياع الألزاس واللورين عام ١٨٧٠**»[٤].

وهكذا أدرك الأتراك غايتهم رويداً رويداً في أقل من ثلاث سنوات؛ نتيجة لسلسلة التنازلات الفرنسية المخالفة لأبسط مبادئ الحق والعدالة.

أما الصرخات العربية السورية فقد ضاعت؛ لأن العالم حينئذ كان يعيش في ظل المخاوف من حرب أوروبية قريبة سرعان ما اشتعلت وانغمست أوروبا فيها.

---

(١) نجيب الأرمنازي: مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) لونغريغ: مرجع سابق، ص ٣٠٥.

(٣) عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج٤، ص ٤١٧.

(٤) جريدة النذير: حلب ١٩٣٩/٧/١.

الفصل الرابع

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لواء إسكندرونة

أولاً- الأوضاع الاقتصادية:

١- الزراعة:

تعد الزراعة أهم ثروة طبيعية يعتمد عليها لواء إسكندرونة، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في اللواء ما يقارب ٤٨٠ ألف هكتار[١]، تنتشر فيها زراعة الحبوب والزيتون والبقول والفواكه؛ إضافة إلى زراعة التبغ، وتعد مدينة الإسكندرونة وأقضيتها من أكبر مدن اللواء التي تسود فيها الزراعة بشكل رئيس، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية ٣٠ ألف هكتار، تزرع فيها الحبوب والزيتون والفواكه والخضار والتبغ والحمضيات، تليها أنطاكية بالأهمية من حيث زراعة الأشجار المثمرة مثل المشمش والدراق والسفرجل والكرمة؛ إضافة إلى زراعة البطيخ والقطن[٢].

وبالرغم من ذلك فهناك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في اللواء بقيت مهملة لعدة أسباب من أهمها:

---

(١) لجنة الدفاع عن الإسكندرونة: اللواء عربي، ٣٦.

(٢) المعجم الجغرافي، ج٢، ص ٩٧-٩٨، ١٨٤.

♦ وجود مساحات واسعة من المستنقعات، مثل: مستنقعات سهل العمق التي إذا تيسر تجفيفها يمكن زراعة مساحات خصبة هي الآن مهملة، كما تؤدي زراعتها إلى تحسن الأحوال الصحية في النواحي المجاورة، فيتمكن الأهالي من زرع الأراضي المهملة.

♦ النقص في وسائل الري التي تبقي مساحات واسعة من الأراضي مهملة.

♦ شيوع استخدام الطرق الأولية البسيطة في الزراعة، مما أدى إلى تحويل الأنظار إلى الأراضي الخصبة فقط؛ وبالتالي أهملت مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة التي يمكن أن تدر أرباحاً كبيرة لو استعملت الطرق الحديثة في حراثتها[١].

♦ النظام الزراعي الذي يتميز بصورة أساسية بسيادة العلاقات الإقطاعية، حيث كانت الأرض بكاملها تقريباً ملكاً للطبقة الإقطاعية المحلية.

فقد كانت بعض العائلات الإقطاعية تمتلك عشرات القرى التي تبلغ مساحة عقاراتها آلاف الهكتارات.

أما الدولة العثمانية، فقد أدت دوراً كبيراً في مساعدة الإقطاعيين في الاستيلاء على أراضي الفلاحين، ولاسيما بعد إصدار قانون الأراضي العثمانية عام ١٨٥٨ الذي نصَّ على تسجيل الملكيات جميعها باسم ملاك أفراد، فاستغل الإقطاعيون هذا الوضع لرشوة الموظفين وتسجيل أراضٍ واسعة كملكية خاصة لهم[٢].

قُسمت الأراضي الزراعية إلى سبعة أقسام حسب القانون العثماني الجديد، هي: «الأراضي الوقفية، الأراضي الأميرية، المتروكة والمحمية،

---

(١) سعيد حمادة: النظام الاقتصادي في سورية ولبنان، بيروت ١٩٣٦، ص ٧٣-٧٤.

(٢) فلاديمير لوتسكي: الحرب الوطنية التحررية في سورية /١٩٢٥-١٩٢٧/، ترجمة محمد دياب، مراجعة مسعود ضاهر، بيروت ١٩٨٧، ص ٢٦.

المرفوعة، الموات، المباحة»، وكان القانون المطبق على هذه الأملاك يتناول الحقوق الشخصية عليها، وحقوق التملك، واستخدام هذه الأراضي(١).

كانت معظم الأراضي الزراعية تستغل بطريقة الالتزام؛ لأن أكثر الأراضي هي في يد كبار الملاكين الذين يتمتعون برخاء العيش في المدن، ويتركون أراضيهم في أيدي الملتزمين، وأكثر طرق الالتزام شيوعاً هي: طريقة الالتزام بالحصة **«المرابعة»**، حيث يمتد زمن الالتزام بهذه الطريقة إلى سنة واحدة فقط، وينتهي حسب إرادة المالك، وليس للملتزم إيجار معين على الأرض، إنما له نصيب من غلتها، وما يدفعه الملتزم ليس معيناً ولا نقداً بل هو قسم من غلة الأرض السنوية، وعلى الأغلب يكون نصف الغلة بعد أن يفرز منها ضريبة الدولة وهي العشر، وتختلف شروط الالتزام باختلاف العادات والمواقع وخصب التربة(٢).

وبشكل عام، كانت الأراضي التي يجب أن تكون خير وسيلة للإنتاج في بلد زراعي مثل لواء غنيمة في يد نفر من الإقطاعيين الذين كانوا باستغلالهم الفلاحين يعرقلون سير الزراعة نحو الازدهار، ويحولون دون رقي الحياة الاجتماعية، ولاسيما أن استثمار الأرض هو المورد الهام الذي تتغذى منه ميزانية اللواء وميزانية سورية(٣).

وفي السنوات الأخيرة من العهد العثماني بذلت عدة محاولات لتحسين الزراعة، لكنها بقيت محصورة في إطار محلي محدد، وشملت هذه الجهود ملكية الأراضي، والعوز الريفي، والري، وأجناس ونوعية المحاصيل، وأساليب وتسهيلات الزراعة(٤).

---

(١) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ٥١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٨-٥٩.

(٣) اللواء عربي، ص ٣١.

(٤) لونغريغ: مرجع سابق، ص ٥٨-٥٩.

أما حكومة الانتداب الفرنسي فقد أدت دوراً هاماً في هذا المجال، حيث أعلن المفوض السامي بتاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦ البدء بأعمال مسح الأراضي وتخطيطها، وشرَّع علنية العقود والحقوق العينية، وكان يقصد من هذا الإصلاح تعيين موقع الملكية ومقرها بصورة دقيقة وصريحة، وتعيين الحقوق العينية بصورة نهائية، وتنشيط عمليات القرض العقاري بتوفيره الضمانات الكافية للمقرضين[١].

وكان الغرض من عملية مسح الأراضي التي استهلها الفرنسيون عبر لجنة خاصة إضفاء قدر أكبر من الأمان بالنسبة لملكية الأراضي والحيلولة دون نزاعات وتوفير موجودات قابلة للرهن.

ونتيجة لذلك، وضعت اللجنة المذكورة قانوناً جديداً للأراضي نشره المفوض السامي في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٠ بقرار رقم ٣٣٣٩، وقد جاء هذا القانون وسيلة قانونية شرعية حديثة، يمكن بوساطتها إنشاء نظام جديد لتسجيل الأراضي وبتسليف الأموال عليها، ولتحسين حراثتها وزراعتها[٢].

كان صدور هذا القانون ضرورياً ولازماً؛ لأن القانون الموروث عن الدولة العثمانية كان قانوناً قديماً ولا يتناسب مع المرحلة الجديدة؛ إضافة إلى أن أحكام الملكية في القانون العثماني كانت مبعثرة في قوانين وأنظمة سنية عديدة، لذلك جاء القانون الجديد ليشمل أحدث القواعد العقارية، ويحافظ على السطور البارزة من الحقوق الإسلامية، كتقسيم الأراضي القديمة، كما انه أدخل الأحكام الحديثة في المسائل العقارية فيما يتعلق بشروط الاستغلال، وحقوق الارتفاق، ووضع اليد، ومرور الزمن، والرهان العقاري، وحقوق الامتياز، كما احتفظ بأحكام الرهن القديمة، كالبيع بالوفاء، وبالاستغلال والرهن، وحافظ على الأوقاف وأجاز استبدالها.

---

(١) اللواء عربي، ص ٣٢.

(٢) سعيد حمادي: مرجع سابق، ص ٥٠. وانظر أيضاً: لونغريغ: مرجع سابق، ص ٣٥١.

بدأ العمل بنظام جديد لسندات الملكية بدلاً من نظام الطابو القديم، ونظام الدفتر خانه الذي كان معمولاً به، ولكن النظام الجديد لم يفلح في إلغاء مساوئ الملاكين المتغيبين عن أراضيهم، ونظام الشراكة في المحاصيل، وسوء التوزيع، ولكنه أنشأ خلفية بالغة الدقة تستند إليها الحقوق، وتعيين حدود الأراضي بحيث يمكن القيام بإصلاحات كبرى في المستقبل وفق نظام للإيجار والشراء، وإعادة تجميع قطع الأراضي غير القابلة للاستخدام العملي، وتقسيم مشاعات القرى إلى حيازات خاصة(١).

سارت أعمال تحرير الأملاك وتحديدها في اللواء سيراً سريعاً حيث انتهت في أواخر عام ١٩٣٦، وأنفق عليها ما يقارب ١٢ مليون فرنك فرنسي، وقد عجلت الحكومة بإنهاء عمليات التحرير هذه؛ لأنها وضعت نظاماً حديثاً في أخذ الضرائب العقارية، وأرادت تطبيقه على الأراضي التي جرى تحريرها وتحديدها. وبلغت مساحة الأراضي المملوكة والممسوحة حسب سجلات الضرائب ٢٠٦،٦٦ ألف هكتار، قُسمت كما يلي(٢):

الملاك	أرض جرى تحريرها	أرض لم يجر تحريرها	مج هكتارات	النسبة المئوية
الأتراك	٤٩٥٩٧ هـ	٤٨٠١٢ هـ	٩٧٦٠٩ هـ	٤٧،٣٧ %
العرب	٦٠٥١٨ هـ	٢٦١٣٩ هـ	٨٦١٥٧ هـ	٤٢،١٠ %
الأكراد	١٠٩٦٨ هـ	ـ هـ	١٠٩٦٨ هـ	٥،٢٢ %
الأرمن	١٥٤٣ هـ	٦١٤٠ هـ	٧٦٨٢ هـ	٣،٧٣ %
الشركس	٢٩٦٧ هـ	٨٣ هـ	٣٠٥٠ هـ	٣،٧٣ %
مج			٢٠٦٠٦٦هـ	

يظهر من الجدول السابق أن النسب المئوية المبنية على مساحة الأراضي لا تستطيع أن توضح تماماً الثروة العقارية لكل العناصر المقيمة في

(١) لونغريغ: مرجع سابق، ص ٣٥١.
(٢) اللواء عربي، ص ٣٣.

اللواء بسبب الاختلافات في طرق الزراعة وقيمة الأراضي، ومما لا جدل فيه أن المزارع العربي أو الأرمني الذي يستثمر أرضه بنفسه ينتج منها أمثال ما تنتج أرض الآغا التركي الذي يشغل فلاحيه، وبشكل عام تكون نسبة الثروات العقارية في اللواء كما يلي[١]:

العناصر	القيمة بالفرنك الفرنسي	النسبة
الأتراك	٧٦٩٦٩٠٠٠ فرنك فرنسي	٢٥ %
العرب	٢٠٤١٢٠١٠٠ فرنك فرنسي	٦٦،٨ %
الأكراد	٦٥٨٠٨٠٠ فرنك فرنسي	٢،١٥ %
الأرمن	١٥٧٢٣٥٠٠ فرنك فرنسي	٥،١٥ %
الشركس	٢١٣٦٠٠٠ فرنك فرنسي	٠،٧٥ %

إضافة إلى الأراضي الزراعية، امتلك اللواء حوالي ٤٠ألف هكتار[٢] من الغابات الحراجية التي تعرضت خلال العهد العثمانية للقطع والاستثمار الخطر الذي يهدد بإزالتها، إذا وضعت القوانين لم تكن تحرص على تنفيذها، إذ كان كل من يدفع الرسوم المفروضة يحصل على رخصة بقطع كمية معينة منه تقاس كميتها بأحمال البغال في أكثر الأحيان.

وخلال الحرب العالمية الأولى، لم يكن لدى الحكومة التركية كميات كافية من الفحم الحجري لتسيّر القطارات، فعمدت إلى الغابات، واقتطعت منها كميات كبيرة من الحطب دون مراعاة حالة الأشجار وكثافة الغابات[٣].

وبعد الحرب وجّهت حكومة الانتداب الفرنسي عناية خاصة بحركة التحريج، حيث أنشأت المشاتل في الإسكندرونة، وزرعت المشاتل مجاناً وبثمن زهيد ، كما أعفيت أغراس الأشجار المثمرة من الرسوم الجمركية[٤].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٣٨-٣٩.

(٢) **الهكتار**: يعادل بالأمتار حوالي ١٠ آلاف متر مربع

(٣) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ٤٢، ٤٣.

(٤) المرجع نفسه، ص ٩٧.

٢- الصناعة:

يُعدّ لواء إسكندرونة بالدرجة الأولى بلداً زراعياً، وقد كان لنجاح أو فشل الزراعة دور أساسي في نجاح أو فشل الصناعة التي اتخذت مقاماً ثانوياً كانت في أغلب الأحيان تتم في البيوت والمعامل البسيطة، ويمكننا أن نطلق على هذا النوع من الصناعة اسم الحرف والصناعات المنزلية.

وبشكل عام، لم تكن الصناعة في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى تستحق أن تدعى كذلك لوجود العديد من العوامل المعيقة لتطورها، ومن أهم هذه العوامل: عدم وجود زراعة مربحة بسبب الطرق القديمة ونظام الالتزام والضرائب عليها[١]، إضافة إلى فقر البلاد بالمعادن، ولاسيما الفحم الحجري والحديد، وعدم توفر رؤوس الأموال، والأهم من ذلك كله العوامل التي كانت تقف في سبيل تطوير المشاريع الصناعية، ومن أهمها: أن الضرائب التي كانت تفرض على كل نوع من الصناعات فادحة جداً، حيث كان تأسيس أي مشروع صناعي يقتضي الحصول على امتياز من الحكومة، كما كان يكلف نفقات باهظة؛ إضافة إلى عدم وجود حواجز جمركية تحمي المنتجات الصناعية؛ مما يجعل من الصعب جداً عيش المشاريع الصناعية المحلية في وجه المنافسة الخارجية الأجنبية التي كانت تنافسها من خلال المعامل الصناعية الكبيرة والقوية[٢].

وبالرغم من كل هذه العوائق، فقد كانت هناك بعض الصناعات المزدهرة في لواء إسكندرونة، ومن أهمها: صناعة الحرير الطبيعي التي بدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر تأخذ دوراً هاماً في حياة سورية الاقتصادية، وقد ساعدها على ذلك دخول رؤوس الأموال الأجنبية إليها لتأسيس معامل لصناعة الحرير على الطراز الأوروبي منذ عام ١٨٤٠[٣].

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٧.

(٣) علي الحسيني: تاريخ سورية الاقتصادي، دمشق، ١٣٤٣ هـ، ص ٢٥٦.

كما شهدت مناطق لواء إسكندرونة توسعاً كبيراً في زراعة شجر التوت الذي تُربى عليه دودة الحرير، وقد وصل إنتاج مدينة الإسكندرونة من شرانق الحرير إلى ما يقارب ٣٨ ألف كغ عام ١٨٩٠، وارتفع هذا الإنتاج إلى ٩٥ ألف كغ في عام ١٨٩٥، و١١٣ ألف كغ عام ١٨٩٦، ووصل في عام ١٨٩٧ إلى ١٤١ ألف كغ[١]، أما أنطاكية فقد وصل الإنتاج فيها إلى ٨٠٠ ألف كغ.

استمرت هذه النهضة في مدن اللواء حتى قيام الحرب العالمية الأولى التي شكلت ضربة قاصمة للإنتاج الحريري السوري[٢]، وأدت إلى هبوط الصناعات الحريرية هبوطاً عظيماً، بسبب: النقص في الأيدي العاملة، وإغلاق الأسواق الداخلية والخارجية، إضافة إلى النقص في البذور المستوردة، وقطع أشجار التوت لإحلال مشروعات غذائية محلها، ولاستخدامها للوقود، فهبط الإنتاج إلى ما يقارب عشر مقدارها قبل الحرب[٣].

ولما وضعت الحرب العالمية أوزارها كان لابد من أن تعيد البلاد بناء صناعتها، فعادت تربية دود الحرير إلى الحياة، بفضل مساعي سلطة الانتداب الفرنسي والحكومة في ذلك السبيل، فأعيد غرس شجر التوت، وأنشأت الأخصاص كنموذج ليسير عليه المربون، واتخذت تدابير عديدة لزيادة فيالج الحرير، ولتحسين التبزيز والتفقيس، على أمل أن تعود تربية دود الحرير إلى ما كانت عليه من الأهمية قبل الحرب[٤].

وشهدت صناعة الحرير ازدهاراً كبيراً ما بين أعوام ١٩٢٠-١٩٢٦، حيث كان يتم تصريف خيوط الحرير على شكل شرانق إلى مدينة ليون

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٥٩.

(٢) وجيه كوثراني: بلاد الشام، السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق، بيروت ١٩٨٠، ط١، ص ١١٣.

(٣) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ١٢٨. وانظر: وجيه كوثراني: مرجع سابق، ص ١١٣.

(٤) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ١١٤.

الفرنسية التي اشتهرت بصناعة الحرير[1]، وكان جزء من هذه الشرانق يتم غزله محلياً في مدن لواء إسكندرونة وتصل نسبة الحرير المغزول محلياً إلى ١٠ % من الإنتاج العام[2]، وبالرغم من ذلك فإن الإنتاج لم يصل إلى ربع ما كان عليه قبل الحرب، فقد وصل الإنتاج في أنطاكية على سبيل المثال إلى ١٢٥ ألف كغ من الشرانق، بينما كان قبل الحرب يصل إلى ٨٠٠ ألف كغ[3].

وتعود أسباب الهبوط الشديد إلى عوامل عالمية عديدة، أهمها: ظهور الحرير الصناعي، واستخدامه بدلاً من الحرير الصناعي؛ إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي أضرت برواج البضائع الفاخرة الكمالية كبضائع الحرير[4].

ومن الصناعات الزراعية التي اشتهرت في لواء إسكندرونة، صناعة استخراج زيت الزيتون التي كانت واحدة من أهم الصناعات في اللواء لوفرة كروم الزيتون فيه، أما طريقة عصر الزيتون فهي نفسها الطريقة التقليدية المستخدمة منذ العصور القديمة[5]، وكانت كميات الزيت المستخرجة تتوقف على غلة الزيتون، وتختلف من سنة لأخرى، أما الزيوت المستخرجة فقد كان يستهلك قسم منها في الطعام، والباقي يصنع منه الصابون.

وقد كانت صناعة الصابون ذات أهمية كبيرة قبل الحرب، ولكنها ضعفت كثيراً بعد الحرب بسبب: عدم كفاءة طرق الإنتاج، والمزاحمة الأجنبية، وفقدان الأسواق في البلدان المجاورة بسبب الحواجز الجمركية[6].

---

(١) ريم منصور الأطرش: الحرير في سورية، دمشق ١٩٩٦، ص ١٥.

(٢) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٣) كوثراني: مرجع سابق، ص ١١٣.

(٤) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٥) فريدريك زريق: نهضة العرب، دمشق ١٩٤٩، ص ١٢٥.

(٦) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ١٨٠-١٨١.

ولكن منذ عام ١٩٢٤، أنشئت حركة متقدمة في صناعة الصابون، شملت الطرق والأدوات المستخدمة، فأقيمت المصانع الحديثة في أنطاكية، وقد اعتمدت هذه المصانع على إنتاج معاصر الزيتون التي تدار بالمياه، وبدأت تنتج أصنافاً لها شهرة قديمة وأصنافاً جديدة، وراحت تنوع في صناعة الصابون،فأنتجت أنواعاً غربية جديدة، ولاسيما الصابون المعروف بصابون مرسيلية، وقد تأسس مصنع لهذا النوع من الصابون في مدينة الإسكندرونة(١).

وفي مجال الثروات المعدنية، فقد وجد في لواء إسكندرونة الكثير من المعادن من أهمها: الزجاج في منطقة حارم، والغاز السائل في قضاء الإسكندرونة؛ إضافة إلى وجود كميات من معدن الذهب على ضفاف نهر العاصي في أنطاكية، والفضة والأنتيمون والقليل من الفحم الحجري ومعدن الرصاص الفضي في مناطق كلّس(٢) وأنطاكية، كما عُثر على الفضة في منطقة فندقلي، وأما المنطقة الواقعة على خليج إسكندرونة فكانت غنية بالكروم، وقد عثر على نفط خام فائق الجودة في مكان يبعد مسافة ساعة من خليج إسكندرونة، وقد حصلت شركة ألمانية على امتياز استغلاله عام ١٨٩٦، ولكنها أنفقت أموالاً كثيرة بحثاً عنه؛ مما أدى إلى إفلاسها الذي دفعها إلى مغادرة البلاد(٣).

وفي مجال الكهرباء، أُنشئت عام ١٩٣٠ مؤسسة كهرباء تحت اسم «القوى الكهربائية السورية»، وكانت تشرف على شركة كهرباء حلب، كما أُنشئت في الإسكندرونة «شركة التنوير والقوى» المحركة، وفي أنطاكية "شركة كهرباء أنطاكية»(٤).

---

(١) فريدريك زريق: مرجع سابق، ص ١٢٥-١٢٦.

(٢) الغزي: مرجع سابق، ج١، ص ٥٠.

(٣) شارل عيساوي: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب /١٨٠٠-١٩١٤/، ترجمة رؤوف عباس حامد، بيروت ١٩٩٠، ط١، ص ٥٧٤.

(٤) فريدريك زريق: مرجع سابق، ص ١٣٢.

٣- النقل والمواصلات:

أ- النقل البحري:

يُعدّ خليج إسكندرونة من أكبر المرافئ الطبيعية على الشواطئ السورية، وتكمن أهمية هذا المرفأ الاقتصادي في كونه المنفذ الوحيد لحلب وأنطاكية وكلس وعينتاب ومرعش وأورفه والبيره وديار بكر(١)، حيث كان التجار يختزنون في خاناته شتى منتجات تلك المناطق الشاسعة؛ إضافة إلى البضائع المستوردة من أوربا إلى تلك المناطق(٢).

وقد وضعت خطط كثيرة لتكبير هذا المرفأ واستغلاله، وجعله من أهم المرافئ في الشرق، ومن هذه الخطط: التقرير الذي قدمه حسن فهمي باشا وزير الأشغال العامة العثماني؛ لإصلاح هذا المرفأ وإنشائه من جديد، حيث قدر نفقات إنجازه وتجفيف المستنقعات المحيطة به بمليوني فرنك ذهبي(٣)، كما تقدمت الحكومة الألمانية عن طريق شركة مرفأ حيدر باشا المتفرعة عن شركة الدوتش بنك بطلب امتياز من الحكومة العثمانية يقضي السماح لها بإنشاء مرفأ يعهد ببنائه إلى شركة سكة حديد بغداد الألمانية، وقد حصلت على الامتياز(٤)، وباشرت العمل في الميناء في تشرين الأول ١٩١٢، وقد خطط الألمان لإنشاء ثلاثة أحواض لإرساء السفن يتسع أحدها إلى ١٦ سفينة كبيرة في عمق يتراوح بين ٨-٩ أمتار، وهذا يكفي لأمد طويل حركة المرفأ التجارية الحاضرة والمستقبلية؛ إضافة إلى أن هذا

---

(١) محمد كرد علي: مرجع سابق، ج٥، ص ١٧٥، وانظر: سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٢) شارل عيساوي: مرجع سابق، ص ٣٥٠. وانظر: وجيه كوثراني: مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٣) محمد كرد علي: مرجع سابق، ج٥، ص ١٧٥.

(٤) فريدريك زريق: مرجع سابق، ص ١١٣.

الميناء سيكون المنفذ البحري الأنسب لخط بغداد الحديدي العالمي، ولكن أعمال البناء ما لبثت أن توقفت في أثناء الحرب العالمية الأولى، وبقي مرفأ الإسكندرونة من دون عمل(١).

بعد أن أصبحت منطقة الإسكندرونة جزءاً من المنطقة الغربية التي أنيطت بالإدارة الفرنسية، برز الاهتمام الفرنسي بميناء إسكندرونة، ففي نهاية عام ١٩١٩، قدّم قسم الإعلام والملاحة البحرية في الشرق الفرنسي دراسة شاملة عن ميناء إسكندرونة، أكد فيها أهمية هذا الميناء باعتباره المعبر الوحيد من البحر إلى حلب؛ إضافة إلى أن موقعه الطبيعي والجغرافي المتميز سيؤدي إلى رفع مستوى التجارة البحرية، ومن المتوقع أن يأخذ أهمية كبيرة بعد تحسين طرق المواصلات في الداخل، وأكدت الدراسة سهولة إنشاء الميناء فيه لتوفر الأساسات والقواعد؛ إضافة إلى كونه من أصلح موانئ المنطقة لإنشاء ميناء كبير، وقد تناولت الدراسة معلومات عن الموانئ الأخرى في المنطقة مثل ميناء السويدية وأرسوز، وأُرفقت هذه الدراسة بملحق يتضمن الجداول الإحصائية المتعلقة بالنشاط التجاري لميناء إسكندرونة في عام ١٩١٣، وقد شمل هذا الملحق الصادرات والواردات إلى ميناء إسكندرونة من مختلف دول العالم(٢).

وفي عام ١٩٢١ تقدمت عدة مؤسسات فرنسية متشاركة(٣)، تحت اسم «شركة مرفأ الإسكندرونة الفرنسية»، بطلب إلى وزارة الخارجية الفرنسية

---

(١) وجيه كوثراني: مرجع سابق، ص ١٢٩، ٣٩٨.

(٢) للاطلاع على الدراسة الفرنسية حول ميناء إسكندرونة، انظر:

DF.AFF. Levant, Laturceute, p21-30, No. 18. Beyrouth 3 Dec 1919.

(٣) أولى هذه الشركات: الشركة الفرنسية للمشاريع، والتي تقدمت بطلب لرئيس مجلس وزراء الخارجية لإنشاء الميناء وبينت فيه أهمية الميناء لفرنسا والمنطقة.

انظر: DF.AFF. Levant, Laturceute, p 14-9, No. 770. E 336, 12.

والمفوضية العليا، لإحلالها محل الشركة الألمانية السابقة صاحبة امتياز المرفأ، وزودت طلبها بالوثائق والدراسات حول أهمية هذا الميناء، ومن ثم وافقت الحكومة الفرنسية على الطلب، وتم توقيع الاتفاق معها، وشرعت هذه الشركة ببناء المرفأ[١].

بشكل عام، لم تتحقق أية خطة من الخطط السابقة، وبقي مرفأ الإسكندرونة صغيراً لا يصلح إلا لرسو السفن الصغيرة التي تسير قرب السواحل، أما البواخر الكبيرة فعليها أن تلقي مراسيها في الخليج الكبير الذي يدخل في البر إلى مسافة ٨٥ كم ومعدل عمقه ٣٧ متراً، ففي هذا الخليج تجد البواخر ميناء أميناً لا أكثر، وتضطر إلى تفريغ شحنتها في قوارب كبيرة مكشوفة تقوم بنقل البضائع إلى الرصيف[٢].

ب- النقل البري:

أنشأت الحكومة العثمانية عام ١٨٧٠ طريقاً برياً في الحدود الشمالية من ولاية حلب، لتضمن به المواصلات بواسطة البحر إلى جهات كلس وعينتاب وبيروجيك والبلاد التركية الأخرى، وكان الهدف من إنشاء هذا الطريق وصل الإسكندرونة بالبلاد التركية، ثم أنشأت الحكومة العثمانية فرعاً لهذا الطريق بين قطمة وحلب فأصبح هذا طريقاً لحلب إلى ثغرها الطبيعي الإسكندرونة، ولكن هذه الطريق خرب عام ١٨٨٠ وبقي على حاله إلى عام ١٨٩٠، ثم قررت الحكومة إعادة تعميره، وخصصت لهذا المشروع مبلغاً سنوياً للاستمرار في ترميمه وإصلاحه[٣].

---

(١) فريدريك زريق: مرجع سابق، ص ١١٣. وانظر أيضاً:

DF.AFF. Levant, Laturceute, p 14-9, No. 770. E 336, 12. Paris Mars 1921.

(٢) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٣) محمد كرد علي: مرجع سابق، ج٥، ص ٢٣٢.

كما أنشأت الحكومة العثمانية طريقاً يصل حلب بالإسكندرونة، وقد أشرف على إنشائه والي حلب جميل باشا حيث بدأ العمل فيه عام ١٨٨٣، وفي كانون الثاني ١٨٨٦ أصبح هذا الطريق جاهزاً[١]، ولكن عدم خبرة المهندسين الذين أنجزوه؛ إضافة إلى عدم العناية به والحفاظ عليه، أديا إلى تخريب هذا الطريق بعد فترة قصيرة بحيث اضطرت القوافل التجارية المتجهة إلى الإسكندرونة إلى أن تسلك طريقاً آخر للوصول[٢].

استخدمت الجمال والبغال والحمير كوسيلة أساسية للنقل، وكانت أسعار النقل ترتفع وتنخفض بتأثير العديد من العوامل، منها: نوع الحيوانات المستخدمة، ففي الشتاء تجلب الجمال القوية من الأناضول، وتستخدم في النقل بين حلب وإسكندرونة، فتنخفض أسعار النقل، أما في الصيف ترتفع الأسعار بسبب استخدام الجمال والبغال المحلية الضعيفة والهزيلة، وقد قُدرت الحركة السنوية على ذلك الطريق ما بين ٤٠ ألف و ٥٠ ألف طن، ثم ارتفعت إلى ٦٦ ألف طن في الفترة ما بين ١٨٩٦-١٨٩٨[٣].

بشكل عام، لم يكن هناك قبل الحرب العالمية الأولى سوى القليل من الطرق المعبدة التي كان الكثير منها بحالة سيئة[٤]، وخلال الحرب تجدد النشاط لبناء الطرق، بينما أوقفت كل حركة أخرى للبناء، فقد بنيت طرق عديدة جديدة، وأصلح القديم منها لتسهيل نقل العتاد وحشد الجيوش، وبعد تسلم الفرنسيين لمقاليد الحكم في سورية، وضعوا برنامجاً لمد شبكة واسعة من الطرقات تؤمن مواصلات المناطق الداخلية بعضها ببعض، كما تؤمن مواصلات البلدان الساحلية.

---

(١) فردينان توتل اليسوعي: مرجع سابق، ج٤، ص ٥٤، ٥٦.
(٢) علي الحسيني: مرجع سابق، ص ٢٤١.
(٣) شارل العيساوي: مرجع سابق، ص ٣٢٩.
(٤) Roger OWEN, The Middle East in the world Economy, Landon 1981, p 245.

بدأ بناء الطرق يسير على برنامج منظم تُؤخذ حاجات البلاد الاقتصادية والعوامل الحربية والسياسية بعين الاعتبار، فقسمت الطرق المزمع إنشائها إلى فئتين، طرق رئيسة: تستخدم لنقل البضائع من بلاد إلى أخرى، وتصل بين النواحي الآهلة بالسكان، وطرق ثانوية: تستفيد منها المناطق الضيقة، والمناطق ذات الأهمية المحلية، فأنشئت ثلاث طرق رئيسة، تخترق طولاً كل من السهول الموازية للشاطئ، ومن أهمها الطريق المزمع إنشاؤها، والتي تمتد من صور إلى الإسكندرونة على موازاة الطريق الساحلية[١]، كما افتتحت طريق السويدية – أنطاكية جسر الحديد حارم حلب عام ١٨٢٦، وقد بلغ الطول الإجمالي لهذا الطريق ١٤٠كم[٢]، حيث وصل طول الطريق المنجزة في لواء إسكندرونة ٤١٧ كم، مابين طرق رئيسة وفرعية[٣].

أما بالنسبة للسكك الحديدية: فقد تأثر لواء إسكندرونة بشكل عام لعدم وصول خطط السكك الحديدية إليه، ولاسيما بعد أن حصل الفرنسيون على اتفاق لمد خط سكة حديد بغداد إلى حلب[٤] مما سبب تحولاً لجزء كبير من تجارة حلب وبضائعها إلى الغرب عن طريق طرابلس عوضاً عن إرسالها إلى ثغرها الطبيعي الإسكندرونة، وأكد القنصل الإنكليزي في حلب عام ١٩١١ أن السكك الحديدية حولت نصف تجارة ولاية حلب بعيداً عن الإسكندرونة.

وفي ١٥ شباط ١٩١٤، أُبرم اتفاق بين الحكومة الفرنسية والدولة العثمانية حل المشاكل الأساسية جميعها، وقد نصّ على مد الخط الحديدي الألماني من حلب إلى مسكنة في الشرق والإسكندرونة في الغرب[٥]، كما أُنشئ فرعان لخط

---

(١) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ١٩٣-١٩٤. وانظر: فريدريك زريق: مرجع سابق، ص ١١٦.

(٢) محمد كرد علي: مرجع سابق، ج٥، ص ٢٣١.

(٣) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٤) شارل العيساوي: مرجع سابق، ص ٣٤٥.

(٥) علي الحسيني: مرجع سابق، ص ٢٤١.

وانظر: Roger OWEN, *Op.Cit*,. p 249.

بغداد، أحدهما: يمتد من طبرق قرب أضنة إلى الإسكندرونة، وفي عام ١٩١٤ أصبح صالحاً للاستخدام، والثاني: يمتد من حلب إلى طرابلس.

وتكمن أهمية هذين الفرعين بربط سورية الشمالية بالعالم الخارجي، كما يصلانها بالخط الرئيس لخط بغداد الذي يمتد إلى الخليج العربي[١].

جـ- المواصلات

كانت وسائل المواصلات في سورية قبل الحرب العالمية الأولى مقتصرة على البريد والبرق اللذين لم يكونا شائعين ولا متقني الصنع والعمل[٢]، وقد أحدث الهاتف خلال عام ١٩٠٨، وكان محصوراً بالدوائر الرسمية الملكية والعسكرية، وخلال الحرب العالمية الأولى ألغيت أسلاك الهاتف الخاصة، وانحصرت بالأسلاك الرسمية التي تجاوزت دمشق، وتوسعت إلى مناطق الجيوش ومواقع الحرب، كما وصلت شبكة الهاتف إلى الإسكندرونة، وسمح للسكان والتجار الاشتراك والارتباط والمكالمة بها[٣].

أما البريد فقد أقيمت مراكز كثيرة في اللواء، وشملت تقريباً مدن اللواء الكبيرة كلها كما أقيمت مراكز البرق في الإسكندرونة وأنطاكية وأرسوز بيلان[٤].

٤- التجارة:

تتمتع سورية بمركز جغرافي ملائم للتجارة، حيث إنها تقع موقعاً متوسطاً بين بلدان ما وراء البحار من جهة وبين الأجزاء الأخرى من الدولة

---

(١) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ١٩٨. وانظر: شارل العيساوي: مرجع سابق، ص ٣٤٥.

(٢) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(٣) محمد كرد علي: مرجع سابق، ج٥، ص ٢٣٧.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٣٩-٢٤٠.

العثمانية من جهة أخرى، وبفضل تجارة الصادرات والواردات التي يقوم بها تجار البلاد أصبحت سورية للدولة العثمانية، يتوافد إليها التجار من كل أنحاء الدولة العثمانية، ليبتاعوا منها البضائع المستوردة، وليبيعوا فيها غلال بلادهم بقصد التصدير.

وكانت المراكز التجارية المهمة في البلاد هي: حلب، ودمشق، وبيروت، ففي أسواق هذه المدن كانت كميات كبرى من البضائع تباع وتشرى[١]، وكانت موانئ بيروت والإسكندرونة وطرابلس واللاذقية، الموانئ الأربعة الهامة التي تقبض على زمام القسم الأكبر من تجارة الصادرات والواردات في سورية، تأتي بيروت في المرتبة الأولى، ثم إسكندرونة، ومنها تتوزع البضائع المستوردة إلى سائر البلاد، وفيها تتجمع المحاصيل الوطنية المعدة للتصدير[٢].

وتعد الإسكندرونة الميناء الرئيس لشمال سورية، حيث تتمتع بميناء طبيعي ممتاز، اتجهت إليها معظم تجارة حلب التي تعد المركز التجاري الكبير لشمال سورية، وتتجه تجارتها إلى جنوبي الأناضول وكردستان وشمالي العراق[٣]، ولكن على الرغم من أن الإسكندرونة كانت الميناء الرئيس لشمال سورية وحلب، إلا أن حلب كانت تعاني مصاعب تجارية، بسبب صعوبة مواصلاتها مع الأناضول وكردستان، وتأتت هذه الصعوبة من عدم توفر سكة حديد تربطها مع مرفئها الطبيعي الإسكندرونة لتخفيف ثقل النقل، وجعل محاصيلها الزراعية قابلة للدخول إلى الأسواق الأوربية.

---

(١) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ٢١٣-٢١٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٤٤.

(٣) شارل العيساوي: مرجع سابق، ص ٢١٧-٢١٨.

فقد كانت أكثر القوافل القادمة إلى حلب أو الخارجة منها تأخذ طريق اللاذقية وطرابلس؛ نظراً لصعوبة الطرق الأخرى المحفوفة بالمخاطر[١].

أخذت الأحوال في الإسكندرونة تتحسن بدءاً من عام ١٨٨٥، تبعاً لتزايد أعداد السفن وحجم الحمولة، فقد وصل عدد السفن التي دخلت ميناء إسكندرونة ٤٦٧ سفينة تجارية في عام ١٨٨٩ تحمل ١٨٧٧٦٠ طرداً من البضائع الأوربية[٢]، وقد وصل حجم حمولة السفن الداخلة إلى ميناء إسكندرونة عام ١٨٩٨ ما يقارب «٤٠١٣٣٣ طناً»، وكانت أغلب هذه البضائع بضائع إنكليزية بالدرجة الأولى، وقد شملت القطنيات الأوربية ومواد أخرى كثيرة، ووصلت قيمة واردات هذه البضائع الإنكليزية عام ١٩٠٠ ما يقارب ٩٩١١٣ ليرة إنكليزية.

ثم تأتي فرنسا بالمرتبة الثانية بالنسبة للتجارة في ميناء إسكندرونة، وقد وصلت قيمة وارداتها إلى ٩٧٦٧٣ ليرة إنكليزية. وفي الدرجة الثالثة تأتي إيطاليا التي وصلت قيمة وارداتها إلى مبلغ ١٨٦٦١٣ ليرة إنكليزية[٣].

أما صادرات ميناء إسكندرونة إلى الخارج قبل الحرب العالمية،، فقد اختلفت من عام إلى آخر بين ارتفاع وهبوط، فوصلت خلال أعوام ١٨٩٥-١٨٩٨ إلى ١٠٧٠٧٠٠٠ ليرة إنكليزية، ثم هبطت إلى ٩٥٠٠٠٠ ليرة إنكليزية، وفي عام ١٩٠٠ وصلت قيمة الصادرات إلى ١،٢٢ مليون

---

(١) علي الحسيني: مرجع سابق، ص ٢٩٧.

(٢) الغزي: مرجع سابق، ج١، ص ١٢٧.

(٣) علي الحسيني: مرجع سابق، ص ٢٩٨-٣٠٠.

ليرة إنكليزية، وبقيت محافظة على هذه السوية إلى أن هبطت في أعوام ١٩١١-١٩١٢ إلى ١,٠٢-١,٠٤ مليون ليرة إنكليزية[١]، واشتملت هذه الصادرات بشكل رئيس على المنتجات الزراعية، وفيما يلي جدول يبين حجم الصادرات لبعض المنتجات الزراعية الهامة التي كانت تصدر من ميناء إسكندرونة إلى الدول الأوربية[٢]:

	الحبوب بالطن	القطن بالطن	الصوف بالطن	الجلود بالطن
١٨٨١-١٨٨٢	٢٧،٧٤٢	٧٨٢	١٩٨٨	٢٥٦
١٨٨٣-١٨٨٧	٢٦،١٥٦	٣٨٦	٢٧٥٦	٢٣٦
١٨٨٨-١٨٩٢	١٢،٧٩٩	١٤٩	٣٠٦٣	٣٩٩
١٨٩٣-١٨٩٧	١١،٥٩٤	٢٥١	٢٧٠٩	٦٤٧
١٨٩٨-١٩٠٢	٣٥٦٦	٢٥٥	١٩٢٣	٨٩٨
١٩٠٣-١٩٠٧	١١،٧٦٠	١٠٠٥	٢٢٢٦	٨٦٠
١٩٠٨-١٩١٢	١٧٧١	٦٠٢	٥١٩	٥١٠
١٩١٣	٧٥٣	٦٠٣	٤٢	٣٠٧

ولابد لنا من الإشارة إلى تأثير حركة السفن في ميناء إسكندرونة خلال الحرب العالمية الأولى بسبب انقطاع المواصلات مع أوروبا، أما بعد الحرب العالمية الأولى فقد عادت الحركة التجارية الطبيعية إلى ميناء إسكندرونة، ووصل عدد السفن التجارية التي دخلت الميناء ٣٧٦ سفينة تجارية عام ١٩٢٥، وبلغ مجموع ما حملته هذه السفن من بضائع ما يقارب ٦٢٤٩٢٥ طناً[٣]، ثم انتظمت حركة السفن خلال الانتداب الفرنسي،

---

(١) المرجع نفسه، ص ٣٠١.

(٢) Roger OWEN, *Op.Cit*,. p 260.

(٣) D.F.AFF. Etr. Rapport la Situation de la Syrie et du Liban Année 1922, p 116.

وفيما يلي جدول بعدد السفن التي دخلت ميناء إسكندرونة وحجم حمولتها خلال أعوام ١٩٢٩-١٩٣٧[١]:

العام	عدد السفن	حجم الحمولة بالطن
١٩٢٦	٣٧٦	٦٣١،٦٦٧
١٩٢٧	٣٣٩	٦٣٥،٣٢١
١٩٢٨	٣٣٨	٦٠١،١٧٩
١٩٢٩	٣٧٦	٦٩٩،٦٣٨
١٩٣٠	٣٦٨	٧٠٣،٨٢٥
١٩٣١	٣٣٠	٦٤٠،٠١٤
١٩٣٢	٢٨٧	٥٤٤،١٢٩
١٩٣٣	٢٦٧	٤٥٦،٩٠٤
١٩٣٤	٢٦٨	٤٦٩،٢٨٢
١٩٣٥	٣١٧	٤٩٠،٠٢٠
١٩٣٦	٣٣٤	٤٩٥،٦٩٥
١٩٣٧	٣٣٣	٥٣٤،٦٥٢

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد السفن التي دخلت ميناء إسكندرونة خلال أعوام ١٩٢٦-١٩٣١، وصل إلى ٢١٢ سفينة تجارية، وحجم حمولتها الإجمالي ٣٩١١٦٤٤ طناً، وانخفضت هذه الحمولة إلى ٢٩٩٠٦٨٢ خلال أعوام ١٩٣٢-١٩٣٧، كما انخفض عدد السفن التجارية إلى ١٨٠٦ سفينة.

وكانت السفن الإنكليزية تأتي بالمرتبة الأولى بالنسبة للسفن التي دخلت الميناء خلال الأعوام السابقة، ثم تليها السفن الدنمركية، ثم الفرنسية، فالإيطالية[٢].

(١) D.F.AFF. Etr. Rapport la Situation de la Syrie et du Liban Année 1937, p 40.

(٢) D.F.AFF. Etr. Rapport la Situation de la Syrie et du Liban Année 1937, p 41.

أما البضائع التي حملتها هذه السفن كانت بشكل عام مواد زراعية خاماً، ومنتجات معدنية؛ إضافة إلى الخيوط والأقمشة القطنية، والحيوانات الحية، والمعادن، والزيوت المعدنية، والحرير، وعربات النقل، والمطاط، والاسمنت، والسكر، والورق، والمواد الكيماوية.

أما الصادرات من ميناء إسكندرونة فشملت بشكل رئيس: المنتجات الزراعية والصناعية مثل: الحبوب والقطن والحرير الخام؛ إضافة إلى المواد المعدنية الخام[١].

أما بالنسبة للتجارة الداخلية، فقد كان نشاط الأسواق الداخلية في سورية، بشكل عام، مرتبطاً بشكل مباشر بمقدار الغلال الزراعية، ففي سني الخصب كان النشاط الحركة التجارية الداخلية يتضاعف إذ تكثر مقادير الغلال الزراعية التي تعرض في الأسواق، وتزداد القوة الشرائية، وفي سني الحرب يحدث العكس[٢].

٥- النظام النقدي والمالي:

أ- النقد:

كانت العملة الشرعية المستخدمة في سورية قبل الحرب العالمية الأولى هي العملة التركية المؤسسة على الذهب، وكانت وحدة النقد هي الليرة التركية الذهبية، والريال الفضي المسمى بالمجيدي، وعدّت الحكومة التركية الليرة تساوي مئة قرش، والمجيدي تسعة عشر قرشاً، وعدّت كل قرش يساوي أربعين جزءاً، ويسمى الجزء بالبارة[٣].

وكانت الليرة التركية، إضافة إلى الليرة الإنكليزية والفرنسية الذهبية، تستخدم لدفع المبالغ الكبيرة، أما النقود التركية الأخرى فكانت تستخدم لدفع المبالغ الصغيرة.

---

(١) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٤٤.

(٣) الغزي: مرجع سابق، ج١، ص ٩٢.

وقدأاصدر البنك السلطاني العثماني قطعاً ورقية وفق الامتياز الممنوح له، ولكن هذه القطع الورقية ظل استخدامها محدوداً في سورية.

وكان القرش هو الوحدة النقدية الرائجة في الأسواق، وبالرغم من أن القرش لم يكن له كيان ملموس، لم يكن معتبراً قانونياً، فقد كانت قيمته بالنسبة إلى الليرة التركية والنقود الفضية تختلف باختلاف الأماكن، وإذا استثنينا هذا الاختلاف في قيمة القرش، يمكننا أن نقول إن النقد قبل الحرب العالمية الأولى كان ثابتاً[(١)].

وخلال الحرب العالمية الأولى خرجت سورية عن قاعدة الذهب؛ لأنها كانت جزءاً من الدولة العثمانية التي لجأت كغيرها من الدول المتحاربة إلى عدة تدابير استثنائية كي تستطيع أن تقوم بمتطلبات الحرب، وكان أحد هذه التدابير: إصدار أوراق نقدية حكومية تحل محل الليرة الذهبية والنقود الفضية الرائجة، وتروجها بشكل إجباري من قبل الخزينة العثمانية[(٢)].

وفي تشرين الثاني ١٩١٨، بعد أن احتلت الجيوش الفرنسية والبريطانية سورية أبطلت النقود الورقية التركية، وحلّت محلها الليرة الورقية المصرية كنقد رسمي، وجاء في القرار الذي أبطل النقود الورقية التركية: أنه يسمح بتداول النقود الذهبية والفضية من كل الأنواع ومنها التركية. وقد عينت قيمة كل منها بقروش تركية ومصرية، كما جعلت الليرة المصرية الورقية العملة الوحيدة التي يجبر الناس على التداول بها وصرفها بالليرة الذهبية التركية وغيرها من الليرات الذهبية على معدل سعرها الرسمي[(٣)].

---

(١) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ٢٥٨.

(٢) فريدريك زريق: مرجع سابق، ص ١٠٧. وانظر: سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ٢٨٥-٢٨٦.

(٣) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ٢٨٦.

وبعد أن أصبحت سورية تحت الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٠، ألغى المفوض السامي الفرنسي القوانين المتعلقة بجعل الليرة المصرية الورقية نقداً قانونياً، وأقر بمرسوم جديد نقداً سورياً جديداً على أساس الفرنك الفرنسي، وخول القرار الجديد بنك سورية الذي حلّ محل المصرف السلطاني العثماني إصدار هذا النقد، وعقد اتفاق بين وزارة المالية الفرنسية وبنك سورية تحددت فيه شروط الإصدار(١)، وقد جعلت الليرة السورية المعادلة لعشرين فرنك فرنسي، والمقسومة إلى مئة قرش، وحدة النقد السوري الجديد، وبموجب قرار المفوض السامي بتاريخ ١ تشرين الثاني سمح باستعمال النقود الذهبية كواسطة للتبادل وتسهيلاً لسحب النقد المصري من التداول.

وفي أول كانون الثاني ١٩٢١، أصبح النقد السوري الورقي هو النقد الوحيد المقبول في التعامل(٢)، وبقيت الليرة السورية الورقية منذ صدورها عام ١٩٢٠، إلى آخر عام ١٩٢٦، تعاني هبوطاً وتقلبات كثيرة بحسب الفرنك الفرنسي مما سبب خسائر فادحة للشعب، ومنذ عام ١٩٢٦ بدأ سعر الليرة السورية بالارتفاع، بعد أن اتخذت فرنسا قاعدة سبائك الذهب أساساً لنقدها(٣).

وقد تولى المصرف الفرنسي لسورية(٤)الأعمال المصرفية، بعد أن حلّ محل المصرف السلطاني العثماني في مركزه نفسه ، وكان يتماشى مع حركة التحسين العامة في البلاد، فأنشأ عدة فروع ومديريات في أغلب المدن السورية، وأصبح له مديرية في أنطاكية، ومديرية في إسكندرونة، وكان له إدارة رئيسة في بيروت ودمشق، ومديرية كبرى في حلب، كما كان له صفة المصرف المركزي فيما يتعلق بتجديد الاعتمادات المالية؛ إضافة إلى صفة

---

(١) فريدريك زريق: مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٢) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ٢٨٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٤) أصبح هذا المصرف يعرف باسم المصرف السوري اللبناني بدءاً من عام ١٩٢٤.

مصرف الحكومة، الصفة التي توسع نطاق مهامه باستبدال أموال الدوائر الرسمية وصرفه الحوالات والتسليف[1].

وإضافة إلى المصرف الفرنسي لسورية وجدت البنوك الزراعية الحكومية التي حلّت محل الفروع السورية التي كانت للبنك الزراعي العثماني قبل الحرب، وورثت ما بقي من موجودات الفروع بعد جلاء الأتراك عن البلاد، وقد أسست خمسة بنوك زراعية في سورية أحدها في لواء إسكندرونة المستقل مالياً، وكان الغرض من إنشاء هذا البنك إعانة المزارعين وتحسين الزراعة[2]، وكانت جهود هذا البنك منصرفة بصورة خاصة إلى تسهيل عمليات الاعتماد الزراعي، وقد أمد مصرف سورية هذه البنوك بسلف كبيرة، حتى بلغ رأسمال البنك الزراعي في لواء إسكندرونة عام ١٩٢٦ ما يقارب ٩٢٦٧١ ليرة سورية، وارتفع رأسمال البنك إلى ٢٦٠٦٠٦ ليرة سورية عام ١٩٣١، ووصل رأسمال البنك إلى ٣٦٦٢٧٣ ليرة سورية عام ١٩٣٤، إلى أن بلغت قيمة القروض التي قدمها البنك الزراعي في لواء إسكندرونة عام ١٩٣٣، ما يقارب ٥٧٤٢٤٧ ليرة سورية[3].

ب- الإدارة المالية:

عدّت الحكومة الفرنسية لواء إسكندرونة جزءاً من دولة سورية، غير أنه يتمتع بنصيب وافر من الحكم الذاتي الداخلي، ولاسيما في الأمور المالية، وكانت حكومة المفوضية العليا تسيطر على مصالح اللواء في الجمارك والنظام المالي وديون العثمانية، كما كان يتمتع ببعض الاستقلال في إدارته المالية، وكان هذا الاستقلال مقيداً بالقانون الأساسي الخاص الذي أصدره المفوض السامي للواء إسكندرونة[4] (المذكور في الفصول السابقة).

---

(١) فريدريك زريق: مرجع سابق، ص ١١٠.

(٢) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ٢٤٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٤٥-٣٥٠.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٦٢-٣٦٣.

وقد كانت الواردات والضرائب التي تجبى في اللواء، وكذلك حصته من ميزانية المصالح المشتركة، وكل المدفوعات التي تجري فيه، مقيدة بميزانية خاصة يقرها المجلس الإداري في اللواء، وينفذها المصرف[١].

والجدير بالذكر أن مدخولات لواء إسكندرونة المالية بلغت ١٦٣٢٢٧٩ ليرة سورية عام ١٩٢٨، صرف منها على اللواء ١٠١٧٣٧٧ ليرة سورية، وكان فائض الخزينة للعام نفسه قدره ٦١٤٩٠٢ ليرة سورية[٢]، ثم انخفضت مدخولات اللواء المالية إلى ١٥٨٩٣٦٣ ليرة سورية في عام ١٩٣٠، بينما ازدادت النفقات ووصلت إلى ١٢١٨٣٩٠ ليرة سورية؛ مما سبب انخفاضاً في فائض الخزينة وصل إلى ٣٧٠٩٧٣ ليرة سورية[٣].

وبما أن لواء إسكندرونة يعد جزءاً من دولة سورية، ويجب عليه أن يتحمل قسماً من نفقات الحكومة المركزية والمجلس التشريعي، فكان يؤدي إلى الدولة المركزية ٥ % من وارداته الاعتيادية، وقد بلغت وارداته إلى الحكومة عام ١٩٢٧ ما يقارب ٣٢٢٠٦٦ ليرة سورية[٤]، وارتفع هذا الرقم إلى ٨٠٢١٠٠ ليرة سورية في عام ١٩٣١[٥].

وكان للواء إسكندرونة مستشار مالي فرنسي، وظيفته إسداء المشورة في الأمور المالية، وكان هذا المستشار يؤدي دوراً هاماً في وضع القوانين المالية الجديدة والقيام بالإصلاحات المالية[٦].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٣٦٤.

(٢) D.F.AFF. Etr. Rapport, Année 1928, p 149.

(٣) D.F.AFF. Etr. Rapport, Année 1931, p 157.

(٤) D.F.AFF. Etr. Rapport, Année 1938, p 142.

(٥) D.F.AFF. Etr. Rapport, Année 1931, p 158.

(٦) سعيد حمادة: مرجع سابق، ص ٣٦٤.

ثانياً- الأوضاع الاجتماعية في لواء إسكندرونة:

١- توزع السكان:

خلال الحكم العثماني، لم يكن لواء إسكندرونة موجوداً، حيث لم يكن هنالك سوى أقضية ملحقة جميعها بولاية حلب، وقد أُحدث اللواء من قبل الانتداب الفرنسي، بضم أقضية إسكندرونة وأنطاكية وحارم وبيلان إلى بعضها تحت اسم سنجق إسكندرونة المستقل، ضمن نطاق تنظيم إدارة المنطقة الغربية التي شملت إضافة إلى سنجق إسكندرونة المستقل، ولاية بيروت وحاكمية لبنان.

وفي ٣١ آب ١٩٢٠، ألغيت المنطقة الغربية، وأُلحق لواء إسكندرونة المستقل بموجب القرار رقم ٣٣٠ تاريخ ١ أيلول ١٩٢٠، بحكومة حلب، مع احتفاظه باستقلاله الإداري[١].

وقد عملت السلطة المنتدبة عام ١٩٢١-١٩٢٢ على إحصاء السكان في البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، وعلى أساس هذا الإحصاء بلغ عدد سكان لواء إسكندرونة ٢٢٤٥٢٥ ألف نسمة، كان منهم ٦٤١٠٤ من الأتراك[٢]، غير أن تعديل حدود اللواء في أيلول[٣] ١٩٢١ نتج عنه تعديل في نسبة السكان الأتراك في اللواء، التي ارتفعت نسبتهم من ٢٨،٢٥ % إلى ٣٨،٩ %[٤]، وفي عام ١٩٣٢

---

(١) اللواء عربي: مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 38.

(٣) وفقاً للقرار ٣١٤ بتاريخ ١٩ آب ١٩٢١، انفصل عن اللواء قسم قضاء حارم، والذي يحوي أغلبية عربية، ويبلغ عدد السكان العرب ٢٩٩٣٥، ألحقت باللواء المناطق التركية المجاورة وهي: نواحي حاجير والأردو والباير والبوجاق وقسم من جبل بركات التي تحوي أغلبية تركية، وعدد الأتراك ٢١٢٢٨. انظر: اللواء عربي: مرجع سابق، ص ٢٥.

(٤) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 38.

بلغ عدد سكان اللواء، بحسب الإحصاءات الرسمية ١٨٦ ألف نسمة[١]، وحسب المعطيات الرسمية بتعداد السكان الذي وصل إلى ٢٢٠٥٠٠ نسمة عام ١٩٣٦، انقسم سكان لواء إسكندرونة إلى الطوائف القومية والمذهبية الدينية التالية[٢]:

	عدد السكان	النسبة
أتراك	٨٥ ألف	٣٩ %
عرب علويون	٦٢ ألف	٢٨ %
عرب سنة	٢٢،٥ ألف	١٠ %
أرثوذكس	١٩ ألف	٩ %
أرمن	٢٥ ألف	١١ %
آخرون	٧ آلاف	٣ %

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد السكان الذين يتكلمون اللغة العربية يساوي ١٠٣،٥ ألف نسمة، أي بنسبة ٤٧،٠٧ %، وعدد السكان الذين يتكلمون اللغة التركية ٨٥ ألفاً بنسبة ٣٨،٩ %، ونسبة السكان الذين يتكلمون اللغة الأرمنية ١١،٣٧، والذين يتكلمون لغات أخرى ٢،٦٦ % مما يؤكد أن العرب كانوا يشكلون الأغلبية العظمى من سكان اللواء.

بشكل عام تألف سكان لواء إسكندرونة من العناصر البشرية التالية:

- **العرب**: وهم الأغلبية الساحقة من سكان لواء إسكندرونة، ويقسمون دينياً إلى مسلمين ومسيحيين، وطائفياً إلى عدة طوائف أكبرها الطائفة العلوية التي تعود بنسبها إلى قبيلة بهراء إحدى القبائل العربية القحطانية التي سكنت مشارف الشام قبل الإسلام[٣].

---

(١) D.F.AFF. Etr. Rapport, Année 1932, p 75.

(٢) Adnan AITA, *Op.Cit.*, p 27.

(٣) اللواء عربي: مرجع سابق، ص ٢٥.

- **الأتراك**: وتعود أصولهم إلى عشائر (أنشار، يوروك) التركمانية المتنقلة، وقد جلبهم السلطان سليم الأول، والسلاطين الذين خلفوه إلى بلاد الشام لتقوية العناصر التركية العنصرية، واللغة التركية في البلاد العربية[١]. كما كان هناك عدد من الأتراك الناقمين على سياسة الاتحاديين، استقروا في اللواء بسبب اعتراضهم على الإصلاحات العثمانية التي قام بها مصطفى كمال أتاتورك؛ إضافة إلى الدراويش الذين أرادوا الحفاظ على مبادئهم الدينية[٢].
- **الأرمن**: يمثلون بقية الهجرات الأرمنية القديمة في القرن الأول قبل الميلاد، والمناطق الأرمنية في كيليكية في العصور الوسطى، كما أن بعضهم كان قد استوطن في اللواء عقب المذابح التركية في عام ١٩١٥-١٩١٦، وبعد جلاء الفرنسيين عن كيليكية عام ١٩٢١.
- **العناصر الأخرى**: وهم **الأكراد** الذين سكنوا في القرى على سفوح جبل الأكراد، وقد ازداد عددهم بعد قدوم الأكراد، الذين كانوا متورطين في الثورة الكردية عام ١٩٢٥-١٩٢٦ في تركيا.

والشراكسة: وهم أحفاد اللاجئين الذين وطنتهم الحكومة العثمانية في سورية بعد الغزو الروسي لبلادهم القوقاز عام ١٨٧٨[٣].

٢- المجتمع والنشاط البشري:

قُسم المجتمع في لواء إسكندرونة إلى فئتين أساسيتين: **الفئة الأولى** وهي الأكبر والأفقر، وتضم الفلاحين والعمال الذين كانوا في مطلع القرن العشرين يعملون في الزراعة والصناعة المرتبطة بالزراعة ومحاصيلها، كحلّ شرانق الحرير الطبيعي، وحلج الأقطان وغزلها، والحياكة اليدوية

(١) عبد الرحمن الكيالي: مرجع سابق، ج٤، ص ٣٨٧.

(٢) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 37.

(٣) *Ibid.*, p 38.

التي تستخدم القطن والصوف والشعر والحرير الطبيعي؛ إضافة إلى الصناعات المحلية المنتشرة في اللواء.

والفئة الثانية ، وهم كبار الملاك الزراعيين في الريف، وكبار التجار والصناعيين في المدن وكان معظمهم من الأتراك. وظهرت **فئة ثالثة** خلال الانتداب الفرنسي وهي الفئة المتعاونة مع موظفي الاستعمار، وكانت غالبية هذه الفئة من الموظفين.

كان تعايش السكان في لواء إسكندرونة، رغم اختلاف طوائفهم ولغاتهم، طبيعياً وسائداً حتى بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث كانوا يعيشون في مجتمعات تشبه الحلقات المنفصلة بعضها عن بعض بحكم الانتماءات الطائفية أو العرقية، فالجماعات التركية والعربية كانت تعيش في أحياء خاصة منفصلة داخل المدن، أو في نطاق القرى الكبرى، وكثيراً ما يكون أبناء القرية بمجموعهم من عنصر واحد.

كما كانت الصنائع موزعة بين الطوائف، فمعظم النجارين، ودباغي الجلود وصناع الأحذية أتراك، ومعظم الحدادين وصناع الشعر واللباد والجزرين وصناع الأفران من العرب المسلمين، كما اختص العرب المسيحيون الأرثوذكس بالصياغة والخياطة والبناء.

طبعاً لم يكن هذا التنوع وتقسيم العمل كاملاً، ففي كل طائفة أو جماعة نجد مختلف المهن، ولكن الغالبية في كل مهنة تعود لجماعة معينة[١].

وفي الثلاثينيات من القرن العشرين، بدأت الأوضاع السياسية والطائفية تنعكس على اتجاهات السكان وحياتهم الاجتماعية في اللواء، فقد انقسم المجتمع إلى تجمعات تركية وعربية، وبدأت الصدامات الدامية في مدن اللواء وقراه، ذهب ضحيتها عدد كبير من الطرفين.

---

(١) محمد علي زرقة: مرجع سابق، ج١، ص ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٦.

وتجلى التضامن بين الطوائف العربية في اللواء في أروع وأجمل مظاهره، عندما أغلق الأتراك أبواب الجامع الكبير في أنطاكية في وجوه المصلين العرب، فقدم لهم الكاهن العربي المرحوم نقولا الخوري مفتاح الكنيسة الأرثوذكسية، فأقاموا صلاتهم فيها، وتحدثت وكالات الأنباء العربية والأجنبية والجرائد العربية عن هذه الظاهرة الجديدة من الوعي القومي في لواء إسكندرونة(١).

٣- السياسة التعليمية في لواء إسكندرونة:

حرصت سياسة سلطة الانتداب الفرنسي على الاحترام التام لحقوق الأقلية التركية في اللواء في أمور التربية واللغة، فقد كانت اللغة التركية هي اللغة المستخدمة للتعلم في المناطق ذات الأكثرية التركية؛ إضافة إلى الفرنسية.

وصل عدد المدارس الابتدائية في لواء إسكندرونة ٢٦ مدرسة عام ١٩٢١، نصفها للأقلية التركية، وفي عام ١٩٣٦ أصبح عدد المدارس التركية ٣٥ مدرسة من مجموع ٦٣ مدرسة حكومية، وفي عام ١٩٣٧ نشرت سلطات الانتداب تقريراً عن المدارس الحكومية في اللواء، وكانت موزعة كما يلي:

	عدد المدارس	عدد الطلاب
تركية	٣٣	٣٤٠٦
عربية	٢٧	٢٥٣٤
أرمنية	١٠	٥١٨

ولو أن المقاعد الدراسية وزعت توزيعاً عادلاً وفق نسب عدد السكان في اللواء لكان عدد التلاميذ العرب ٧ آلاف تلميذ والأرمن ٢٥٠٠ تلميذ(٢). فعلى سبيل المثال: لو قارنا بين منطقتي العمق وكسب الواقعتين في لواء

---

(١) نخلة ورد: مرجع سابق، هامش ص ٢١١-٢١٢. وانظر: جريدة اللواء: العدد ٢٦٥، تاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٧.

(٢) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ٣٧-٣٨.

إسكندرونة، الأولى في الشمال وعدد سكانها العرب المسلمين ٢٤ ألف، والثانية في الجنوب وعدد سكانها الأرمن يبلغ ٤٥ ألفاً، لوجدنا أنه في العمق كانت مدرسة واحدة بمعلم واحد، أما في كسب فقد كان عدد المعلمين والمعلمات يصل إلى ٩٧ معلماً ومعلمة[١].

أما التدريس، فقد كان يقوم في المدارس التركية جميعها على نفقة الدولة، وباللغة التركية، وبالكتب والمناهج الدراسية المرسلة من أنقرة، كما أن القائمين على المدارس التركية كانوا يمنعون تدريس اللغة العربية في مدارسهم[٢]، وكانت المدارس الثانوية محدودة جداً، كما أن المعلمين المعدين للتدريس في المدارس التركية كانوا يعدون في المعاهد التركية، أما مستوى تعليم اللغة التركية في هذه المدارس فهو لا يقل عن مستوى مدارس استانبول.

كانت حكومة الانتداب الفرنسي تقدم كل عام ١٢ منحة دراسية بشرط أن يكون ثمان منها للطلاب الأتراك وأربع للعرب، وقد بلغ عدد الطلاب اللوائيين أصحاب المنح الدراسية في المعاهد التركية سنة ١٩٣٦ من الأتراك ٦٥ طالباً، ١٣ منهم كانوا من طلاب المدارس الحربية التركية[٣].

وفي عام ١٩٢٩-١٩٣٠ اعتمدت اللاتينية في المدارس التركية الرسمية جميعها في اللواء، كما قدمت التسهيلات لاستيراد الكتب المدرسية من تركية، وكانت كتب الجغرافية والتاريخ هي الوحيدة التي تعتمد مناهج وبرامج وزارة التربية السورية[٤].

---

(١) زكي الأرسوزي: صوت العروبة، ص ٧٥.

(٢) أليشان باريميان: مرجع سابق، ص ٣٨-٣٩.

(٣) Paul du VEOU, *Op.Cit.*, p 7.

(٤) Avedis k. SANJIAN, *Op.Cit.*, p 41.

وقد ذكر زكي الأرسوزي في تقرير رفعه إلى قنصل العراق في دمشق: «**أن فرنسا أكثرت من عدد المدارس التركية، وزودتها بالأساتذة الكماليين، ودعمت تدريس كتب الجمهورية التركية، وسهلت لأكثر من خمسمائة طالب تركي من لواء إسكندرونة الدراسة في المدارس التركية على نفقة الحكومة التركية، ... وكان مستشار المعارف الفرنسي بالاتفاق مع القنصل التركي في حلب، يضع برامج التعليم ... والمستشار نفسه شجع الطلاب الأتراك للاشتراك بإعداد الجمهورية التركية ويقدم لهم الزهور، وكان جميع المندوبين الفرنسيين في اللواء يكافحون كل ما هو عربي، فلم تبق أية مدرسة للعرب السنة الذين تجاوز عددهم ٤٥ ألفاً، كما أنزلوا عدد المدارس عند العلويين إلى ثُمن ما كانت عليه في العصر العثماني**»(١).

كما رفع طلاب اللواء العرب عريضة إلى وزارة المعارف السورية مطالبين فيها بتقديم العون لهم، وإنقاذهم من ظلمات الجهل بفتح أبواب المدارس التجهيزية السورية لتكميل تحصيلهم وتعميم الثقافة العربية(٢).

وبهذا كانت فرنسا بتلك السياسة التعليمية تساعد على نشر النفوذ التركي في اللواء، وتسهل إيفاد أبناء الأتراك إلى الأناضول، سعياً منها إلى إعداد شباب نشيطين ينخرطون فيما بعد بالحركة الانفصالية الإقليمية التركية(٣).

---

(١) محمد علي زرقة: مرجع سابق، ج٢، ص ٣١٧-٣١٨.

(٢) محمد علي زرقة: مرجع سابق، ج٢، ص ٣١٥. نقلاً عن جريدة اللواء العدد ٣٠٨، تاريخ ٢٤ آب ١٩٣٧.

(٣) Paul du VEOU, *Op.Cit.*, p 66.

الخاتمة

إن دراسة جذور أزمة لواء إسكندرونة تبين علاقتها الواضحة بسياسة فرنسا العامة في شرقي البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الأولى، فالحركة الوطنية العربية، واحتمال إنشاء مملكة عربية تدعمها بريطانيا، كان متناقضاً بشكل واضح مع مصالح فرنسا عميقة الجذور والتقليدية، وطموحاتها السياسية في شرقي البحر الأبيض المتوسط.

إن السلطنة العثمانية قد ضمّت مناطق الشرق الأوسط جميعها في سلسلة من التقسيمات الإدارية رسمت حدودها، دون النظر إلى اعتبارات العرق واللغة والدين، ولكن الفرنسيين بدؤوا بتقسيمات في هذه المناطق بحيث أصبحت تتألف من وحدات أصغر تتمتع باستقلال محلي. وفي سياق هذه السياسة أنشأت السلطات الفرنسية لواء إسكندرونة الذي لم يكن موجوداً في السابق،

بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٨، قبل أن تمنح عصبة الأمم الوصاية لفرنسا بوقت طويل، وقبل احتلالها الفعلي للأراضي السورية.

إن نظرة فاحصة لفرنسا وسياستها تجاه تركيا من البدء حتى النهاية تبين أن لهذه السياسة أساس ثابت، في النزاع على السلطة، جدي وقوي في المنطقة.

فمنذ جلاء الفرنسيين عن كيليكية نتيجة لهزائم عسكرية هناك، منح حكم ذاتي إداري تام على شكل نظام خاص في اللواء، من قِبل فرانكلين - بويون، وكلا العملين كان الهدف منهما الرد على تحركات الإنكليز واليونان في بحر إيجة والمتوسط، وحتى التطورات الأخيرة ضد ألمانيا وإيطاليا، كانت الإسكندرونة أداة سهلة تستخدم في كل مرحلة لتعديل حسابات الصداقة والتعاون الفرنسية - التركية.

إن إنشاء لواء يتمتع بحكم ذاتي في الإسكندرونة، كان بظاهره تحركاً فرنسياً دبلوماسياً مدروساً يقصد منه التأكيد للحركة الكمالية الصاعدة باستمرار الرعاية الفرنسية للأتراك تحت حكم هذه الحركة، ولتبرير هذا القرار كان من المحتم أن يثبت ولو ظاهرياً وجود أكثرية في المنطقة بالرغم من الأرقام الرسمية المتعلقة بالسكان.

كان الانتداب على سورية قد منح لفرنسا من قِبل قوى الحلفاء في سان ريمو في ٤ نيسان ١٩٢٠، ووافقت عصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢، كما أن توقيع اتفاقية فرانكلين - بويون بين فرنسا وتركيا في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١، واتفاقية السلام بين الحلفاء وتركيا تم في لوزان ٢٤ تموز ١٩٢٣.

إن تاريخ هذه الوثائق هو غاية في الأهمية، فحين تم التوقيع على اتفاقية أنقرة ١٩٢١، لم يكن الانتداب الفرنسي، من الناحية القانونية، قد أصبح نافذاً، وإلى حين التوصل إلى معاهدة السلام في لوزان، كانت تركية من الناحية القانونية مازالت تسيطر على المناطق السورية، فقد انتهت السيادة التركية على هذه المنطقة حين تنازلت عن الحقوق جميعها، حسب المواد ١٦-١٧، من هذه الوثيقة الدولية، وباختصار، فإن انتداب فرنسا على المناطق السورية قد أصبح نافذاً من الناحية القانونية فقط بعد موافقة عصبة الأمم عليه، وتوقيع معاهدة لوزان.

إن الحدود التركية السورية، كما رسمتها اتفاقية فرانكلين-بويون، اكتسبت قوتها القانونية من تثبتها في المادة الثالثة من معاهدة لوزان، وهكذا أصبحت حدوداً معترف بها دولياً.

إن قبول تركيا الواضح لهذه الحدود التركية - السورية، وتنازلها عن السيادة على المناطق الواقعة خارج حدودها المرسومة يتضاربان مع حججها القائلة بأن شمول هذه المنطقة ضم إطار السلطة الفرنسية المنتدبة كان شرطياً.

وخلال فترة الانتداب، كان اللواء قطعة من سورية تتمتع بميزات معينة، ولم يكن وجودها يشكل بحال من الأحوال أي خطر على الوحدة

السورية، ويدعم الرأي القائل: إن سكان اللواء كانوا دائماً يشاركون في الانتخابات السورية، ويرسلون ممثليهم إلى المجلس النيابي السوري، كما أن المسؤولين الرئيسيين في اللواء كان يتم تعيينهم من قبل حكومة الجمهورية العربية السورية.

إن وضع اللواء لم يكن موضع نزاع ضمن الخلافات المستمرة بين الوطنيين السوريين وسلطات الانتداب. وبالرغم من مظاهر قلق تركية على مستقبل اللواء وأقليته التركية، فإنها لم تحتج أبداً لدى السلطات الفرنسية أو لدى عصبة الأمم؛ وبالتالي فإن الصمت الرسمي تضمن قبول تركيا للوضع الراهن.

إن فرنسا، في تعديلاتها لحدود الوحدات السورية المختلفة، أظهرت سياسة مرسومة عدائية تجاه المناطق الداخلية السورية، فسلخ قضاء حارم من اللواء، على سبيل المثال، كان الهدف منه زيادة نسبة الأتراك في اللواء.

كما أن هناك سياسة فرنسية واضحة لاسترضاء تركيا فيما يتعلق بالحدود التركية السورية، وعلى الرغم من عدم شمول اللواء في الحدود الإقليمية للميثاق الوطني التركي، وتنازل تركيا المعلن عن السيطرة على المناطق السورية، فإنها لم تحاول إخفاء تصميمها، ولاسيما منذ عام ١٩٣٤ على استعادة اللواء حينما تستطيع.

إذاً: التوقيع على المعاهدة الفرنسية - السورية لعام ١٩٣٦ وتوقيع انتهاء الانتداب الفرنسي على سورية أعطى فرصة سانحة لتركيا لطرح مسألة مستقبل السيادة على لواء إسكندرونة.

ومع أن الخلاف كان في ظاهره مسألة فرنسية - تركية، فإنه في الواقع نزاع إقليميّ بين سورية وتركيا، ولمّا كان الانتداب مازال قائماً، وبالتالي لما كانت سورية لا تملك سلطة الإشراف على شؤونها الخارجية؛ فإن رعاية مصالحها وحقوقها كانت طبعاً ضمن سلطة فرنسا وبالنهاية سلطات عصبة الأمم.

ولكن بشكل عام، كنتيجة لسياسة الترضية الإنكليزية - الفرنسية تجاه ألمانيا وإيطاليا، فإن موقف الفرنسيين كان ضعيفاً في ذلك الوقت، كما أن

الإخفاق المستمر للعمل الجماعي لوقف العدوان نتج عنه إضعاف للعصبة نفسها. وعلى العكس من ذلك فقد تمتعت تركيا بميزة حقيقية تكمن في حيازتها سيطرة كاملة على المضائق منذ مؤتمر مونترو.

إن أهمية تركيا الإستراتيجية وقوتها الدبلوماسية، إضافة إلى تدهور الوضع الدولي، كانا عاملين هامين قررا مسار الحل النهائي لمشكلة اللواء.

وقد كان التنازل عن اللواء منافياً للاتفاقيات الدولية جميعها التي تحكم المنطقة، ويتنافى مع اتفاقية فرانكلين - بويون ودي جوفنيل؛ لأنهما لم تتصورا دولة مستقلة في لواء إسكندرونة، ولا حتى التنازل النهائي عنه لتركيا؛ بل اقتصرتا على ضمان حكم ذاتي خاص ضمن الإطار السياسي لسورية، كما أن التنازل هو مخالفة لمعاهدة لوزان، التي صادقت على الحدود التركية-السورية، وانتهاك لقرار لجنة الوصاية الدائمة لعام ١٩٣٦ الذي ينص على أن سلطة الانتداب لا تشمل حق التنازل عن أو تأجير أي جزء من المنطقة الموصى بها بسلطتها لوحدها.

ويأتي التنازل أخيراً انتهاكاً لقرارات مجلس عصبة الأمم عام ١٩٣٧ التي أعادت التأكيد على وضع اللواء الخاص ضم الإطار السياسي السوري، وهو قرار قبلته دون مواربة الحكومتان الفرنسية والتركية في إعلانيهما إلى المجلس، وفي الاتفاقيات التي وقعتها بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٣٧، تضمنان بموجبهما سلامة أراضي اللواء والحدود التركية - السورية، واحترامهما المتبادل لسلامة أراضي سورية.

المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق

أ- الوثائق العربية:

صالح السعدون : المذكرات، غير منشورة، دار الوثائق الإسلامية، القسم الخاص، رقم الملف ٢١.

إبراهيم الشغوري: المذكرات، دار الوثائق التاريخية بدمشق، القسم الخاص، رقم ٢٢.

مذكرات المجلس النيابي السوري لعام ١٩٣٧.

وثائق عن لواء إسكندرونة: إصدار حزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الثقافة والدراسات الحزبية، نقلاً عن الجريدة الرسمية لعصبة الأمم، أيار – حزيران ١٩٣٧.

ب- الوثائق الأجنبية

وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: ويرمز لها بالرمز: "D.F.AFF"

Documents Francis des Affaires Etrangères Concernant le Levant: Syrie – Liban durant les Années 1918-1940.

Documents Francis des Affaires Etrangères Concernant le Levant: le Turquie de 1918 -1926.

تقارير المفوضية العليا للانتداب الفرنسي عن الأوضاع العامة في سورية ولبنان لأعوام "١٩٢٦-١٩٣٧": ويرمز لها بالرمز: "Rapport"

Rapport a la société des Nations sur la Situation de la Syrie et du Liban: Année 1923-1837.

وثائق وزارة الحرب الفرنسية "مترجمة".

وثائق وزارة الحرب البريطانية ويرمز لها بالرمز: "C.O".

Documents of the British Colonial Office: About Syria from 1921-1944.

وثائق وزارة الخارجية البريطانية ويرمز لها بالرمز: "F.O".

Documents of the British Foreign Office: About Syria from 1921-1947.

تقرير لجنة الانتخابات العامة المرفوع إلى عصبة الأمم "النسخة العربية"

ثانياً- المصادر والمراجع العربية

١- متري حاجي أثناسيو: موسوعة بطريركية أنطاكية التاريخية والأثرية، ٦ مجلدات، دمشق ١٩٩٧، ط ١، المجلد الأول /سورية الشمالية/.

٢- زكي الأرسوزي: صوت العروبة الحق في لواء إسكندرونة، دمشق ١٩٦١.

٣- جمال أركبي: مشكلة السنجق، تركية ١٩٤٧.

٤- نجيب الأرمنازي: سورية.

٥- يوسف آصف: تاريخ سلاطين بني عثمان، القاهرة ١٩٩٥، ط١.

٦- ريم منصور الأطرش: الحرير في سورية، دمشق ١٩٩٦.

٧- أدهم آل جندي: تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، دمشق ١٩٦٠.

٨- جورج انطونيوس: يقظة العرب، ترجمة علي حيدر الركابي، دمشق ١٩٤٦.

٩- جريدة الأيام: الوثائق والمعاهدات في البلاد العربية.

١٠- أليشان باريميان: قضية لواء إسكندرونة والدبلوماسية الدولية /١٩٣٦-١٩٣٩/، ترجمة هرانت حبشيان، دمشق ١٩٩٣.

١١- جايمس هنري براستد: العصور القديمة، ترجمة داود قربان، بيروت ١٩٨٣.

١٢- توفيق برو: العرب والترك، دمشق ١٩٩١، ط١.

١٣- جان بيشون: بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى، ترجمة محمد عزة دروزة، بيروت، ١٩٤٦، ط ١.

١٤- عبد الرحمن بيطار: المعاهدة الفرنسية السورية والحكم الوطني في سورية /١٩٣٦-١٩٣٩/، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ١٩٩٣.

١٥- عبد الرحمن بيطار: قضية لواء إسكندرونة والوحدة السورية /١٩١٨-١٩٣٩/، دمشق ١٩٩٧.

١٦- أ.ج. جرانت، هارولد تمبرلي: أوروبة في القرن التاسع عشر والعشرين /١٧٨٩-١٩٥٠/، جزأين، ترجمه محمد علي أبو درة ولويس اسكندر، القاهرة ١٩٦٧.

١٧- أحمد جمال باشا: المذكرات، ترجمة على أحمد شكري، القاهرة ١٩٢٣.

١٨- أحمد جمال باشا: إيضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعليه، مطبعة طنين ١٣٣٤ هـ.

١٩- علي الحسيني: تاريخ سورية الاقتصادي، دمشق، ١٣٤٣ هـ.

٢٠- فاضل حسين: محاضرات في مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، بغداد ١٩٦٧، ط٢.
٢١- ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت ١٩٦٥، ط٣.
٢٢- ساطع الحصري: يوم ميسلون، بيروت ١٩٤٥، ط٢.
٢٣- حسن حكيم: الوثائق التاريخية، بيروت ١٩٧٢.
٢٤- يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، بيروت ١٩٨٦، ط٣.
سورية والعهد الفيصلي، بيروت ١٩٨٦، ط٣.
٢٥- حسان الحلاق: دراسات في المجتمع العربي، بيروت ١٩٩١.
٢٦- سعيد حمادة: النظام الاقتصادي في سورية ولبنان، بيروت ١٩٣٦.
٢٧- مجيد خدوري: قضية الإسكندرونة، دمشق ١٩٩٢، ط٢.
٢٨- أسعد داغر: ثورة العرب الكبرى، مصر ١٩٦١.
٢٩- آرنست رامزور: تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة صالح العلي، بيروت ١٩٦٠.
٣٠- على رضا: قصة الكفاح الوطني في سورية /١٩١٨-١٩٤٦/، حلب ١٩٥٦.
٣١- بيير رونوفن: تاريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم، ط٢، دمشق ١٩٨٠.
٣٢- فارس زرزور: معارك الحرية في سورية، دمشق ١٩٦٢.
٣٣- محمد علي زرقة: حقائق عن مأساة لواء إسكندرونة السليب، دمشق ١٩٥٨.
٣٤- ــــــــ: قضية لواء إسكندرونة (وثائق وشروح)، ٣ أجزاء، بيروت ١٩٩٣.
٣٥- ــــــــ: لمحة تاريخية عن مأساة لواء إسكندرونة، دمشق ١٩٥٩.
٣٦- ــــــــ: لواء إسكندرونة، وضعه الحقوقي وأهميته بالنسبة للعالم العربي، دمشق ١٩٩٤.
٣٧- خير الدين الزركلي: الأعلام، ٨ أجزاء، بيروت ١٩٩٧، ط٢.
٣٨- فريدريك زريق: نهضة العرب، دمشق ١٩٤٩.
٣٩- ــــــــ: حوض البحر الأبيض المتوسط ومشكلاته، دمشق ١٩٤٧.
٤٠- أحمد وصفي زكريا: جولة أثرية في بعض البلاد الشامية، دمشق ١٩٣٤.
٤١- زين الدين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق وولادة دولتي سورية ولبنان، بيروت ١٩٧١.
٤٢- أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، ثلاث مجلدات، مصر ١٩٣٤، المجلد الأول /النضال بين العرب والترك.
٤٣- أنطون سعادة: لواء إسكندرونة.
٤٤- سورين سرايداريان: لواء إسكندرونة، استقصاء قانوني للصراع، دمشق ١٩٩٩.

٤٥- محمد سهيل طقوش: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، بيروت ١٩٩٥، ط١.
٤٦- محمد أمين غالب الطويل: تاريخ العلويين، طرطوس ١٩٨٠.
٤٧- عبد العزيز العظمة: مرآة الشام، تحقيق نجدة فتحي صفوة، لندن ١٩٨٧، ط ١.
٤٨- جميل علواني: نضال شعب سجل خلود، دمشق ١٩٧٣، ط١.
٤٩- عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية (١٨٦٤-١٨٧٦)، مصر ١٩٦٩.
٥٠- غالب العياشي: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية، بيروت ١٩٥٥.
٥١- شارل عيساوي: التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب /١٨٠٠-١٩١٤/، ترجمة رؤوف عباس حامد، بيروت ١٩٩٠، ط١.
٥٢- عبد الكريم غرايبة: سورية في القرن التاسع عشر (١٨٤٠-١٨٧٦)، معهد الدراسات العربية العالمية ١٩٦٢.
٥٣- كامل الغزي: نهر الذهب في تاريخ حلب، ٣ أجزاء، تعليق شوقي شعث، محمود فاخوري، حلب ١٩٩١.
٥٤- محمد سعيد غلاب: الساحل الفينيقي وظهيره في الجغرافية والتاريخ، بيروت ١٩٦٩، ط ١.
٥٥- دافيد فرومكين: سلام ما بعد سلام /ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤-١٩٢٢/، ترجمة أسعد كامل الياس، قبرص ١٩٩٢/ ط١.
٥٦- خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق /١٩١٨-١٩٢٠/، دار المعارف مصر ١٩٧١.
٥٧- أحمد قدري: مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق ١٩٩٣، ط١.
٥٨- ذوقان قرقوط: تطور الحركة الوطنية في سورية /١٩٢٠-١٩٣٩/، بيروت.
٥٩- محمد كرد علي: خطط الشام، ٦ أجزاء، دمشق ١٩٢٧.
٦٠- وجيه كوثراني: بلاد الشام، السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين: قراءة في الوثائق، بيروت ١٩٨٠، ط١.
٦١- عبد الرحمن الكيالي: المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٢٦-١٩٣٦، ٤ أجزاء، حلب ١٩٦٠.
٦٢- وليام لانجر: موسوعة تاريخ العالم، ٨ أجزاء، ترجمة محمد مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٦٩.
٦٣- حسين لبيب: تاريخ المسألة الشرقية، مصر ١٩٢١.
٦٤- لجنة الدفاع عن إسكندرونة: العلويون عرب صميمون، نشرة رقم ٢، دمشق د.ت.

٦٥- ــــــــــ: اللواء عربي بحق القوة وبقوة الحق، نشرة رقم ٣، ١٩٤٨.
٦٦- ــــــــــ:الإسكندرونة عربية رغم كل قوة، دمشق ١٩٤٠.
٦٧- فلاديمير لوتسكي: الحرب الوطنية التحررية في سورية /١٩٢٥-١٩٢٧/، ترجمة محمد دياب، مراجعة مسعود ضاهر، بيروت.
٦٨- ج.دي.ف. لودر: القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق، ترجمة نزيه مؤيد العظم، دمشق ١٩٢٥.
٦٩- ستيفن هامسلي لونغريغ: سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، بيروت ١٩٧٨، ط١.
٧٠- مدحت باشا: المذكرات، تعريب يوسف كمال حتاته، مصر ١٩١٣، ط١.
٧١- روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، جزأين، ترجمة بشير السباعي، القاهرة ١٩٩٣، ط١.
٧٢- سليمان موسى: الحركة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤، بيروت ١٩٧٧، ط١.
٧٣- رمزي ميور: النتائج السياسية للحرب العظمى، ترجمة محمد بدران، مصر ١٩٣٦.
٧٤- جميل موسى النجار: الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، القاهرة ١٩٩١، ط ١.
٧٥- حسين فوزي النجار: الشرق العربي بين حربين، د ت.
٧٦- جون هاسلب: السلطان الأحمر (قصة حياة السلطان عبد الحميد)، تعريب فيليب عطا الله، بيروت ١٩٧٠.
٧٧- نخلة ورد: حضارة أنطاكية عبر العصور، البرازيل ١٩٥٦.
٧٨- فرديناد توتل اليسوعي: وثائق تاريخية عن حلب /أخبار اللاتين والروم وما إليهم ١٨٥٥-١٩٦٣/، بيروت ١٩٦٣.
٧٩- ــــــــ: عصر السلطان عبد الحميد وأثره في الأقطار العربية، ١٥ جزء، المطبعة الهاشمية، دمشق ١٩٣٩.
٨٠- مجموعة من المؤلفين: المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري، ٥ مجلدات، دمشق ١٩٩٠.
٨١- مجموعة من المؤلفين: الموسوعة العربية العالمية، ٣٠ جزء، السعودية ١٩٩٦، ط١.

ثالثاً-المصادر العثمانية

إسماعيل حقي أوزون تشارشلي: التاريخ العثماني.

سالنامة ولايت حلب سنة ١٣١٠ هـ.

علي توفيق: ممالك عثمانية جغرافية سي، إستانبول ١٣١٥ هـ.

رضا نوري: تورك تاريخي، ١٩٥٦.

رابعاً- المصادر الأجنبية

1- Adnan AITA: Le Conflit d'Alexandrette et la Société Des Nations, Damas 1949.

2- Walter c. BANDAZIAN: The crisis of Alexandaretta, Michigan 1985.

3- Ali KAZANCIGL: Ataturk Founder of A modern State, London 1981.

4- Nizar KAYAKI, Syria.

5- Philip s. KHOURY, Syria and The French mandate, London.

6- Roger OWEN, The Middle East in the world Economy, Landon 1981.

7- Avedis k. SANJIAN, The Sanjak of Alexandretta (Hatay)- study in France Turco-Syrian relations, Michigan 1856.

8- Paul du VEOU; Le Désastre d'Alexandrette /1934-1938/, Paris 1938.

9- Stefaanos YEARSIMOS: Milliyetter Va sinirlar, Istanbul 1994.

خامساً- الدوريات

الألف باء – الأيام – التقدم – الزمن – صوت الشعب – العاصمة – القبس – اللواء – المؤيد – النذير.

N

الصفحة

المقدمة ٥

الفصل الأول

لواء إسكندرونة خلال الحكم العثماني ١١

أولاً - الموقع والأهمية: ١١

ثانياً - لواء إسكندرونة خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) .. ٢٢

ثالثاً - لواء إسكندرونة خلال حكم الأتراك الاتحاديين (١٩٠٩-١٩١٨): ٣١

١ - المتغيرات الدولية في هذه الفترة ٣١

٢ - العلاقات العربية التركية ٤٤

٣ - لواء إسكندرونة والثورة العربية: ٥٨

الفصل الثاني

لواء إسكندرونة خلال الانتداب الفرنسي (١٩١٨-١٩٣٩) ٦١

أولاً - المرحلة الأولى (١٩١٨-١٩٣٦) ٦١

١– المقاومة المسلحة (١٩١٨-١٩٢١) ٦١

٢ - العلاقات الفرنسية التركية وأثرها على لواء إسكندرونة (١٩٢١-١٩٢٩) ٧٢

٣ - السياسة الفرنسية في لواء إسكندرونة (١٩٢٠-١٩٣٤): ٨٦

٤ - إثارة قضية لواء إسكندرونة: ٩٦

الفصل الثالث

لواء إسكندرونة خلال الانتداب الفرنسي (١٩١٨-١٩٣٩) ١١١

ثانياً - المرحلة الثانية (١٩٣٦-١٩٣٩) ١١١

أولاً - رفع القضية إلى عصبة الأمم: ١١١

ثانياً - الانتخابات العامة في لواء إسكندرونة: ١٤٣

ثالثاً - التفاهم التركي الفرنسي وضمّ لواء إسكندرونة إلى تركيا: ١٦٨

الصفحة

الفصل الرابع

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لواء إسكندرونة ١٨٩

أولاً- الأوضاع الاقتصادية: ١٨٩

١- الزراعة ١٨٩

٢- الصناعة ١٩٥

٣- النقل والمواصلات ١٩٩

٤- التجارة ٢٠٤

٥- النظام النقدي والمالي ٢٠٩

ثانياً- الأوضاع الاجتماعية في لواء إسكندرونة: ٢١٤

١- توزع السكان ٢١٤

٢- المجتمع والنشاط البشري ٢١٦

٣- السياسة التعليمية في لواء إسكندرونة ٢١٨

الخاتمة ٢٢١

المصادر والمراجع ٢٢٥

أولاً - الوثائق ٢٢٥

ثانياً - المصادر والمراجع العربية ٢٢٦

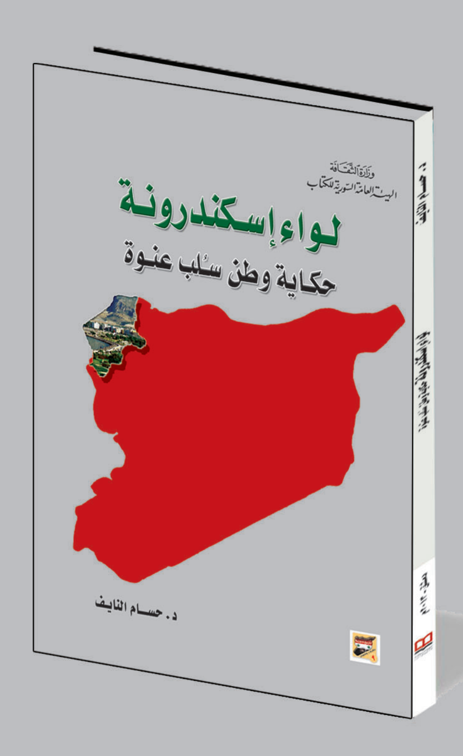
ثالثاً - المصادر العثمانية ٢٣٠

رابعاً - المصادر الأجنبية ٢٣٠

خامساً- الدوريات: ٢٣٠

الطبعة الأولى / ٢٠١٣م

عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة







www.syrbook.gov.sy
E-mail: syrbook.dg@gmail.com
هاتف: ٢٣٢١١٦٤
مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٣م

سعر النسخة ٣٦٠ ل.س أو ما يعادلها